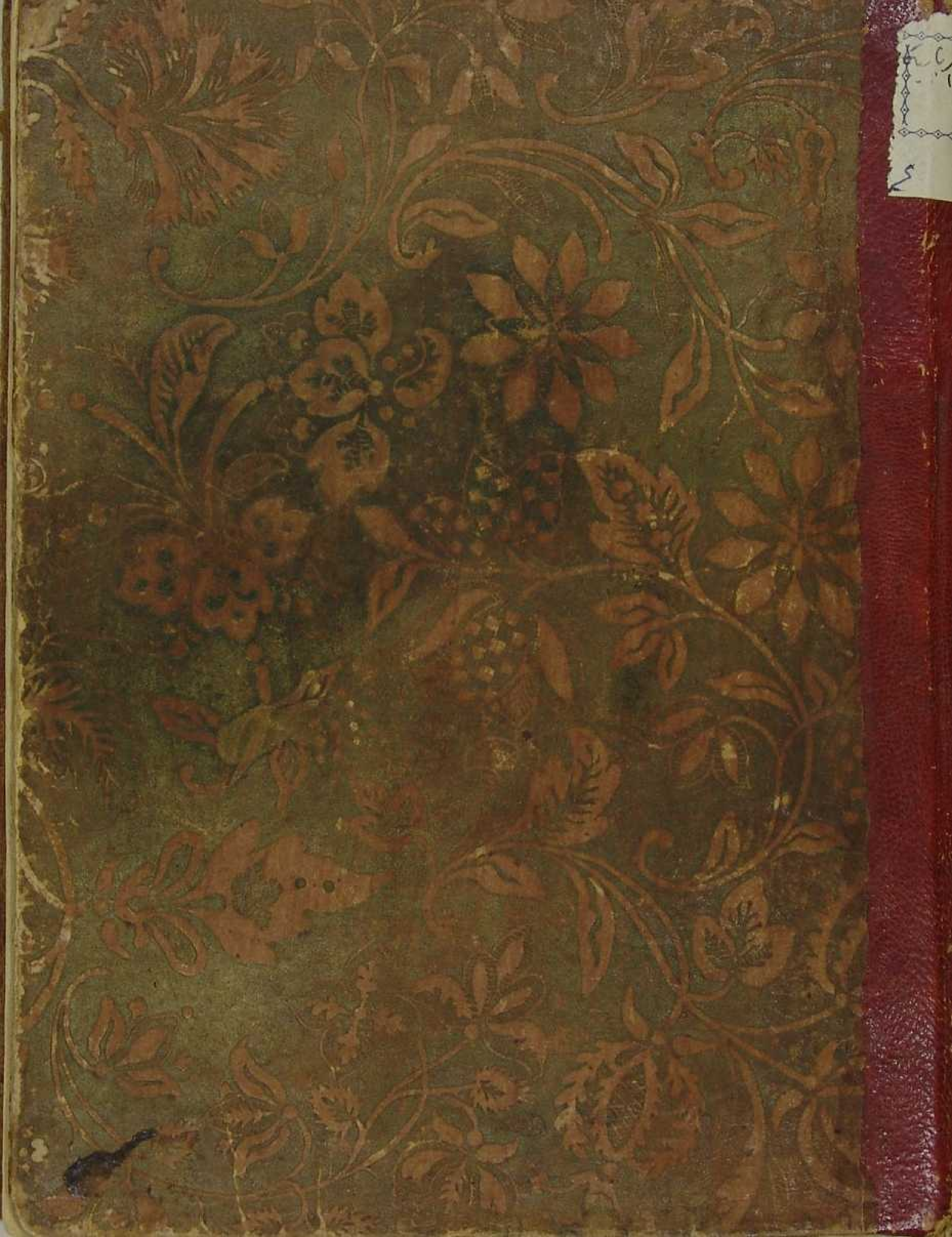


٢١٤

م٥س

المواهب الربانية في حل الفاظ السنوسية، تاليف السرقسطى، ابراهيم بن على ـ كان حياسنة ١٠٨٨هـ

بخط حسين بن ابراهيم الشهير بأبن الجبينة سنة ١١٢٨هـ

١٨٤٦ | ٦٠ ق | ٢٩س | ٥ر٢٠×٥ر١٥سم

نسخة جيدة، خطها نسخ حسن، طبع

معجم المؤلفين ١:٦٥ دار الكتب المصرية ١:١٩٩

١ـ أصول الدين أ ـ المولف ب ـ الناسخ

جـ ـ تاريخ النسخ

ملكه العبد الفقير السيد عبد الكريم
بن الحاج علي سفرنجي غرة محرم سنة ١١٥١

كتاب المواهب الربانية في حل الفاظ السنوسية
للشيخ العالم العلامة البحر الحبر الفهامة ابو اسحاق ابراهيم الاندلسي
رحمه الله تعالى واسكنه فسيح جنته وغفر له ولنا
ولجميع المسلمين وصلى الله على
سيدنا محمد واله وصحبه
وسلم امين
امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل رتبة العلم اعلا المراتب • واختص اهله بخشيته وقربه
فكان لهم ذلك اسنا المطالب • وشرح قلوبهم وصدورهم وجوارحهم
باشتغالهم بافضل المكاسب • ونورهم ظاهرا وباطنا بالنور اللامع
الزكي المتفضل به الله تعالى الواهب لاسيما علم التوحيد الذي عم نفعه
المشارق والمغارب • واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المنزه
عن الولد والوالد والصاحب • واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
الذي استنارت ببعثته العوالم والمشارق والمغارب صلى الله عليه
وعلى آله واصحابه وذريته ومن تبعهم باحسان عدد كل بازغ وغارب
اما بعد فيقول العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير ابو اسحاق ابراهيم
الاندلسي لما كان كتاب نبذة التوحيد للشيخ العالم العلامة القطب العارف
ابي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني من اجل مختصرات الاصول
التوحيدية وادلتها على المقصود من تصحيح العقايد الايمانية فسألني بعض
من تعين علي خطابه ويعظم لدي جنابه ويحلو لي فهم مسموع من فيه رضاه
وهو الولد المكرم الاسعد النبيه الصالح ابو عبد الله محمد سدده الله
ووفقه توفيق العارفين بالله بجاه سيد المرسلين ان اضع له شرحا على
العقيدة المذكورة يحل مبانيها ويكشف معانيها ويستعين به عليها
فاجبته لذلك بعد الاستخارة مستعينا بالله ومتكلا عليه مميز اللفظتين
بالحمرة وللشرح بالنقش وسميته بالمواهب الربانية في حل الفاظ السنوسية
والله حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لما كان تأ ليف
هذا الكتاب امرا ذا بال اي شان يهتم به وكل ما كان كذلك تطلب منه
البداءة بالتسمية لقوله عليه الصلاة والسلام كل امر ذي بال لا يبدا فيه
بسم الله فهو ابتر بداء المؤلف بها فقال **بسم الله** اي أولف لان الذي
يتلو التسمية هنا مؤلفا والتالي لها في كل محل يبين العامل قال الامام
البيضاوي ولذلك يضمر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدا له وكذلك اولى من
ان تضمر ابدا لعدم ما يطابقه ويدل عليه ابتداء لزيادة اضمار العامل
فيه هذا اوقع كما في قوله تعالى بسم الله مجريها وقوله اياك نعبد لانه اهم وادل
على الاختصاص انتهى قال الامام التفتازاني في بيان الاختصاص لان المشر كين
كانوا يبداون باسما الهتهم فيقولون باسم اللات والعزى وقصد الموحد

باسم
تخصيص

تخصيص اسم الله تعالى بالابتدا للاهتمام والرد عليهم واورد على ما ذكر
من ان التقديم للاختصاص اقرا باسم ربك فانه لو كان التقديم للا ختصاص
مفيدا لذلك لوجب ان يوخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله
تعالى احق بمراعاة ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها
اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان
كان ذكر الله اهم في نفسه وبان باسم ربك متعلق باقرا الثاني ومعنى
اقرا الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته اي متروك كما في فلان
يعطي والجواب الاول للزمخشري والثاني للسكاكي فان قلت فلم كسرت
الباء ومن حق الحروف المفردة ان تفتح قلت قال الامام البيضاوي
لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر والاسم لغة ما دل على مسمى وعرفا
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان وضعا والخلاف في مسئلة
اتحاد الاسم والمسمى وعدمه يفضي عند المحققين على ان المختار انه غيره
عند الاطلاق وهو عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه يدل
على مسماه وعند الكوفيين من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه
واحتج كل منهما على ما ادعاه بما يطول ذكره فان قلت فلم قال بسم الله
ولم يقل بالله قلت لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين
اليمين والتيمن ولم تكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال
وطولت الباء عوضا عنها والله قال البيضاوي اصله الاه حذفت
الهمزة وعوض عنها لام التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود
الخالق للعالم باسره وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم ذات اي المستحق للعبودية
وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه
نظر لانه لانسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان كلمة لا اله الا
الله كلمة توحيد ولو كان اسم لمفهوم كلي لما افاد التوحيد لان الكلي من
حيث هو يحتمل الكثرة انتهى **والرحمن** المتفضل بجزيل الانعام والمحسن
لجميع الانام كمية وكيفية **والرحيم** المنعم بدقائقها كذلك والرحمن ابلغ
منه لان زيادة المبنى في الحروف تدل على زيادة المعنى فان قياس تأ
خير الرحمن للترقي من الادنى الى الاعلا وانما قدم لتقدم رحمانية الدنيا
على رحمانية الاخرة ولانه قيل باختصاصه بالله تعالى وقدم اسم الله
عليهما لانه اسم ذات وهما اسما صفات والذات متقدمة على الصفة

فما دل عليه مقدم على ما دل عليهما والجملة تحتمل الخبرية والانشائية والله
اعلم الحمد لله لما افتتح المص رحمه الله تعالى كتابه اولا بالبسملة افتتاحا
حقيقيا افتتح ثانيا بالحمدلة افتتاحا اضافيا وهو ما يقدم على الشروع
في المقصود بالذات الى الجمع بين حديثه الوارد به وحديث البسملة اما حديث
البسملة فقد مر واما حديث الحمدلة فهو ما في صحيح مسلم عن ابي هريرة
رضي الله عنه كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية
بحمد الله وفي رواية بالحمد فهو اقطع وقدم حديث البسملة ولم يعكس
ذلك لقوة حديث البسملة وبان لفظ الحمد غير متعين بل المطلوب
ايقاع ذكر من الاذكار وقد حصل بالبسملة اذ المقصود من الحمد الثنا على الله
تعالى والبسملة من ابلغه والحمد لغة هو الثنا بالجميل على قصد التفضيل
واصطلاحا هو الثنا بالكلام على المحمود بجميل صفاته سواء كانت من باب
الاحسان او من باب الكمال المختص بالمحمود كعلمه وشجاعته فان قلت
فلما قالوا في الحمد هو مثلا الثنا بالكلام ولم يقولوا باللسان فالجواب
قلت ليشمل الحمد المحامد الاربعة الحمدين القديمين والحمدين الحادثين
فالقديمان اولهما حمد نفسه بنفسه كقوله تعالى الحمد لله رب العالمين
والثاني حمد فعله بنفسه كقوله تعالى نعم العبد انه اواب والحادثان
اولاهما حمد فعله بفعله كحمد الحوادث بعضها لبعض والثاني حمد نفسه
بفعله كحمدنا له تعالى فان قلت ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان
حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب
ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلوم
فان قلت لم قال الحمد لله بجملة اسمية ولم يقل احمد الله بجملة فعلية
قلت لان الجملة الاسمية شاملة للحمد القديم والحادث واحمد الله خاص
بالحمد الحادث وايضا فالجملة الاسمية دالة على الدوام والاستمرار في
الماضي والمستقبل والحال بخلافها وايضا فقول القائل الحمد لله هو
صدق على كل حال لان خبره مطابق لما في نفس الامر ولو كان مخالفا
لاعتقاده بخلاف احمد الله فان قاله غير خالص فهو نفاق وايضا فالجملة
الاسمية دالة على عظمها حيث جعلت مفتتحا بالقران العظيم فان قلت
لم قدم لفظ الحمد على الاسم الكريم قلت لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهم في نفسه ولذا قدم في مقام اخر كتقديمه على

الملك

الملك لذلك في قوله تعالى له الملك وله الحمد وال في الحمد للاستغراق و
قيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك وللاستحقاق وقيل للتعليل
والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني وعلى
الثالث جميع المحامد ثابتة لاجل الله والشكر لغة فعل ينبي بتعظيم المنعم
بسبب كونه منعما واصطلاحا هو الثنا باللسان وبغيره من القلب وسائر
الاركان بسبب ما اسدى الى الشاكر من المنعم فان قلت لم قالوا في الشكر
هو الثنا باللسان ولم يقولوا بالكلام كما قالوا في الحمد قلت لان الله تعالى
يتصف بالحمد ولا يتصف بالشكر لان الشكر في مقابلة الاحسان ولا
محسن لله تعالى بل هو المحسن الى الكل والمنعم الى الجميع وما جاء في القران مما
يقتضي وصفه بالشكر كقوله تعالى وكان الله شاكرا عليما او في السنة
كقوله صلى الله عليه وسلم شكر الله ضيعهما فليس على حقيقته بل هو ضرب
من المجاز فان قلت اي نسبة بين الحمد والشكر قلت نسبة العموم
والخصوص من وجه اذ الحمد عام التعلق خاص المورد والشكر عام المورد
خاص التعلق فان قلت هل الحمد افضل ام الشكر قلت الشكر ولذا حمل
عليه قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور وجاء قوله تعالى وان من
شيء الا يسبح بحمده بصيغة العموم وجملة الحمد خبرية لفظا انشائية
معنى لحصول الحمد بالتكلم بها مع الاذعان بمدلولها وجملة الشكر كجملة
الحمد سواء بسواء والاسم الاعظم علم للذات الواجبة الوجود كما مر
قال العلامة التفتازاني ولذا لم يقل الحمد للخالق وللرازق او نحوهما
مما يوهم استحقاق اختصاص الحمد بوصف دون وصف انما تعرض
للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقيق الاستحقاق
والحق وهو المشهور انه غير مشتق من شيء اي غير ماخوذ من شيء وما ذاك
الا لان المشتق منه سابق على المشتق واسما الله قديمة فلا يصح ان
تشتق من شيء بل الاشيا هي المشتقة منها وذهب جماعة الى انه مشتق
وقيل من لاه بمعنى احتجب وقيل من لاه بمعنى علا وارتفع وقيل من اله اي
اقام فيكون من اسما التنزيه عن التبديل والتغيير وحكم هذا الحمد الوجوب
مرة في العمر ككلمتي الشهادة والظاهر وجوبهما على الفور لا على التراخي
والله اعلم والصلاة انما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثنا
على الله تعالى عملا بقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك اي نقرن ذكرك بذكري

في كلمتي الشهادة والاذان والاقامة والتشهد والخطبة ولما روى الديلمي في
مسنده وابو موسى المديني والخليلي والرهاوي في الاربعين بسند ضعيف
كل كلام لا يبدا فيه بذكر الله ثم بالصلاة علي فهو اقطع اكتع وهو وان كان ضعيفا
يعمل به في فضايل الاعمال واغتنام الثواب وهي من الله رحمة مقرونة بتبجيل
وتعظيم وتكريم وتشريف ومن الملايكة استغفار ومن غيرهما تضرع ودعا
فان قلت ما الحكمة في سوالنا من الله تعالى الصلاة عليه من غير ان نصلي عليه
بانفسنا قلت قال بعض الحنفية الحكمة في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم طاهرا
من الوهم والعيب ونحن مدنسون بالمعاصي فلا يناسب صلاة المعيب على
الطاهر التسليم فسئلنا الله تعالى الصلاة عليه لتكون الصلاة من رب
طاهر على نبي طاهر **والسلام** اي السلامة من النقايص والافات والرذايل
او التسليم وسميت الجنة دار السلام ولهذا سمى الله به نفسه لتنزهه عن
النقايص والافات والرذايل فان قلت لم قال والصلاة والسلام ولم
يقل اللهم صل وسلم الخ كما ورد في تعليمه صلى الله عليه وسلم كيفية الصلاة
عليه قلت قال بعض الحواشي لمناسبة جملة الصلاة لجملة الحمد المعطوف
عليها ثم قال فان قلت المناسبة لا شك في حصولها بما ذكرت لكن
تلزم مخالفة المروي في كيفية الصلاة قلت الامر كما ذكرت لكن ذلك
اللفظ المروي لا يتعين بدليل اطباق المحدثين في كتبهم على غير ذلك اللفظ
كقولهم قال صلى الله عليه وسلم وغالب لفظ ابن بعض من شرح البرهانية
نقل الاجماع على جواز ذلك انتهى كلامه فان قلت لا شك انه يجب اعتقاد
ان الله تعالى اعطا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم جميع الكمالات البشرية فما
معنى الدعا له بالصلاة والسلام عليه قلت قال بعضهم ان طلب الدعا بها
تعبدي غير معقول المعنى وقيل انها لطلب نيل كمال في سعة كرم الله
معلق عليه اذ لا غاية لفضل الله تعالى وانعامه فهو عليه الصلاة والسلام
لا يزال دايم الترقي في حضرات القرب وسوابغ الفضل فلا يبعد ان يحصل
له بصلاة امته زيادة في ذلك لا غاية لها ولا انتها فان قلت لم جمع بين
الصلاة والسلام قلت امتثالا لقوله تعالى ان الله وملايكته يصلون
على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولقول بعض العلما
يكره افراد احدهما عن الاخر ذكره النووي وهل الافراد مكروه في حق الا
نبيا عليهم الصلاة والسلام او لا لان طلب الجمع بينهما انما ورد في حقه

عليه

وقف على نسبه صلى الله عليه وسلم

عليه الصلاة والسلام فيه نظر ليراجع وتقديم الصلاة لفظا على السلام
لتقديمه في القران العظيم واختلف الشيوخ في جواز الصلاة على غير الانبيا
عليهم الصلاة والسلام وفيها ثلاثة اقوال يجوز مطلقا يكره مطلقا
الثالث التفصيل بين ما اذا كان الغير تبعا ومضافا فيجوز والا فيكره
وجملة الصلاة والسلام خبرية لفظا قصد بها انشا الدعا بالصلاة
اي الرحمة والسلام اي السلامة من النقايص صلى الله عليه وسلم **على رسول
الله** المفيض بدايع التعريف وشرايع التكليف لاقامة الحدود وشروق
شموس الشهود في حضرت الاحسان ومشاهد العيان فان قلت لم قال
المص رحمه الله تعالى على رسول الله ولم يقل على من سل الله قلت قال بعض
اهل الحواشي انما قال على رسول الله ولم يقل على من سل الله لان لفظ المرسل
عام ولذلك عدل عنه انتهى والرسول هنا هو سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم فوايد الاولى حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض
في الجملة مرة في العمر وما عدا ذلك مندوب مرغب فيه من سنن اهل
الاسلام وقد قيل بوجوبها عند ذكره صلى الله عليه وسلم قال الامام
العلامة ابو يحيى في شرح الشفا لا يعزب عنك ان الاية يعني قوله تعالى
ان الله وملايكته الخ حاكمة بوجوب الصلاة والسلام عليه كلما ذكر
واستوضح حديث من ذكرت عنده فلم يصل علي فقد شقي ابدا وبه قال
الحليمي من الشافعية والطحاوي من الحنفية واللخمي من المالكية وابن
بطة من الحنابلة الثانية وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم هبط علي جبريل فقال يا محمد ان الله تعالى يقول كسوت حسن
وجه يوسف من نور الكرسي وكسوت نور وجهك من نور عرشي الثالثة
روي ان اول ما خلق الله نور محمد صلى الله عليه وسلم فجزاه اربعة اجزا
فخلق من الاول العرش ومن الثاني القلم ومن الثالث اللوح ثم قسم الرابع
اربعة اجزا فخلق من الاول العقل ومن الثاني المعرفة ومن الثالث نور
الشمس والقمر والنهار والابصار وجعل الرابع تحت العرش حتى خلق
ادم فركبه فيه ونقله من صلب لصلب حتى صار لمحمد صلى الله عليه
وسلم فجميع الانوار من نوره صلى الله عليه وسلم الرابعة النسب الطاهر
من الشجرة المباركة الزكية هو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوي بن غالب

ابن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس
ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الخامسة وروي ان النبي صلى الله
عليه وسلم حاز خصال الانبيا كلها واجتمعت فيه اذ هو عنصرها ومنبعها
فاعطي خلق ادم ومعرفة شيت وشجاعة نوح وخلة ابراهيم ولسان
اسماعيل ورضى اسحاق وفصاحة الصالح وحكمة لوط وبشرى يعقوب
وجمال يوسف وشدة موسى وصبر ايوب وطاعة يونس وجهاد يوشع
وصوت داود وحب دانيال ووقار الياس وعصمة يحيى وزهد عيسى
وانغمس صلى الله عليه وسلم في جميع اخلاق الانبيا ليقتبسوها منه صلوات
الله عليهم اجمعين وقد افصح في ذلك البوصيري حيث قال وكل اي اتى
الرسل الكرام بها • فانما اتصلت من نوره بهم فهذه لحواكه المعارف
يقتطف منها العارف واعلم ان السفر الى الحضرة الالهية يحتاج الى جناحي
العلم والعمل فالعمل المجاهدة والعلم اشار اليه بقوله اعلم اي اجزم وايقن
وتحقق لا يداخلك ريب ولا يشوب يقينك في وحدانية الاهك شك
واتى بهذا اللفظ بصيغة الامر اشعارا منه بالحث على العلم وطلبه كانه
المكلف بذلك وحثه عليه وفيه ايضا معنى التنبيه لذلك كانه يقول
انتبه ايها الطالب كاينا من كان من غير قصد لمخاطب معين لطلب العلم
وتيقظ للاشتغال به واستفق من سنة غفلتك عن ذلك فانك ان فعلت
ذلك كنت عاملا على علم وعابدا ربك سبحانه وتعالى على يقين وان لم
تفعل ولم تشغل نفسك وتستعمل جوارحك في طلب العلم كانت الحجة عليك
قايمة ولا عذر لك بالجهل مع وجود العلما وتمكنك من التعليم والسوال
والاشتغال بالعلم فان قلت اعلم خطاب والخطاب بدون المخاطب
عبث قلت الخطاب متعلق ذهنا لان التصور في الذهن متشخص فحصل مخاطب
فيكون المخاطب اي المتعقل في الذهن كاينا من كان من غير قصد لمخاطب
معينا على حد قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون الاية وقوله تعالى ولو
ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الاية وقوله ولو ترى اذ وقفوا على
النار الاية ولو ترى الذين ظلموا الاية ولو ترى ايا من تصح منه الروية
كاينا من كان ويحتمل ان يكون الخطاب متوجها نحو المتعطش الذي خاطبه
المص رحمه الله تعالى في شرحه ولا بقوله فدونك ايها المتعطش للدخول
في زمرة اوليا الله تعالى الخ عقيدة والاول افخم واعظم والثاني اقرب

حين

طبگ

وانسب

وانسب فان قلت لم قال اعلم بكسر الهمزة ولم يقل اعلم بفتحها قلت لو قال
اعلم بفتحها لالتبس بجواب الشرط عند عدم ذكر الشرط نحو ان تعلم اعلم
او بمضارع المتكلم نحو اعلم الجواز الذهول عن حركة لام الفعل فان قلت
لم قال اعلم بكسر الهمزة دون ضمها قلت لو قال بضمها لالتبس بضمير
المجهول المتكلم عند الوقف نحو اعلم فان قلت لم قال اعلم ولم يقل افهم
او اعرف او افطن مع ان المجموع بمعنى واحد قلت اقتداء بالقران العظيم
قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وايضا قال بعضهم لان العلم يستعمل
في الكليات والفهم والمعرفة في الجزئيات ولهذا يقال الله عالم الغيب
دون فاهمه وعارفه ومراد المؤلف رحمه الله تعالى بيان
القواعد الكلية فلذلك قال اعلم دون غيره تنبيهات الاول اعلم مشتق
من العلم وهو كونه مصدرا وهو عند المناطقة حصول صورة الشي في
العقل وعند الاصوليين هو الاعتقاد المطابق الموافق والعلم من حيث
هو اما تصور واما تصديق فالتصور ادراك الماهية من غير ان
يحكم عليها بنفي او اثبات كتصورنا لمعنى العالم هو كل موجود سوى الله
تعالى وكتصورنا لمعنى الانسان انه الحيوان الناطق والتصديق ادراك
الماهية مع الحكم عليها بالنفي او الاثبات كحكمنا بان العالم حادث
وصانعه قديم الثاني اسباب العلم الحادث على طريق الاشعري
ثلاثة الحواس الخمس الظاهرة السليمة وهي السمع والبصر والشم والذوق
واللمس الثاني من الاسباب الخبر الصادق متواترا كان او مسموعا من الرسول
المويد بالمعجزة والعقل وهو سبب للعلم ايضا واما الالهام المفسر بالقا
معنى في القلب بطريق الفيض يثلج له الصدر فليس بسبب المعرفة بصحة
الشي عند اهل الحق الثالث الكلام في طرف من الثنا على هذه العقيدة
المباركة فاعلم ان مولفها اثنا عليها غاية الثنا وقال انه لم يعلم لها
نظير ومن اقتصر عليها فانها تكفيه عن سائر العقايد والدواوين
الكبار وناهيك بثنا من يرى النبي صلى الله عليه وسلم جهرة ويخاطبه
وياخذ عليه وممن يكشف عن اللوح وينقل عنه واكثر من ذلك اذا قالت
حذام فصدقوها • فان القول ما قالت حذام وحق لها بان يثنى
عليها وان توصف باكثر من ذلك بما لانهاية له فانك اذا تاملت
صنيعه فيها رضي الله عنه وارضاه تجده لا يكاد يكون لها نظير

وق

وذلك انه ذكر عقايد الايمان فيها ثلاث مرات من غير تكرار واحتال
وتلطف في ذلك لجمع بين اتباع سيرته صلى الله عليه وسلم في اعادة الكلمة
ثلاثا للتوعا وبين ما جبلت عليه النفوس من معادات المعاد وبيان ذلك
انه عده اولا لما يجب في حقه تعالى ليفهم منه ان ضده مستحيل وما
لا يضاده جايز ضرورة انحصار القسمة في الثلاثة فهذا ذكرها اولا
ثم عده بعد ذلك الجايز والمستحيل ليوخذ منه ان ما عداهما واجب ضرورة
الانحصار في الثلاثة ايضا فهذا ذكر ثان لها ثم اخذه بعد ذلك في سرد
البراهين واحدا بعد واحد كل برهان مصدر بذكر عقيدته اما برهان
كذا اما برهان كذا الى اخرها هو الذكر الثالث لها فاذا كان المدرس
لها مميز الدراية في التدريس ومنحه الله لسان التعليم بحيث يستقصي
في كل موضع من الثلاثة المواضع ما اومانا اليه حصل للطلاب بسبب ذلك
التمرين بها وامتزج وفهمها دقيق ما احتوت عليه مع عقله غاية الامتزاج
من مرة واحدة كافية في الخروج من عهدة التقليد والمراد الحض على قراة
الاشيا ثلاثا لتحصل وتكون قوله بعد وتجمع معاني هذه العقيدة الخ زيادة
خير على خير وينساق ذهن الطالب الى كيفية ذلك الجمع قبل ان تتلى عليه
فتكون هذه العقيدة من الكلام الذي ينساق الذهن اليه من سماع اوله
لفهم اخره لقوله تعالى والله يعلم وانتم لا مع النظر للسياق ورووس الاي
على ان المراد تعلمون وهو من بديع كلام البلغا وهذا اشارة منى بعلمه
وجد الله فانه يعان عليه ومن لم يعن وجده الله بالعلم فلا يعان عليه وان
عنا بر خانه الحد ومما يدلك على شرفها ومحاسنها ما قاله العارف
ابو عبد الله محمد ابن ابراهيم الملالي ان المولف حدثه قال حدثني بعض
من اهل بالقيه قال مات قريب لي واظنه قال لخالي وابن اخي الشك مني
قال فرايته في النوم وقد كان من الصالحين يعني الميت قال فقلت له
ما فعل الله بك قال ادخلني الجنة فرايت فيها سيدنا ابراهيم خليل الله
على نبينا محمد وعليه الصلاة والسلام وهو يقري الصبيان عقيدة
الشيخ سيدي محمد السنوسي وهم يدرسونها في الالواح واظنه قال العقيدة
الصغرى قال والصبيان يحركون بقراتها انتهى وجل هذه الحكاية
بلفظ الشيخ رضي الله عنه الرابع في الكلام على شي من فضل العلم وفضل
اهله روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال للعلما درجات فوق

المومنين بسبعمائة درجة ما بين كل درجتين خمسمائة عام وقوله صلى
الله عليه وسلم العلما ورثة الانبيا ومعلوم ان لا رتبة فوق رتبة النبوة
ولا شرف فوق شرف الوارثة من الانبيا وقوله صلى الله عليه وسلم يستغفر
للعلما ما في السموات والارض واي منصب اعلا من منصب من يشتغل ملايكة
السموات والارض بالاستغفار وقوله صلى الله عليه وسلم موت قبيلة
ايسر من موت عالم وقوله فضل العالم على العابد كفضلي على ادنى رجل من
اصحابي وقال صلى الله عليه وسلم من احب ان ينظر الى عتقاء الله من النار
فلينظر الى العلما والمتعلمين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس
ساعة عند مذاكرة العلم خير من مائة الف ركعة تطوعا وخير من
ماية الف تسبيحة وخير من عشرة الاف فرس يغزو بها المومن وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من غدا الى المسجد لا يريد الا ان يتعلم خيرا
او يعلمه كان له كاجر حاج تم حجه فايدة قال المسعودي في كتابه رحمه
الله تعالى وفي الخبر ان الله تعالى يجلي العلما يوم القيمة في زمرة واحدة
حتى يقضي بين الناس ويدخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار ثم يدعو
العلما فيقول يا معشر العلما اني لم اضع حكمتي فيكم وانا اريد ان اعذبكم
قد علمت انكم تخالطون من المعاصي ما يخالط غيركم فسترتها عليكم
وقد غفرتها لكم وانما كنت اعبد بفتياكم ادخلوا الجنة بغير حساب
الخامس التنبيه بتعريف امور لا بد منها لمن اراد الشروع في هذا الفن
الاول اسم هذا العلم من العلوم فلتعلم ان له خمسة اسما علم اصول الدين
وعلم الكلام وعلم التوحيد وعلم العقايد وعلم التصوف فتسميته بالاول
لان ما عداه فروع عنه ومبنية عليه وتسميته بالثاني فلكثرة الكلام
فيه وتسميته بالثالث فلاشتماله على الوحدة وتسميته بالرابع فلا
شتماله على عقايد الدين وتسميته بالخامس فلاشتماله على معرفة
الرب وصفا القلب للوصول الى حضرت القدس الثاني في حد هذا العلم
لحده العلم المتعلق بذات الله وصفاته الثالث واضع هذا العلم فواضعه
الشيخ ابو الحسن الاشعري المتكلم شيخ اهل السنة واسمه علي بن اسماعيل
ابن بشير بن اسحاق بن ابي سالم بن اسماعيل بن اسحاق بن عبد الله
ابن موسى بن بلال بن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري صاحب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو مالكي المذهب واليه ينسب جماعة اهل

السنة ويلقبون بالاشاعرة والاشعرية وذكر انه كان في ابتداء امره معتزليًا
ثم رجع الى مذهب اهل السنة فكثر التعجب منه ومن اراد ان ينظر في سبب رجوعه
فلينظر في تقييدنا الذي قيدنا به على شرح
وفي تقييدنا الذي قيدنا
به ايضا شرح المقدمة للامام السنوسي نفعنا الله به الرابع موضوع هذا
العلم فموضوعه الذات الازلية وقيل ماهية الممكنات من حيث دلالتها
على وجوب وجود فاعلها الخامس فائدة هذا العلم ففائدته الخروج
من الجهل الى العلم السادس غاية هذا العلم فغايته اقامة البراهين على العقائد
السابع ثمرة هذا العلم فثمرته الفوز بحصول المعرفة والتنعم في الجنة برحمة
الله تعالى الثامن استنباط هذا العلم فاستنباطه من الكتاب والسنة والاجماع
التاسع مسائل هذا العلم فمسائله القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية
العاشر مفهوم هذا العلم فمفهومه اثبات ذات غير مشبهة بالذوات
ولا معطلة عن الصفات الحادي عشر في مبادي هذا العلم فمباديه القواطع
العقلية الثاني عشر في منفعة هذا العلم فمنفعته في الدنيا والاخرة ففي
الدنيا انتظام امر المعاش بالمحافظة على العدل والمعاملة التي يحتاج
اليها في بقاء النوع الانساني على وجه لا يؤدي الى الفساد وفي الاخرة
النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء الاعتقاد الثالث عشر في
استمداد هذا العلم فاستمداده من التفسير والفقه والحديث والاجماع
ونظر العقل الرابع عشر في اشتقاق هذا العلم فاشتقاقه من الكلم وهو
الجرح الخامس عشر في شرط هذا العلم فشرطه ان تكون على يقين لا على شك
فهذه فواكه المعارف يقتطف منها المعارف فاحفظها يا عارف قبل
ان تجدها هكذا مجموعة في كتاب والله اعلم ان الحكم ان بفتح الهمزة وفتح
النون المشددة وهي لتحقيق مضمون الجملة وهي حرف مصدري تأول
مع اسمها وخبرها بمصدر فان قلت لم اكد الحكم بان قلت قال بعض اهل
الحواشي اكده بان نفيا لما يتوهم من عدم انحصاره فيما ذكر او تنزيلا
للمخاطب منزلة الشاك في الانحصار فاكده على سبيل الاستحسان من غير
وجوب او تنزيلا له منزلة المنكر لهذا الانحصار فاكده على سبيل الوجوب
فان قلت فلاي شيء قال ان بالفتح دون العكس قلت من وجهين اما
الاول فلان المكسورة انما تستعمل في موضع الجملة والمفتوحة في موضع
المفرد فلما كان ان مع اسمها وخبرها قائمان مقام مفعولين والمفعولين

مفرد

مفرد وجب ان تستعمل المفتوحة لما ذكرناه دون المكسورة فان قلت لا شك
ان ان مع الاسم والخبر قائمة مقام المفعولين فلا يكون الموضع مفردا قلت المفرد
هنا ما يقابل الجملة الثاني من وجهين ان المكسورة انما تكون في صورة
الكلام بخلاف المفتوحة فلما كان ههنا واقعة بعد العلم قرئ بالفتح و
حقيقة الحكم على الاطلاق هو اثبات امر او نفيه ومعناه ان من ادرك امرا
من الامور فاما ان يتصور معناه فقط ولم يحكم عليه بثبوت ولا بنفي فهذا
الادراك يسمى في الاصطلاح تصورا كتصورنا لمعنى الحدوث او الوجوب او
العدم واما ان يتصور مع ذلك ثبوت ذلك المعنى لامر او نفيه عنه فهذا
الادراك يسمى في الاصطلاح تصديقا كحكمنا بالحدوث على كل ما سوى الله تعالى
فان قلت لم حذف متعلق اثبات ونفي قلت اتكالا على ظهور المراد وقد
صرح المص بهذا المحذوف في شرح المقدمات والمعنى اثبات امر لاخر
او نفيه عنه فتعريفه اليه يرجع فان قلت ذكر او في الحد مناف للمقصود
اذ هي للترديد وهو ينافي التحديد قلت انما يتم اذا لم تكن للتقسيم بان
يكون المعنى مثلا المحدود كذا وكذا ترديدا وشكا اما اذا كان المقصود
منها تمييز نوعيه او انواعه مع الجزم بان كلا منهما يصدق عليه المحدود
فلا يمتنع فان قلت على ما يعود الضمير في قوله او نفيه قلت على الامر
من حيث هو امر لا على الامر الذي جرى فيه الاثبات والا لزم عدم صدق الحد
على النفي الذي لم يتقدمه اثبات فيلزم ان يكون الحد غير جامع فان
قلت لماذا قال اثبات امر ولم يقل اثبات معنى قلت لان الامر اعم فيشمل
النفسي والسلبي وغيرهما كالمعاني والمعنوية بخلاف المعنى فان قلت لم
قدم الاثبات على النفي قلت لشرف الاثبات على النفي واعلم ان الاثبات
ينقسم الى اربعة اقسام اثبات امر وجودي لامر وجودي كاثبات العلم
له تعالى واثبات امر عدمي لامر عدمي كاثبات استحالة الشريك واثبات
امر عدمي لامر وجودي كالحدوث للعالم والقدم لله تعالى واثبات
امر وجودي لامر عدمي باطل لا يصح لان العدم لا يوصف بالوجود والنفي
على اربعة اقسام نفي امر وجودي عن امر وجودي كنفي الجهل عنه تعالى
ونفي امر عدمي عن امر عدمي كنفي القدم عن الشريك ونفي امر وجودي
عن امر عدمي كنفي العلم عن الشريك ونفي امر عدمي عن امر وجودي كنفي
الحدوث عنه تعالى والحكم مصدر يستدعي حاكما ومحكوما به ومحكوما

عليه ونسبة حكمية فالحاكم بذلك اما الشرع او العادة او العقل والمحكوم
به الوصف مطلقا والمحكوم عليه الذات مطلقا والنسبة الحكمية الارتباط
ما بين المحكوم عليه والمحكوم به مثاله في الشرع الصلاة واجبة الحاكم
الشرع والمحكوم به الوجوب والمحكوم عليه ذات الصلاة واجبة والنسبة
الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه ومثاله في العادة
النار محرقة الحاكم العادة والمحكوم به الوصف والمحكوم عليه النار
والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه ومثاله في
العقل العالم حادث الحاكم العقل والمحكوم به الحدوث والمحكوم عليه ذات
العالم والنسبة الحكمية الارتباط ما بين المحكوم به والمحكوم عليه اي الحكم
وينقسم الى ثلاثة اقسام شرعي وعادي وعقلي ووجه الحصر في الثلاثة
لا رابع لها انا نقول لا يخلو الحكم اما ان يستند اولا فان استند لا يخلو اما ان
يستند الى معصوم او الى غير معصوم فان استند الى معصوم فهو شرعي
وان استند الى غير معصوم فهو العادي وغير المستند فهو العقلي ولا
رابع لها فان قلت تقسيم الحكم على الاطلاق الى هذه الثلاثة هل هو من
باب تقسيم الكل الى اجزائه او الى جزئياته قلت هو من باب تقسيم الكل الى
جزئياته لصدق اسم المنقسم على كل واحد بانفراده فان قلت لم قدم
الحكم الشرعي على العادي والعقلي قلت لشرفه عليهما فان قلت لم قدم
العادي على العقلي وهو اقوى منه قلت انما قدم لاشتراكه مع الشرعي
في مطلق التوقف فان الشرعي يتوقف على وضع الشرع والعادي
يتوقف على التكرر والتجربة ولم يبق للعقلي الا التاخير فاخره لهذا
والله اعلم وكل واحد من هذه الثلاثة ينقسم الى قسمين تصور وتصديق
وكل واحد من التصور والتصديق ينقسم الى قسمين ضروري ونظري
وكل واحد من الضروري والنظري ينقسم الى قسمين واجب ذاتي وواجب
عرضي وكل واحد من الواجب الذاتي والواجب العرضي ينقسم الى قسمين
اثباتي ونفي من ضرب ثلاثة في ثمانية صار المجموع اربعة وعشرون
قسما فمثال التصور في العقليات كتصورنا لمعنى العالم انه كل موجود
سوى الله ومثال التصديق حدوث العالم وقدم صانعه ومثال
الضروري في العقليات الواحد نصف الاثنين ومثال النظري في
العقليات الواحد ربع عشر الاربعين ومثال الواجب الذاتي في العقلي

جب

كوجود الباري تعالى ومثال الواجب العرضي في العقليات وجود المخلوق
ومثال الاثباتي في العقليات كاثبات الزوجية للعشرة ومثال المنفي
في العقليات كنفي الزوجية عن السبعة فهذه ثمانية في العقل ومثال
التصور في الشرعيات كتصورنا لمعنى الصلاة انها ذات ركوع وسجود
وسلام ومثال التصديق في الشرعيات الصلوات الخمس واجبة و
مثال الضروري في الشرعيات قواعد الاسلام الخمس ومثال النظري
في الشرعيات اقتضا الطعام من تمر الطعام لا يجوز وان الزعفران
ليس بربوي ومثال الواجب الذاتي في الشرعيات كتصديق الرسل عليهم
الصلاة والسلام ومثال الواجب العرضي في الشرعيات الطهارة لصحة
الصلاة ومثال الاثباتي في الشرعيات كاثبات المعجزة للنبي محمد صلى الله
عليه وسلم ومثال النفي في الشرعيات الوتر ليس بواجب فهذه ثمانية
ايضا في الشرع ومثال التصور في العاديات كتصورنا لمعنى الطعام والترا
ومثال التصديق في العاديات الطعام مقتات التراب غير مقتات
ومثال الضروري في العاديات الثوب ساتر ومثال النظري في
العاديات شراب السكنجبين مسكن للصفرا ومثال الواجب الذاتي
في العاديات كرفع الفاعل ونصب المفعول ومثال الواجب العرضي في
العاديات لباس الطيلسان للعالم عند الامر والنهي ومثال الاثباتي
في العاديات كاثبات الاحراق للنار والقطع للسكين ومثال المنفي في
العاديات الخبز الفطير ليس بسريع الانهضام فهذه جملة الاربعة
وعشرين قسما المتقدم ذكرها على الوفا والتمام ولله الحمد فان قلت
ما الفائدة في تقسيم الحكم الشرعي الى ضروري ونظري قلت قال المؤ
رحمه الله تعالى في شرح المقدمات فائدة ما معرفة ما يوجب انكاره
الكفر وما لا يوجبه فان من انكر ما علم من الدين ضرورة فهو كافر
بخلاف من انكر الخفي الذي لا يعلمه الا القليل من الناس فانه لا يحكم عليه
بالكفر عند كثير من المحققين وبالله تعالى التوفيق فالشرعي هو خطاب
الله المتعلق بافعال المكلفين بالطلب او الاباحة او الوضع لهما ويدخل
في الطلب اربعة اشيا الايجاب والندب والتحريم والكراهة فالا
هو طلب الفعل طلبا جازما كالايمان بالله ورسوله وكقواعد الاسلام
الخمس والندب هو طلب الفعل طلبا غير جازم كصلاة الفجر ونحوها

تق ت

ب

لف

يجاب

والتحريم هو طلب الكف عن الفعل طلباً جازماً كشرب الخمر والزنا والكراهة
هي طلب الكف عن الفعل طلباً غير جازم كقراءة القران في الركوع والسجود
مثلا واما الاباحة فهي اذن الشرع في الفعل والترك معاً من غير ترجيح
لاحدهما على الاخر كالنكاح والبيع والشرا وزاد بعض العلما على الخمسة المذ
ثلاثة الصحيح والباطل وخلاف الاولى فنهي اذاً ثمانية فالصحيح ما يتعلق
به النفوذ ويعتد به والباطل ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به وخلاف
الاولى كطلب قيام الليل فانه يدل بالالتزام على النهي عن ضده كنوم
الليل كله فيطلق على النوم انه خلاف الاولى ولا يطلق عليه انه مكروه و
الوضع لهما اي للطلب والاباحة عبارة عن نصب الشارع امارة على حكم
من تلك الاحكام الخمسة وهي اي الامارة بفتح الهمزة السبب والشرط والمانع
ووجه الحصران ما يجعله الشارع امارة على حكم من تلك الاحكام اما ان يجعل
كل واحد من وجوده وعدمه امارة ودليلا او يجعل عدمه فقط او وجوده
فقط فالاول السبب والثاني الشرط والثالث المانع وضع سبباً وشرطا
ومانعاً للموجب كالظهر فالسبب لها الزوال والشرط العقل والمانع
الحيض والاغما وضع سبباً وشرطا ومانعاً للمندوب كالتنفلة فالسبب
لها دخول وقتها وشرطها العقل ومانعها وقت المنع والاغما
وضع سبباً وشرطا ومانعاً للمحرم كاكل الميتة فالسبب لها موتها
حتف انفها والشرط عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة وضع
سبباً وشرطاً ومانعاً للمكروه كصيد اللهو فالسبب له اللهو والشرط
عدم الضرورة والمانع وجود الضرورة وضع سبباً وشرطاً ومانعاً
للمباح كالنكاح فالسبب له العقد والشرط خلو العقد عن المانع والمانع
وقوع النكاح في العدة مثلا والسبب في اللغة هو الحبل قال الله تعالى
من كان يظن ان لن ينصره الله في الدنيا والاخرة فليمدد بسبب الى
السما اي بحبل وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه
العدم لذاته كزوال الشمس لوجوب الظهر مثلا وهو ينقسم الى ثلاثة
اقسام سبب عقلي وسبب شرعي وسبب عادي ومثال السبب العقلي
الاجرام للاعراض والمعاني للمعنوية لان هذا تلازم ومثال السبب الشرعي
زوال الشمس لوجوب الظهر ومثال السبب العادي الطعام للشبع
والشرط في اللغة هو العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها

كورة

للسبب

ط

قال الله

٨

قال الله تعالى فهل ينظرون الا الساعة ان تأتيهم بغتة الاية فقد جاء
اشراطها اي علاماتها وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا
يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كتمام الحول لوجوب الزكاة مثلا
وهو ينقسم الى ثلاثة اقسام شرط عقلي وشرط شرعي وشرط عادي
مثال الشرط العقلي الحياة للادراك ومثال الشرط الشرعي الطهارة لصحة
الصلاة وتمام الحول لوجوب الزكاة ومثال الشرط العادي النطفة في
الرحم والمانع في اللغة هو الحد وفي الاصطلاح ما يلزم من وجوده العدم
ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته كالحيض لوجوب الصلاة وهو ينقسم
الى ثلاثة اقسام مانع عقلي ومانع شرعي ومانع عادي مثال المانع العقلي
الموت للمعاني فقط في نظره واما السلب فلا لانها تكون مع الموت
اذ قد يكون المخالف ميتا او للواحد ونحو ذلك ومثال المانع الشرعي الحيض
بالنسبة لوجوب الصلاة ومثال المانع العادي الشهوة الطبيعية بالنسبة
للشبع فان قلت لم قدم السبب على الشرط والمانع قلت انما قدم السبب
لقوته لانه يوثر بطرفيه اعني وجوده وعدمه وكان تخلفه قادحا الا
ترى ان الصلاة اذا احرم بها قبل الوقت ولو بلحظة لم يجز لتخلف السبب
فلم يوثر بطرفيه بخلاف الشرط فان الزكاة اذا تقدمت على الحول يسيرا
تجزي لانه اخف اذ لا يوثر الا بطرف واحد والحاصل ان اعتبار السبب اقوى
وملاحظته اشد فان قلت لم قدم الشرط على المانع وكان حقه ان يقدم
المانع لانه يوثر في الوجود والشرط يوثر في العدم والذي يوثر بالوجود
اولى بالتقديم قلت فلما كان الشرط شرطا في صحة العبادة والمانع
مانعا عنها قدم الشرط على المانع فان قلت اي نسبة بين خطاب
التكليف وبين خطاب الوضع قلت نسبة العموم والخصوص من وجه يجتمعان
في الزنى والسرقة فمن حيث هي سبب للعقوبة هي وضعية ومن حيث هي
محرمة فتكليفية والنكاح من حيث سببية الاباحة هو خطاب وضع ومن
حيث هو مندوب هو تكليف والطهارة من حيث كونها شرطا وضعية
ومن حيث هي واجبة تكليفية وينفرد الوضع بزوال الشمس واوقات الصلوات
فهي وضعية ولا تكليف فيها وكذلك في هلال رمضان سبب ولا تكليف
فيه وينفرد التكليف بدون الوضع في الايمان والكفر فان الايمان سبب
في عصمة الدم والكفر سبب في اباحته واما الحكم العادي فهو اثبات

ت

الربط بين امرين وجودًا وعدمًا بواسطة التكرر مع صحة التخلف
وعدم تاثير احدهما في الاخر البتة واقسامه اربعة ربط وجود بوجود
كربط وجود الشبع بوجود الاكل وربط عدم بعدم كربط عدم الشبع
بعدم الاكل وربط وجود بعدم كربط وجود الجوع بعدم الاكل وربط
عدم بوجود كربط عدم الجوع بوجود الاكل والربط ينقسم الى ثلاثة
اقسام ربط عقلي كربط وجود المعنوية بوجود المعاني وربط شرعي
كارتباط وجود الظهر بوجود الزوال وربط عادي كارتباط وجود
الحمل بوجود النطفة في الرحم واعلم ان للحكم العادي سببًا وشرطًا ومانعًا
مثال سببه الاكل ومثال شرطه عدم الشهوة الكلبية ومثال مانعه
وجود الشهوة الكلبية ولما كان المقصود بالذات هنا انما هو الحكم
العقلي لان احكامه منها يستمد هذا العلم كما قدمناه اشار اليه بقوله
العقلي اي المنسوب الى العقل واشتقاقه من عقال البعير يجامع الرد و
هو لغة المنع لمنعه صاحبه من العدول عن سواء السبيل واصطلاحًا
قال شيخ الاسلام هو غريزة يتهيأ بها لادراك العلوم النظرية وكانه
نور يقذف في القلب انتهى ومحله القلب ونوره في الدماغ كما ذهب اليه
الامامان مالك والشافعي رحمهما الله تعالى وجمهور المتكلمين وهذا
الحد الذي ذكره شيخ الاسلام هو على القول بعرضيته واما على القول
بجوهريته فهو جوهر لطيف تدرك به الغايبات بالوسائط والمحسوسات
بالمشاهدة فان قلت ما حكمة اضافة الحكم هنا الى العقل دون غيره
من سائر الاحكام قلت لان مجرد العقل كاف في ادراك هذا الحكم اما
مع فكرة ويسمى نظريًا او دون فكرة ويسمى ضروريا تنبيهات الاولى
في حقيقة الحكم العقلي وهو اثبات امر او نفيه من غير توقف على نظر
ولا وضع واضع فاثبات امر او نفيه جنس في الحد ومن غير توقف
على تكرر فصل اخرج به الحكم العادي فان قلت كيف ثبتت اسهال
السقمونية للصفرا وان لم يتكرر عندنا ولا جربناه قلت انما ثبتت
هذا الحكم بواسطة التجربة التي صدقنا فيها الاطبا وليس شرط التجربة
في الحكم العادي ان تكون من كل واحد بل هو المستند لثبوت الحكم العادي
وان حصل من البعض الموثوق بتجربته ولا وضع واضع فصل اخرج الحكم
الشرعي فان قلت كيف يصح في الحكم الشرعي انه حصل بالوضع وهو

خطاب الله قديم والقديم ليس بموضوع قلت المراد بالحكم الشرعي هنا
التعلق التنجيزي لخطاب الله القديم وهو ليس بقديم واطلاق الحكم
الشرعي على التعلق التنجيزي مشهور عند الفقهاء والاصوليين الثاني
قال البرهان اللقاني وقع السؤال عن افضلية العقل على العلم واجاب
الجلال بان العلم افضل لانه احد اوصافه تعالى دون العقل الثالث قيل
العقل الف جزء في جميع الخلق جزء واحد والباقي للمصطفى صلى الله عليه وسلم
فهنيئًا له صلى الله عليه وسلم الرابع قال في القاموس وابتدا وجود العقل
عند اختتان الولد ثم لا يزال ينمو الى انه يكمل عند البلوغ انتهى وقال
عمرو بن العاص رضي الله عنه يشعر الغلام لسبع ويحتلم لاربعة عشر
وينتهي طوله لاربعة وعشرين وينتهي عقله لثمانية وعشرين وما بعد
ذلك تجارب والله تعالى اعلم ولما كان الحكم لا بد له من الانقسام اشار
الى تقسيمه بقوله ينحصر الحكم العقلي بمعنى المحكوم به وكثيرًا ما يطلقون
الحكم بذلك المعنى حتى قال بعضهم انه يطلق بطريق الاشتراك عليه
فيكون في كلام الشيخ رحمه الله تعالى استخدام وحينئذ فلا يحتاج
الى تكلف في عبارة الشيخ نفعنا الله به فان قلت لم قال ينحصر ولم يقل
ينقسم قلت لان الانحصار اخص من الانقسام تقول كل منحصر منقسم
كالواجب والجايز والمستحيل وليس كل منقسم ينحصر كصفات الباري
جل وعلا في ثلاثة اقسام جمع قسم بكسر القاف نحو حمل واحمال وقرب
واقراب ووجه الحصر ان كل ما يحكم به العقل اما ان يقبل الثبوت فقط
او يقبل النفي فقط او يقبل الثبوت والنفي جميعًا فالاول الواجب والثاني
المستحيل والثالث الجايز وتقسيم الحكم اليها من باب تقسيم الكلي
الى جزئياته لعدم صدق اسم المنقسم على كل واحد بانفراده فان قلت
بنا على تقدير مضاف هل يصح ان يكون من باب تقسيم الكل الى جزئياته
قلت يصح ان يتعين لوجود ضابطه الذي هو اسم المنقسم على كل من الاقسام
الا ترى انه يصح ان يقال اثبات الوجوب او اثبات الاستحالة او اثبات
الجواز حكم عقلي ويصح ان يقال الوجوب والاستحالة او الجواز متعلق
الحكم العقلي واقسام جمع قسم وهو ما كان مندرجًا تحته واخص منه
ويقابله القسيم وهو ما كان مقابلًا له ومندرجًا تحت شيء اخر فاذا
عرفت هذا فاعلم ان كل واحد من الوجوب والاستحالة والجواز قسم وقسيم

باعتبارين وبيان ذلك ان الواجب قسم من الحكم العقلي لانه مندرج تحته
واخص منه وقسيم للمستحيل لانه يقابله ويندرج معه تحت الحكم العقلي
وكذلك الجايز قسيم لهما ويندرج معهما تحت الحكم العقلي وكذلك
المستحيل قسم من الحكم العقلي لانه مندرج تحته واخص منه وكذا الجايز
ويبدل بدل مفصل من مجمل وتمييز الاول الوجوب وهو عبارة عن
نفي قبول العدم في العقل ويبدل ايضا وتمييز الثاني الاستحالة وهي
عبارة عن نفي قبول الوجود في العقل ويبدل ايضا وتمييز الثالث
الجواز وهو عبارة عن قبولهما معا او نفيهما معا ولما كان تعريف
الواجب والمستحيل والجايز يستلزم معرفة الوجوب والاستحالة
والجواز لانها اخص ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم اشار الى
ذلك بقوله فالواجب الفاء جواب شرط محذوف عن سوال مقدر
كانه يقول ان اردت معرفة الواجب الذي ثبت له الوجوب هو الذي لا
يقبل العدم بوجه من الوجوه وما اي معلوم او مفهوم او مذكور ولا
نافية ويتصور اي لا يحصل في العقل يتعلق بقوله لا يتصور صورة
عدمه اي ذلك المعلوم او المفهوم او المذكور اي ما صدقاته اي افراده
في العقل بل ليس الحاصل في العقل الا وجود تلك الماصدقات لذلك
المفهوم وعدم معناه انه لا يتصور الا وجوده فظاهره ان كل واجب
موجود وليس كذلك بل ثم شيء واجب لله تعالى وليس بموجود وهي
الصفات المعنوية والسلبية فعلى هذا لا يقدر على ما ذكر الخروج
هذه الصفات الواجبة لله تعالى وانما يقدر ما لا يتصور في العقل
الا ثبوته فيكون ذلك شاملا لجميع ما يجب في حقه جل ثناؤه وان
الطالبين ايرادها يقوي اشتراط كون الحد جامعا مانعا غير
متفق عليه فقد جوز بعضهم كونه غير جامع بان يكون اخص خصوصا
في التعاريف اللفظية التي منها هذا التعريف فان قلت لم لا يجوز
ان تكون ما في قول الشيخ رحمه الله تعالى ما لا يتصور في العقل واقعة
على موجود او وشيء فح لا ترد عليه السلوب اذ هي ليست بموجودة
ولا شيء ويكون التعريف قاصرا على واجب الوجود لذاته وهو الله سبحانه
اذ لا واجب بالذات الا هو وعلى صفاته الذاتية سوا قلنا انها واجبة
لذاتها كما وقع في عبارة بعضهم واليه يميل الشيخ نفعنا الله به وينقسم

الواجب

الواجب الى ستة اقسام ضروري ونظري واثباتي ونفي وذاتي وعرضي
فالضروري ما يدركه العقل بلا تامل كالواحد نصف الاثنين والنظري
ما يدركه العقل بعد التامل كالواحد ربع عشر الاربعين ومثال الواجب
الاثباتي كاثبات التحيز للجرم واثبات القدم لمولانا ومثال الواجب
النفيي كنفي النقايص عنه تعالى ومثال الواجب الذاتي كوجود مولانا
جل وعلا ومثال الواجب العرضي كدخول الصحابة العشرة للجنة ولما
فرغ من ذكر الواجب شرع في ذكر المستحيل فقال والمستحيل اسم فاعل من
استحال عقلا من الاحالة التي هي عدم قابلية الوجود والسين والتا فيه
للطلب اي طلب الشارع من المكلف نفي الشريك عن الباري عز اسمه والواو
فيه يصح ان تكون عاطفة ويصح ان تكون للاستيناف وما اي مفهوم
او مذكور او ممتنع بقرينة مقابلته بالواجب وهي بمنزلة الجنس فيشمل
الممتنع بالغير وما بعدها بمنزلة الفصل مخرج له ولا نافية ويتصور
اي لا يدرك والادراك وصول الشيء الى المعنى بتمامه في العقل على ما هو
الظاهر من بنا يتصور للمجهول او ما يمكن وجوده اي ثبوته على انه
مبني للمعلوم والضمير في وجوده يرجع الى ما باعتبار الماصدق لا
المفهوم لا الى المفهوم الذهني كما يتبادر الى فهم بعض الطلبة النقلة و
يدلك على ما قلناه قول المولى سعد الدين في حاشية العضد ما نصه
وحاصل معنى قولنا اجتماع النقيضين ممتنع ان المعنى الحاصل في الذهن
من هذا اللفظ ممتنع ان يوجد في الخارج فرد يطابقه انتهى كلامه رحمه
الله تعالى وينقسم المستحيل الى ستة اقسام ضروري واثباتي ونظري
ونفي وذاتي وعرضي فالضروري هو ما يدركه العقل بلا تامل كالواحد
نصف الاربعة والنظري ما يدركه العقل بعد التامل كالواحد سدس
الاثني عشر ومثال المستحيل الثبوتي كاثبات الزوجية للثلاثة ومثال
المستحيل المنفي كنفي الزوجية عن الاربعة ومثال المستحيل الذاتي كا
لشريك له تعالى وكعرو الجرم عن الحركة والسكون ومثال المستحيل
العرضي كدخول الصحابة العشرة النار ولما فرغ من ذكر المستحيل شرع
في ذكر الجايز فقال والجايز اسم فاعل من جاز وجوده اذا امكن وهو
بهمزة بعد الف وقد تبدل ياء من واو اذ اصل ماضيه جوز لانه من الجواز
وتقرر في التصريف في ابدال الهمزة من الواو ومن الياء في اسم الفاعل

مما اعل عينا ما بمنزلة الجنس واقعة على معلوم او مفهوم ولا ينبغي ان تكون
واقعة على شي لان الشي في اصطلاح المتكلمين هو الوجود فيقتضي ان المعدو
لا يتصف بالامكان والجايز قد يكون معدوما ويتصف بالامكان الذي
هو الجواز نعم الشي لغة يطلق على الموجود والمعدوم قال الله تعالى انما
امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون يصح هو بكسر الصاد كشح يشح
وعبر بالصحة في الجايز دون التصور لان التصور يطلق على الاقسام الثلا ثة
والصحة خاصة بالجايز والواجب فتقول كلما يصح يتصور كالجايز والوا جب
وليس كلما يتصور يصح كالمستحيل فانه يتصور في الذهن ولا يصح في الخارج
في العقل المتبادر منه تعلقه بيصح وقيد الصحة بالعقل ليدخل نحو تعذيب
المطيع ولو ملكا او ما هو افضل منه قال الله تعالى يغفر لمن يشاء ويعذب
من يشاء لان العقل هو الذي يحكم بصحته ضرورة انه لا يلزم من فرض
وجوده محال والشرع لا يصح ذلك لانه انما اخبر بتنعيمه على سبيل التفضل
وجوده اي وجود افراده بمنزلة الفصل خرج به المحال فانه لا يصح وجود
افراده كالشريك والولد والنقائص كما تقدم وعدمه اي عدم افراده
كذواتنا وصفاتنا الموجودية والنفسية والسلبية والمعنوية خرج به
ايضا الواجب فانه لا يصح عدم افراده كذات الله تعالى العلية وصفاته
الوجودية والنفسية والسلبية والمعنوية بل هي واجبة الوجود لنفسها او
لموضوعها وينقسم الجايز الى ستة اقسام ضروري ونظري واثباتي ونفي
وذاتي وعرضي فالضروري ما يدركه العقل بلا تامل ككون الواحد منا اليوم
او غدا والنظري ما يدركه العقل بعد التامل كتمني الانسان الموت ومثال
الجايز الاثباتي كاثبات الحركات لنا ومثال الجايز المنفي كنفي العذاب عن
المطيع ومثال الجايز الذاتي كوجودنا ومثال الجايز العرضي كدخول الصحابة
الجنة تنبيهات الاول ينقسم الجايز ايضا الى خمسة اقسام بخلاف الاقسا م
السابقة ذكرها المؤلف نفعنا الله به في شرح المقدمات الاول جايز
مقطوع بوجوده كتنعيم اهل الجنة في الجنة والثاني مقطوع بعدمه كدخول
الكافر الجنة والثالث جايز يحتمل الامرين كقبول الطاعة منا والرابع
جايز يحتمل مشكوك فيه كقبول الطاعة منا وفوزنا بحسن الخاتمة والخامس
جايز جوزه الشرع كساير المباحات الثاني ان الشيخ رحمه الله تعالى قد
عرف الواجب والمستحيل والجايز ولم يعرف الوجوب والاستحالة والجواز

التي

هـ

هـ

تة

جب

م

11

التي عبّر عنها بالاقسام مع انه كان المتبادر منه العبارة ذلك قلت قد تكفل الشيخ
رحمه الله تعالى بالجواب عن ذلك في بعض مقدماته فقال انما تعرضنا في
اصل العقيدة لشرح الواجب والمستحيل والجايز دون الوجوب والاستحالة
والجواز لاستلزام تصورها تصور مصادرها لان المشتق اخص من مصدره
الذي اشتق منه ومعرفة الاخص تستلزم معرفة الاعم بخلاف العكس انتهى
الثالث الحكمة في تقديم احد هذه الثلاثة على الذي يليه الفائدة في
تقديم الواجب لشرفه وحكمة اثبات المستحيل عقبه لانه ضده يفهم منه
وثلث بالكلام على الجايز لانه ما استوى طرفاه اي اخذ طرفا من الواجب
وطرفا من المستحيل فرتبته التاخير فاخره الشيخ رحمه الله تعالى الرابع
تقسيم الواجب والمستحيل والجايز الى ضروري ونظري بحسب اجرا الله
تعالى العادة فان العلوم بعضها ضروريا وبعضها نظريا ويجوز عقلا
ان تصير كلها ضرورية وانما الخلاف في عكسه فمن جعل العقل هو العلوم
الضرورية او ملزوما لها منع ان تكون كلها نظرية ومن قال ان العقل
ليس نفس العلوم الضرورية ولا ملزوما لها جوزه الخامس قال امام الحرمين
اجتماع هذه الثلاثة هي نفس العقل فمن لم يعرفها فليس بعاقل بدليل
ان الانسان اذا اوصى بثلث ماله للعقلا فانه يصرف لمن عرف هذه
الثلاثة وقال غيره العقل غريزة يتاتى بها ادراك هذه الثلاثة واعلم
ان الحركة والسكون يصح التمثيل بهما للاقسام الثلاثة فالواجب ثبوت
احدهما لا بعينه والمستحيل نفيهما واجتماعهما في محل واحد والجايز
ثبوت احدهما بالخصوص السادس من المعتبر عندهم ان الوجوب
والامكان والامتناع اعتبارات عقلية وليست من قبيل الجوهر ولا من قبيل
العرض فان قلت اذا كانت هذه الامور اعتبارات عقلية معدومة في
الخارج فما معنى قولنا الله واجب وقديم وزيد ممكن حادث في الخارج و
اجتماع النقيضين ممتنع في الخارج قلت كما قال بعض المحققين معناه
ان العقل اذا نسبه تعالى الى الوجود الخارجي حصل له معقول هو الوجوب
والقدم واذا نسب زيدا الى الوجود الخارجي حصل له معقول وهو الامكان
والحدوث واذا نسب اجتماع الضدين الى الوجود الخارجي حصل له معقول
هو الامتناع خاتمة في مجموع الاقسام التي تفرعت من الحكم اللغوي الذي
هو اثبات امر او نفيه خمسة وثمانون قسما فتاملها وعدها تجدها

جماع

مين

كما قلنا ولله الحمد على ذلك وانما اطلت بهذا الكلام رغبة مني في اطلاع الطالب
على بعض ابحاث تلك الحدود اذ هذه الحقايق لا غنا للطالب عنها والاعمال
بالنيات وللكلمات المقصود اولا بالذات فقوله انما هو قوله ويجب على
كل مكلف شرعا ان يعرف الخ وانما قدم هذا الكلام على ذلك لان معرفة
اقسام الحكم العقلي من جملة ما يتوقف عليه الشروع في هذا الفن كاستمداده
واسمه ورسمه وساير ما قدمناه اولا في استمداد هذا العلم هو معرفة
اقسام الحكم العقلي التي هي الوجوب والاستحالة والجواز اشار الى ذلك
بقوله ويجب مضارع وجب والاصل فيه يوجب فوقع الواو بين يائين
عدوتيها اليا والكسرة كما في وعد يعد وولد يلد والاصل يولد ويوعد
وفا علة المصدر المنسبك منهما والفعل وعبر بالمضارع لكونه ابلغ من الماضي
لدلالته على الدوام والاستمرار ويجب ويلزم ويفرض بمعنى واحد على كل
مكلف اتى بلفظ على وهي من الفاظ الوجوب للتخصيص على وجوب المعرفة
وبلفظ كل للدلالة على ان المعرفة واجبة ولو بالدليل الجملي على كل مكلف
لان كل للعموم والاستغراق ومن المستحيل عادة ان كل احد يقدر على الدليل
التفصيلي والمكلف بفتح اللام من تعلق به التكليف وهو البالغ العاقل
الذي بلغته دعوة النبي صلى الله عليه وسلم فمن لم تبلغه الدعوة لا يجب
عليه ذلك على الاصح ولا يعذب ويدخل الجنة لقوله تعالى وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا والمكلف بكسر اللام هو الله تعالى والمكلف به معرفة
الاقسام الثلاثة والتكليف هو طلب ما فيه كلفة او التزام ما فيه كلفة
فيدخل فيه قسمان من اقسام الطلب وهو الواجب والحرام وان قلنا
طلب ما فيه كلفة فيدخل فيه اربعة اقسام الواجب والمندوب والحرام
والمكروه والكلفة هي وقوع الكلفة الربانية عن الواجب من ترك وعن
المحرم ان فعل واختلف من اي شيء اشتق التكليف فقيل اشتق من كلفة
المشقة وقيل من كلفة العقاب فان قلنا اشتق من كلفة المشقة فيدخل
اربعة اقسام وان قلنا اشتق من كلفة العذاب فيدخل فيه قسمان
من اقسام الطلب وهما الواجب والحرام تنبيه قال الشيخ يس ودخل في
قوله كل مكلف الجن والملائكة فالجن امرهم على المشهور كالانس وهو مكلف
بسماع الله تعالى ومن بعده اما بسماع منه او بخلق علم ضروري فيه
او بتوقف دعوة رسل الانس اليه واما الملائكة فبسماع كلام الله

تعالى

تعالى او بخلق علم ضروري او بارسال بعضهم الى بعض وتوقف التكليف على
ارسال الرسل انما هو في الانس بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
عام مخصوص ويعلم من هذا ان المراد بالشرع في قول الاصوليين لا حكم قبل
الشرع بلوغ الدعوة باحد الطرق المذكورة ودخول الملائكة في هذا الحكم
ظاهر على القول بانهم مختارون في التوحيد وهو ما ذكره المولى طوغان
في كتاب زهر البساتين وقال انه يتصور منهم الكفر واستدل على ذلك
بقوله تعالى ومن يقل منهم اني اله من دونه وقال ابن حجر الهيتمي ان الايمان
فيهم ضروري فلا يكلفون به لان ذلك تحصيل الحاصل نعم تكليفهم
بالطاعة قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم اي في الماضي ويفعلون
ما يؤمرون اي في المستقبل وهل المراد بكون الايمان فيهم ضروريا انه
لا يحتاج الى دليل او انه فيهم جبلي لا اختيار لهم فيه والظاهر ان الانبيا
وان كانوا افضل من الملائكة لا يأتي فيهم ما قاله ابن حجر وقد صرحوا
بان سيد الانبيا محمد صلى الله عليه وسلم المكلف بالايمان بالله وبنفسه
وقد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل انتهى ولما كانت قبل الشرع
لا حكم اصلا لا اصليا ولا فرعيا كما هو المنقول عن الاشاعرة وجمع من
غيرهم وانما ثبت بعد الشرع اشار الى ذلك بقوله شرعا قيل في
الواجب لا في التكليف اذ لا يظهر له اذ ذاك كبير فايدة واحترز بذلك
من مذهب المعتزلة فان مدرك الوجوب عندهم هو العقل ومدركه
عند اهل السنة الشرع وحده ودليلا على ذلك قوله تعالى وما كنا معذبين
حتى نبعث رسولا فنفي التعذيب قبل البعث يلزم منه نفي التكليف
الملزوم له ولا فرق في ذلك بين العقايد وغيرها من الفروع لكن تحكيم
المعتزلة ليس في كل الامور اذ منها ما لا يدرك الا بالشرع كحسن صوم
اخر رمضان وقبح صوم اول شوال فانه لا سبيل للعقل اليه فهذا محل
اتفاق بيننا وبينهم على ما قرره المحقق المحلي في شرح جمع الجوامع وغيره
فاذا حكموا بوجوب الصلاة مثلا وحرمة الزنى عقلا بناء على الحسن
والقبح عندهم ثم جاء الشرع بذلك كان مؤكدا للحكم العقلي لا مثبتا
انتهى والشرع يطلق مصدرا بمعنى استفتح ويطلق اسما بمعنى الشارع
والمراد به الباري جل وعز اذ هو الشارع حقيقة قال تعالى شرع
لكم من الدين ويطلق ويراد به القواعد الدينية والاحكام السمعية قاله

الامام الزناتي رحمه الله تعالى وقد فسر المحقق المحلي في شرح جمع الجوامع
الشرع عند قول المتن ولا حكم قبل الشرع بالبعثة لاحد من الرسل قال
العلامة الغنيمي الظاهر مناسبته هنا اي ما فسر به المحقق المحلي اذ
يصير المعنى عليه ويجب على كل مكلف بالشرع اي ببعثة احد من الرسل
وان لم يكن مرسلا اليهم بالنسبة الى الايمان فيجب تكليف كل احد
بالايمان بعد وجود دعوة احد من الرسل وان لم يكن رسولا اليهم كما
اقتضاه كلام الامام الحليمي واعتمده النووي وقضية ذلك دخوله
صلى الله عليه وسلم في كل المكلف وان معرفته واجبة عليه نفسه ببعثته
لكل مكلف اذ هو داخل في كل مكلف وانتصابه اما ان يكون على نزع
الخافض اي يجب بالشرع او على انه صفة لموصوف محذوف تقديره
وجوبا شرعيا اي شرعيا اي ماخوذا من الشرع المبعوث به محمد صلى الله
عليه وسلم او على التمييز اي يجب على كل مكلف المعرفة من حيث الشرع
لا من حيث العقل او على الحال وهل صاحبها الوجوب المفهوم من
قوله ويجب اي ويجب على كل مكلف حالة كون الوجوب شرعا اي شرعيا
اي ماخوذا من الشرع الشريف او صاحبها هو المصدر المنسبك من
ان يعرف الذي هو فاعل يجب اي يجب على كل مكلف المعرفة حال كونها
شرعا كما تقدم وهو الصحيح تعني في الوجهين ان يعرف اسم تاويل
فاعل يجب اي يجب على كل مكلف معرفة ما يجب وما يستحيل وما يجوز
وحقيقة المعرفة هي الجزم المطابق في عقايد الايمان عن دليل فالجزم
احترازا من الشك والظن والوهم فانها لا تكفي فيما طولب من المكلف
ان يعتقده في حق الله وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام والمطابق
اي الموافق للحق احترازا من الجزم الذي لا يوافق الحق فانه لا يسمى معرفة
بل هو جهل كجزم النصارى بالتثليث والمجوس بالالهين اثنين وفي
عقايد الايمان احترازا من الفروع فانه قد اتفق اهل السنة والجماعة
على جواز التقليد فيها من غير المجتهد واما المجتهد فلا يجوز وقيل
يقلد اذا استقلت عليه مسالك الاجتهاد وخشي فوات الوقت
وقيل يقلد من هو اعلم منه وقيل يجوز ان يقلد فيما يخصه دون ما يفتي به
وعن دليل احترازا من الجزم الموافق للحق لا عن دليل فانه تقليد ولا يسمى معر فة
والتقليد ان تتبع غيرك في قوله واعتقاده دون ان تعرف دليله اما اذا

عرفت

عرفت دليله فانك عارف ولست مقلدا فاحترز بقوله ان يعرف عن جميع
ما تقدم وقد اختلف في من قلد في عقايد التوحيد هل يكفيه تقليده اذا كان
جازما بلا تردد معه دون عصيان او يعصي بترك النظر وبعضهم قيد العصيا ن
بان يكون فيه اهلية للنظر واما القول بانه كافر فانما يعرف لابي هاشم
من المعتزلة والدليل المطلوب من المكلف عند القايل بوجوب المعرفة هو
الجملي وهو المعجوز عن تقريره وحل شبهه كما اذا قيل له اعتقدت ان الله موجود
فيقول نعم فيقال له ما دليلك على ذلك فيقول هذه المخلوقات ويعجز
عن كيفية دلالتها من انها من جهة حدوثها او امكانها او هما معا او نحو
ذلك وعن رد الشبهة التي اوردتها الملحدة في ان اعراض العالم حوادث
لا اول لها ونحو ذلك من الضلال فان قلت ورد الامر بمعرفة الله تعالى
فان توجه على عارف لزم تحصيل الحاصل او غير عارف لزم توجيه امر
الله تعالى على من لا يعرف الله والجاهل بالذات جاهل بالصفات فاذن
هذا الامر يتوجه على شخص لا يمكنه ان يعرف الامر والآمر فيلزم تكليفه ما لا
يطاق فالجواب يتوجه على عارف بالله تعالى على وجه الاجمالي ويريد الا
مر بمعرفته على سبيل التفصيل فتتعلق الامر غير ما هو حاصل فلا يلزم
تحصيل الحاصل او نلتزم انه يرد على غير العارف لكن نقول غير عارف على
وجه التفصيل فيطلب منه المعرفة بالتفصيل فلا يلزم تحصيل الحاصل فان
قلت فهل من نكتة في عدول الشيخ رحمه الله تعالى عن العلم الى التعبير بالمعرفة
في هذا المقام قلت نعم وانما عبر بها دونه لان المعرفة تقتضي تقدم الجهل
بخلاف العلم ولانها تتعلق بالصفات والعلم بالذات ومعلوم ان المكلف
بمعرفة الله سبحانه يسبقها جهل وذات الله تعالى لا يعلمها احد غيره وعلى
كل حال فلا بد من الجزم ولا يكفي الظن لقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله و
قوله تعالى وليعلموا انما هو اله واحد فان قلت لم قال ان يعرف ولم يقل
ان يجزم قلت لان المعرفة اخص والجزم اعم لان الجزم ينقسم الى قسمين
مطابق وغير مطابق فالمطابق على قسمين ما له سبب وما لا سبب له فالمطا بق
الذي له سبب هو المعرفة والسبب لها الضرورة او البرهان والذي لا
سبب له هو التقليد الصحيح وغير المطابق الذي له سبب هو الجهل المركب
والذي لا سبب له هو التقليد الردي فقد تبين لك انقسام الجزم الى
اربعة اقسام فان قلت فهل يوخذ من كلام الشيخ رحمه الله تعالى ان اول

الواجبات المعرفة ام لا قلت لا يوخذ من كلامه انه اول الواجبات المعرفة لا
انما نص على وجوبها فقط وكونها اول الواجبات او غيره امر اخر ثم ان
العلما رضي الله تعالى عنهم اختلفوا في اول الواجبات على سبعة اقوال الاول
المعرفة اذ هي اصل المعارف الدينية وعليها يتفرع كل واجب وهو قول
الشيخ الاشعري الثاني النظر الموصل اليها لانه واجب وهو قبلها وهو
الاستاذ الثالث اول جزء من النظر لانه السابق في الوجود على ما بعده
وهو قول القاضي الرابع القصد الى النظر الصحيح لتوقف النظر على قصده
بمعنى تفريغ القلب عن الشواغل وهو قول امام الحرمين ويعزى للقاضي
ايضا الخامس التقليد لسهولته وقرب ماخذه وهو قول لجماعة
المبتدعة كما نقله الشيخ عن ابن العربي في شرحه السادس النظر بالشها
وهو قول لبعض اهل السنة السابع الشك وهو قول ابي هاشم في طا
من المعتزلة وردت هذه الاقوال كلها ولم يبق منها الا الاول وبيان
ردها ان الشك في الالوهية كفر تطلب ازالته فلا يكون مطلوبا لحصول
التناقض ولا سيما على اصل صاحبه الفاسد من ان كفر المنعم قبيح لذاته
وبيان رد الثاني ان يقال ان ايجاب النطق بهما ان كان مع وجوده
ما يضاده مدلولهما في القلب من شك ونحوه فهو ايجاب للنفاق و
ان كان بعد تفريغ القلب من ذلك فاول الواجبات هو الجزم بما في القلب
بعد تفريغه لا نفس النطق وبيان رد الثالث ان يقال ان المعرفة
الواجبة لا تحصل بالتقليد لانه ليس معرفة ولا علما وبيان رد الرابع
ان يقال لا يختص القصد بالواجبات اذ كل متوجه اليه لا بد من التفريغ
له من الشواغل لما يقصد عنه وبيان رد الخامس ان يقال ان الجزء لا يستقل
بالمفهومية الا ترى ان صيام نصف يوم او ثلثه لا يصح كذلك معرفة اول
جزء لا يصح وبيان رد السادس ان يقال هذا النظر لا يخلو اما ان
يكون اول الواجبات مع قطع النظر عن النية الصحيحة او لا الثاني
باطل والمقدم في البطلان مثله لتداخله مع الاول لان النية هي القصد
ولم يصح على هذا الا الاول والله اعلم ثم يجب عليه اذا حصلت له تلك
المعرفة بواسطة البرهان ان يقطع بان تلك المعرفة انما حصلت
بمحض خلق الله تعالى فضلا منه سبحانه ولا اثر للبرهان ولا الفكرة
المكلف وجده في حصولها لا بطريق التعليل كما يقوله الفلاسفة ولا

بطريق

بطريق التولد كما يقوله المعتزلة وانما المولى الكريم هو الذي من بفضله بخلق
فهم الدليل وبخلق فهم المدلول عليه باثره لا شريك له البتة واختلف ائمتنا
هل خلق الله تعالى فهم معرفة المدلول عقب خلقه فهم معرفة الدليل من غير
عروض افة خاصة كالجهل ولا عامة كالموت لازم عادة كالشبع مع الاكل ولازم
عقلا كالعرض مع الجوهر فقال الاشعري رضي الله تعالى عنه هو لازم عادة
فيصح التخلف وقال امام الحرمين هو لازم عقلا فلا يصح التخلف والاظهر
ما قاله الاشعري رضي الله تعالى عنه ثم المعرفة بهذه الثلاثة في حق الله تعالى
وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام هل هي نفس الايمان الذي كلفنا به
وهو مذهب الاشعري وملزومة للايمان فيكون الايمان هو حديث
النفس التابع لتلك المعرفة وهو مذهب القاضي وصححه بعض الائمة لانه انسب
لمعنى الايمان لغة وبالله تعالى التوفيق ما يجب اي الذي يجب فما من صيغ العموم
والعموم انما هو بحسب الطاقة البشرية والا فالذي يجب لمولانا لا يتناهى
فاندفع قول بعضهم لا بد من حذف مضاف وتقديره بعض ما يجب وبعض
ما يستحيل فهذا الامام الغزالي قال في العقل ما نظمه واقتلوا المشركين
عام فيما لا يتناهى منهم ومع ذلك فقد لا يوجد منهم الا واحد فيقتله ويخرج
من عهدة الامر فيكون قتال ذلك الواحد مطابقا للواقع لا لمدلول الصيغة
انتهى المراد منه وح فقول الشيخ رحمه الله تعالى يجب على كل مكلف ان يعرف
ما يجب اي كل ما يجب مما يدخل في الوجود تحت قدرته البشرية ويخلص بذلك
عن الوجوب فاحفظه فان قلت فما الفرق بين الواجب الاول والواجب الثاني
قلت الواجب الاول مقيد بالشرع والثاني مقيد بالعقل فهو من التجنيس التام
في حق مولانا الحق يطلق على امور منها الحقيقة ومنها القول والفعل الواجب
قال العلامة الغنيمي والمناسب هنا الاول والاضافة بيانية اي ما يجب في
حقيقة مولانا اي ذاته تعالى اي ما يجب له وفي بمعنى اللام كما في قوله عليه
السلام دخلت امراة النار في هرة اي لاجلها جل اي اتصف بالرفعة التي
لا تماثل وتنزه عما لا يليق به وعز اي انفرد بصفة الجلال وغلب لانه قاهر
لجميع الاشيا وما يستحيل عطف على قوله ما يجب اي يجب على كل مكلف ان
يصدق بان الشريك في حقه تعالى محال وان الجسمية والعرضية كذلك ونحو
ذلك من السلوب المحالة وما يجوز اي في حق مولانا يعني ان افعاله كلها
جايزة اي كخلق العالم والحشر والنشر والاثابة والعقاب ونحو ذلك لا يجب

منها شيء عقلا ولا يستحيل اذ لو وجب شيء منها عقلا او استحال لانقلب
الممكن واجبا او مستحيلا ولا يخفى بطلان ذلك وكذلك كل ترك من تروكه
لان مقابله والحكم على احد المتقابلين بالجواز يستلزم مثله في مقابله كذا في
شرح الوسطى فهو شرح لكلامه بكلامه نفعنا الله تعالى به ورضي عنه و
لما كان الايمان مركبا من جزئين جزء الايمان بالله وهو حديث النفس
التابع للمعرفة وجزء الايمان برسول الله كذلك ولا يصح الاول بدون
الثاني اشار الى ذلك بقوله وكذا يجب عليه اي على كل مكلف ان يعرف
المكلف مثل ذلك اي ما يجب وما يستحيل وكذا ما يجوز في حق الرسل
عليهم الصلاة والسلام ليفوز بالايمان والاسلام والاحسان
فمما يجب في حقهم عليهم الصلاة والسلام كالصدق والامانة والتبليغ
لما امروا بابلاغه ومما يستحيل عليهم نحو سلب ذلك كالكذب والخيانة
وكتمان شيء مما امروا به ومما يجوز في حقهم كالاعراض البشرية التي
لا تؤدي الى نقص في مراتبهم كما سنبا في ذلك كله ان شاء الله تعالى في
كلام الشيخ مبسوطا فان قلت لم لم يحكم الشيخ رحمه الله تعالى بلفظ مثل قلت
انما لم يحكم بلفظ مثل لانه لو قال ان يعرف ذلك لتوهم المتوهم ان الواجب
في حق الرسل هو عين ما تقدم في حقه تعالى فان قلت لم عبر الشيخ رحمه
الله تعالى بالرسل وكان الاولى التعبير بالانبيا للعموم قلت قال العلامة
العيني عبر بالرسل دون الانبيا على وجه تغليب الافضل على غيره والا
فالاجماع والنصوص الصريحة ان الانبيا كالرسل فيما ذكر والرسل جمع رسول
وهو الذي اوحى الله تعالى اليه بالاحكام وامره بتبليغها فان لم يومر
بالتبليغ فهو نبي وعددهم مائة الف واربعة وعشرون الفا والرسل
منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ويخرج عددهم من اسم سيدنا محمد صلى الله
عليه وعليهم اجمعين على قاعدة ابجد وهم كلهم عجم الا خمسة محمد صلى الله
عليه وسلم واسماعيل وهود وصالح وشعيب عليهم الصلاة والسلام
واولوا العزم منهم على ما ذكره ابن عطية خمسة محمد صلى الله عليه وسلم
وابراهيم عليه السلام وموسى عليه السلام ونوح عليه السلام وعيسى عليه
السلام وزاد في الكشاف خمسة اسحق عليه السلام ويعقوب عليه السلام
ويوسف عليه السلام وايوب عليه السلام وداود عليه السلام و
تلخص من كلام ابن عطية وصاحب الكشاف ان اولوا العزم عشرة

والسنتهم ثلاثة على ما قاله الاقفهسي سريانية وعبرانية وعربية ف
السريانيون خمسة ادريس ونوح وابراهيم ولوط ويونس عليهم السلام و
العبرانيون منهم من بني اسرائيل وهو يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم عليهم
السلام والعرب منهم خمسة هود وصالح وشعيب واسماعيل ومحمد صلى
الله عليهم وسلم اجمعين وعدد نزول جبريل عليه السلام على كل نبي على ما قاله
التتائي نقلا عن شيخ الحافظ الديلمي نزل على ادم عليه السلام اثني عشر مرة
وعلى ادريس عليه السلام اربعا وعلى نوح عليه السلام خمسين وعلى يعقوب
عليه السلام اربعا وعلى ابراهيم عليه السلام اربعين وعلى موسى عليه
السلام اربعمائة مرة وعلى ايوب عليه السلام ثلاثا وعلى عيسى عليه السلام
عشرا وعلى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اربعة وعشرين الف مرة و
عدد الكتب المنزلة على ما قاله التتائي مائة كتاب واربعة عشر كتابا
خمسون على شيث بن ادم عليهما السلام وثلاثون على ادريس عليه السلام
وعشرون على ابراهيم عليه السلام ولا خلاف في هذا واختلف في عشرة
فقيل نزلت على ادم عليه السلام وقيل على موسى عليه السلام قبل التو
والتورية على موسى عليه السلام والانجيل على عيسى عليه السلام و
الزبور على داود عليه السلام والفرقان على سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم في شدة قال ابن العربي وتحقيق انزال القران ان جبريل
عليه السلام فهم الكلام في العلوي واداه الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الارض بان قراه عليه ففهمه الرسول صلى الله عليه وسلم من قراته
لا حقيقة له سوى ذلك ولا مجاز له ليصح غيره والا فالمعنى تستحيل فيه
الانتقال فكيف بالقديم ولما فرغ المولف رحمه الله تعالى من بيان ما
تقدم ذكره على وجه العموم والاجمال من قوله ويجب على كل مكلف الخ شرع
في بيان ذكره على وجه التخصيص والتفصيل فقال فما يجب لنا وما بعد
جواب شرط محذوف كان سائلا سال فقال له ما هذا الذي يجب في
حق الله تعالى فقال له ان اردت ان تعرف الواجب اي الثابت لمولانا
اي لخالقنا وناصرنا ومتولي امورنا جل اي اتصف بالرفعة التي لا تما
ثل وتنزه عما لا يليق به وعز اي تفرد بصفة الجلال او غلب لانه قاهر
لجميع الاشيا فبعضه عشرون لظهورها لنا اي الواجب لمولانا جل وعز
بعضه عشرون صفة تمييزا اي نعتا وفي ضمن ذلك اثنان لبعضها لاخر

لان معرفة جميع الواجب غير ممكن لعدم تناهيه ولا يلزم من عدم معرفته
عدم التكليف به اذ التكليف بما لا يطاق جائز عقلا ممتنع شرعا بفضل الله
تعالى وهذا ظاهر لا غبار عليه والله تعالى اعلم تنبيهات الاول المراد
بالواجب هنا الواجب العقلي لا الواجب الشرعي وان كان لا نمانع عموم الاول
اي هذه العشرون بعض ما يجب على المكلف شرعا فهي جزئية موجبة
فلا تنافي الكلية الموجبة الماخوذة من قوله ويجب على كل مكلف ان يعرف
ما يجب الخ فافهم الثاني اتى بمن التبعيضية اشارة الى عدم ادعا الحصر
ما يجب في حق مولانا في العشرين صفة اذ كمالاته لا نهاية لها والمراد به
المجموع الذي في ضمنه الصفات الوجودية والسلبية والاضافية ولا
شك ان ذلك المجموع غير متناه ولا يقال اذا ضم نعيم الدنيا الى نعيم الاخرة
او معلومات زيد الى معلومات الله تعالى صار الكل متناهيا فان قلت
كمالاته جمع مضاف فهو عام والحكم على العام كلية محكوم فيها على كل فرد و
اجيب بان الحكم في العام على وجهين احدهما هذا والثاني ان يكون الحكم على
المجموع نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
وما نحن فيه من هذا القبيل ولا يصح ان يكون من الاول ويصير المعنى ان
كل كمال له تعالى اي كل فرد فرد لا انتها الثالث قال بعض اهل الحواشي و
عشرون يحتمل ان يكون مبتداء ويكون الخبر مقدرا بعده اي واجبة ولك
ان تقول مقدر في الجار والمجرور قبله ويحتمل ان يكون خبرا ويكون
المبتدا محذوفا وفاقا للتقدير هي عشرون انتهى والصفة في المرادفة للمعنى
وهي كل ما لا يقوم بنفسه وواجبة حكما للموصوف وهي على سبعة اقسام
وذكر المؤلف رحمه الله تعالى منها اربعة نفسية وهي التي لا يعقل الموصوف
بدونها وهذا الحد على مذهب من ينفي الحال كالامام الاشعري واما
على مذهب من يثبته كالرازي وامام الحرمين فالنفسية هي الحال
الواجبة للذات ما دامت الذات غير معللة بعلة كالوجود وسلبية
وهي عبارة عن نفي ما لا يليق بالله تعالى كالقدم والبقا ومعاني وهي
كل صفة قامت بالموصوف موجبة له حكما وقيل هي المعاني الموجبة
للاحوال كالقدرة والارادة ومعنوية وهي عبارة عن الاحوال التي
اوجبتها المعاني ككونه قادرا ومريدا وفعلية وهي عبارة عن التعلق
التنجيزي للقدرة والارادة كخلقه ورزقه وهي على قسمين فعلية

وجوديه

وجودية كالاماتة وسلبية كعفوه عمن شاء فانه عبارة عن ترك العقوبة و
هذا بنا على ان الترك سلب فعل فيكون من الثاني وعلى انه فعل يكون من الاول
وجامعة لسائر اقسام الصفات كالجلال والكبريا والعظمة والالوهية
وسمعية وهي عبارة عن معاني ورد السمع بها واعني بها الكتاب والسنة
المتواترة وكذا خبر الاحاد بشرط اعتضاده الدليل العقلي كالاستواء و
اليد والعين والوجه وقد اختلف الناس فيها فذهب الشيخ الاشعري
الى انها اسما لصفات غير صفات المعاني الثمانية والله اعلم بحقايقها
وذهب امام الحرمين الى انها مؤولة بالاستيلاء والقهر والغلبة والقدرة
والبصر والوجود وذهب السلف الى الوقف في تاويلها والنقلية على
قسمين ما لا يقبل التاويل وما يقبله فان كان الاول وجب رده لان
المتواتر لا يعارض العقلية لاستحالة المعارضة بين القطعيين فلم يبق
الا الاحاد وهي انما تفيد الظن ولا معارض بين قطعي وظني وذلك كا
لحديث الذي اخرجه البخاري من انه اذا كان يوم القيمة نادى الله بصوت
يسمعه البعيد كما يسمعه القريب وان كان الثاني فان قبل تاويلا و
تعين والا وجب التفويض لان تعيين بعضها بغير نقل عن صاحب
الشرع تسور على الغيب بغير دليل وهذا مع التنزيه الظاهر المستحيل اجما
قلت وناهيك بفهم هذا التدقيق فانه في غاية التحقيق وهذا الذي ينبغي
ان يعول عليه ولما انقسمت مباحث هذا الفن ثلاثة اقسام الالهيات
وهي المسايل المبحوث فيها عن الاله ونبويات وهي المسايل المبحوث فيها
عن النبوة ولواحقها وسمعيات وهي التي لا تتلقا احكامها الا من السمع
ولا تؤخذ الا من بوحي الشرع في تفصيل ذلك وبدا من القسم الاول بما هو
الاصل وهو الوجود لان الحكم بوجوب الواجبات له تعالى واستحالة ما
يتنزه عنه وجواز ما يجوز في حقه فرع عنه فقال وهي اي الصفات
العشرون اربعة اقسام نفسية وسلبية ومعاني ومعنوية كما تقدم
القسم الاول الوجود فقط وهو الذاتي بمعنى انه وجد لذاته اي ذاته
اقتضت وجوده جل وعلا لا لعلة فلا يقبل العدم لا ازلا ولا ابدا لوجوب
افتقار العالم وكل جزء من اجزائه اليه تعالى وكل من وجب افتقار العالم
اليه لا يكون وجوده الا واجبا ذاتيا لا جايزا والا لزم الدور والتسلسل
وكلاهما محال وسياتي برهانه ان شاء الله تعالى واعلم ان العلما رضي

الله تعالى عنهم اختلفوا فيه هل يعرف او لا فمنهم من قال يعرف ومنهم من
قال لا يعرف والذي عليه الجمهور انه لا يعرف وعليه سلك المؤلف في
الشرح في قوله معناه ظاهر اي لا يعرف يعني تعريفا حقيقيا يستلزم
تصوره في نفسه لئلا يكون دورا وتعريفا للشيء بنفسه واما تعريفه تعريفا
لفظيا يفيد فهمه من ذلك اللفظ فلا بأس به كقول بعضهم هو كل لفظ
دال على موجود ثم اختلفوا فيه ايضا هل هو نفس الذات او زايد عليها
فذهب الشيخ الاشعري الى انه نفس الذات لا في القديم ولا في الحادث
وذهب الامام الرازي الى انه زايد على الذات ووفق بعضهم بين القولين
بان الوجود عين الموجود ليس بزايد في الخارج وهو زايد ليس عينه في
التعقل لانا نتعقل الوجود حقيقة ولا نتعقل الماهية الموجودة حقيقة
وهذا مختار المحققين وعليه ابن ذكري فقال والحق في زيادة الوجود
في العقل لا في الخارج المعهود تنبيهات الاول قال بعض اهل الحواشي على
الشمسية في المنطق قولهم الواجب الوجود هو الذي يقتضي وجوده لذاته
اي ذاته توجب وجوده فان قلت فعلى هذا يلزم تقدم الشيء على نفسه
او كون الشيء موجودا مرتين لانه لما كانت الذات سببا وموجبا للوجود
كان متقدما بالوجوب عليه ضرورة تقدم وجود السبب على المسبب
فان كان الوجود المتقدم عين وجود المتاخر يلزم تقدم الشيء على
نفسه وهو باطل وان كان الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر يلزم
ان يكون الشيء موجودا مرتين وهو باطل ايضا قلت ان ذاته من
حيث هي توجب وجوده بلا اعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم
الوجود على نفسه ولا يكون موجودا مرتين وايضا يلزم على تقدير
كون الوجود المتقدم غير الوجود المتاخر التسلسل لانه ان كان الوجود
المتقدم الذي هو غير الوجودين المتاخرين بالغرض فيحصل للذات
وجود وهذا هو الوجود الثالث ايضا ان كان مقتضى للذات كان
الذات متقدما عليه بالوجود ويمكن تقديره الى غير النهاية فيلزم
التسلسل وهو باطل ايضا فافهم ولا تغفل فان هذا المحل من مصرف
الاذهان الثاني فان قلت بنا على زيادة الوجود على الذات هل هو
صفة نفسية او سلبية قلت فيه قولان مشهوران احدهما انه صفة
نفسية وتحرا المؤلف رحمه الله تعالى في هذه العقيدة حيث قال فهذه

ست

ست صفات الاولى نفسية وهي الوجود ورجح في شرح المقدمات القول
بانه صفة سلبية حيث قال بعد ذكر القدم والبقا يجمعهما وجوب
الوجود لانه عبارة عن عدم قبول العدم ازلا وابدا انتهى الثالث
اتفق اهل جميع الملل على وجود الصانع في الجملة خلا شرذمة قليلة من جهلة
الفلاسفة زعمت ان حدوث العالم امر اتفاقي بغير فاعل وهو بديهي
البطلان الرابع قال بعض اهل الحواشي وتقديمه شبيه بتقديم التصور
على التصديق وكذلك من الف في هذا العلم انما يبدا بالوجود القسم الثاني
من الصفات اعني السلبية وهي كل صفة مدلولها عدم امر لا يليق به
سبحانه وهي خمس صفات وقدم منها القدم لابتناء ما بعده عليه
وهي القدم الذاتي وهو عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود وان
شئت قلت عبارة عن عدم الاولية للوجود وان شئت قلت عبارة عن
عدم افتتاح الوجود وكلها بمعنى واحد وهذا بنا على انه صفة سلبية
وهو الاصح لان السلب داخل في مفهومه قال الشيخ في شرح الكبرى
وقد اختار هذا القول المحققون من المتاخرين وقيل انه صفة نفسية
اي ليس بزايد على الذات ومرجعه الى الوجود المستمر ازلا بانه لو كان
نفسيا للموجود لما عرا عنها وجود كيف والجوهر في اول زمن وجوده
لا يتصف بالقدم وانما يطرا عليه بعد ذلك اذا توالت على وجوده الاز
والصفة النفسية لا تكون طارية وقيل انه صفة معنى اي صفة وجودية
زايدة على الذات كالعلم والقدرة ونحوهما من صفات المعاني ورد
بانه يلزم ان يكون هذا القدم الموجود في حقه تعالى قديما لاستحالة
اتصافه تعالى بالحوادث ولانه لا يعقل وجوده في الازل عاريا عن وصف
القدم ويجب ان يكون بقدم موجود زايد على ذلك القدم قايم به
والا لزم نقض الدليل ثم ننقل الكلام الى قدم القدم فيلزم فيه مثل ما
لزم في الاول ثم كذلك ويلزم فيه التسلسل وقيام المعنى بالمعنى و
اعلم ان القدم يطلق على معنيين احدهما ما تقدم ذكره وهو ما لا اول
لوجوده اي وجوده ازلي لم يسبقه عدم وهو بهذا المعنى هو الثابت
له جل وعلا ولا يتصف به سواه والثاني ما توالت على وجوده الازمنة
وطرا عليه الجديدان الليل والنهار ومنه قوله تعالى كالعرجون القديم
وبهذا الاعتبار يقال اساس قديم وبناء قديم وهو بهذا المعنى على

ورد صح

منه

الله محال لان وجوده تعالى لا يتقيد بمكان ولا زمان لحدوث كل منهما
فلا يتقيد بواحد منهما الا من هو حادث تنبيهات الاول وقع التردد بين
بعض المشايخ في جواز اطلاق لفظ القديم فمنهم من ذهب الى جوازه نظرا
الى معناه لانه واجب له عقلا ومنهم من ذهب الى المنع منه وانما يقال يجب
له القدم او نحو هذا لان اسماءه تعالى توقيفية لان العلما اتفقوا على انه
الله تعالى لا يسمى الا بما سمى به نفسه او سماه به رسوله واتفق عليه الاجماع
لان القديم قد ورد من طريق ابي هريرة معدودا في التسعة والتسعين
اسما قاله الشيخ عن العراقي في شرح اصول السبكي الثاني قال بعض المحققين
القديم اخص من الازلي لان القديم موجود لا ابتدا لوجوده والازلي ما لا
ابتدا لوجوده وجوديا كان او عدميا فكل قديم ازلي ولا عكس وتفترقان
ايضا من جهة ان القديم يستحيل ان يلحقه تغير او زوال بخلاف الازلي الذي
ليس بقديم كعدم الحوادث المنقطع بوجودها والصفة الثانية من الصفات
السلبية البقا الذاتي وهو عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود وان
شئت قلت عبارة عن عدم انقضا الوجود وان شئت قلت عبارة عن
عدم الاخرية للوجود وكلها بمعنى واحد واعلم ان البقا ايضا يطلق على
معنيين احدهما هذا الذي تقدم وهو ما لا انقضا لوجوده اي وجوده
ابدي لم يلحقه عدم وهو بهذا المعنى هو الثابت له جل وعلا ولا يتصف
به سواه والثاني مقارنة الوجود لزمانين فصاعدا وهو مستحيل في
حقه تعالى لما عرفت من استحالة تقييد وجوده تعالى بالزمان وانما
يتصف بالبقا بهذا المعنى الحوادث تنبيهات الاول الاقوال الثلاثة المقررة
في صفة القدم من الاختلاف هي مقررة ايضا في صفة البقا حرفا بحرف
فقيل هو نفسي اي عبارة عن الوجود المستمر فيما لا يزال وقيل صفة
معنى اي موجود زايد على وجود الذات كالعلم ونحوه وقيل صفة سلب
اي عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود وهو الاصح ايضا والاعتراض
على الاولين هنا كالاعتراض عليهما في صفة القدم سواء بسواء الثاني
عطف القدم والبقا على الوجود من باب عطف الخاص على العام او
اللازم على الملزوم وسبب الاستشكال التغاير وعدم التغاير فان لم
يقع التغاير بين الاوصاف الثلاثة بان كانت نفسيات كلها او
سلبيات كلها فلا يتاتى فيها الا عطف الخاص على العام وان وقع

التغاير

التغاير بين الاوصاف الثلاثة بان يكون الوجود نفسيا والقدم والبقا
سلبيين فيكون عطفهما عليه من عطف اللازم على الملزوم وبيان ذلك
واضح فائدة قال الشيخ في شرح الكبرى حقيقة الدور توقف الشي
على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتب وحقيقة التسلسل هو ترتب
امور غير متناهية والصفة الثالثة من الصفات السلبية الواجبة
له تعالى مخالفته تعالى للحوادث اي مخالفة ذات مولانا العلية و
صفاته الجميلة السنية لجميع الحوادث اي ذاته تخالف جميع الذوات لعينها
وصفاته تخالف جميع الصفات لعينها لا لامر زايد على الذات فمخالفته
تعالى للحوادث لعين ذاته وحقيقته لا لمشاركة بينه وبين غيره في
ذاته ولا حقيقته وانما الاشتراك في الاسما والاحكام دون الاجزا
المفهومة على ان التقويم كما عرفت لا يصح الا في حق المركبات والله تعالى
لم تتقوم ذاته بجنس ولا بفصل تعالى الله عن ذلك وما يقع مما يوهم خلاف
هذا فهو مؤول والله اعلم وقولنا لا لمشاركة بينه وبين غيره الخ هو على
مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري وابي الحسين البصري والمتاخرون من
المتكلمين بنفات الاحوال قالوا والمخالفة بين كل موجودين من الموجودات
انما هي بالذات فهو تعالى منزه عن المثل اي المشارك في تمام الماهية
وعن الند اي المساوي وذهب قدما المتكلمين الى انه تعالى مماثل لساير
الذوات في الذاتية والحقيقة وانما يمتاز عن ساير الذوات باحوال
اربعة الواجبية والحيية والعالمية والقادرية وهي قول ابي علي الجبائي
واما عند ابنه ابي هاشم فغايته زعما عداه من الذوات بحالة خامسة
هي الموجبة لهذه الاربع يسميها بالالهية قالوا ولا يرد علينا قوله
تعالى ليس كمثله شي لان المماثلة المنفية هاهنا المشاركة في اخص
وصف النفس دون المشاركة في الذات والحقيقة فيكون النفي
في الاية لسلب العموم وعلى المذهب الحق لعموم السلب فالمخالفة عبارة
عن نفي المماثلة في الذات والصفات والافعال وان شئت قلت عبارة
عن نفي الجرمية والعرضية ولوازمهما او خواصهما قيل وانما قال
للحوادث ولم يقل للعوالم وان كان بمعناه لانه اوضح او مخافة تصحيف
العالم بالعالم ويرد على هذا الاخير العوالم بلفظ الجمع فافهم انتهى من
الشيخ المغربي فائدة شي في الاية الشريفة وهو قوله تعالى ليس كمثله

شيء وهو السميع البصير نكره بل انكر النكرات وقعت في سياق النفي فتعم
وقدم السلب على الاثبات في الاية اشارة الى نفي المماثلة في الذات و
الصفات ولو قدم عجزها لكونها اثباتا على صدرها لكونه سلبا كان
فيها شعور بنفي المثلية عن الصفات التي هي السمع والبصر والكاف
في مثله صلة لتوكيد المثل اذ لو لم تقدر صلة بل زايدة لصار المعنى ليس شيء
مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل تنبيهات الاول لوازم الجرمية
كثيرة الحدوث والافتقار والحيز والتحيز والجهة والازمنة والمقدار
والامكنة وقبولها للاعراض ولوازم العرضية الحدوث والافتقار
ووجودها في زمان وقيامها بمحل فالثلاثة الاول تشاركها
الاجرام فيها والرابع تنفرد به الاعراض الثاني عطف المخالفة على القدم
والبقاء من باب عطف اللازم على الملزوم لان القدم والبقاء ملزومان
والمخالفة لازمة ومن بيان الملازمة استحالة وجود الملزوم بدون
اللازم فالقدم والبقاء يستلزمان المخالفة للحوادث والمخالفة للجرم
والاعراض لا تستلزم القدم والبقاء لان ما ليس بجرم ولا عرض على القول
بوجوده هو حادث بدليل الاجماع وهو الصحيح ونصح اثبات حدوثه
بالدليل العقلي الا انه ضعيف لانه تمسك بعكس الدليل والصفة الرا
بعة من الصفات السلبية الواجبة له تعالى **قيامه تعالى بنفسه** اي بذاته
العلية الازلية السرمدية لا بغيره **اي** حرف تفسير **لا يفتقر** اي
لا يحتاج **الى محل** اي ذات سوى ذاته العلية **ولا الى مخصص** بكسر
الصاد اي فاعل اذ لو افتقر اليه لكان جوهرا او عرضا فباستغنائه
تعالى عن المحل اي عن ذات يقوم بها يلزم ان يكون ذاتا لا صفة لان
الصفة لا بد ان تقوم بمحل وباستغنائه عن المخصص يلزم ان يكون قديما لان الحادث
لا بد ان يحتاج الى المخصص وهو الفاعل الا الحادث تتمة قال الشيخ يس
في حاشيته الباء في بنفسه باء السببية والمصاحبة قال شيخنا
يعني الفنيمي او الظرفية وكان مراده الظرفية المجازية وسكت شيخنا
عن اضافة النفس الى الضمير وفي مفردات الراغب ويحيى رحمه الله نفسه
اي ذاته وهذا وان من حيث انه مضاف ومضاف اليه يقتضي المغايرة
واثبات شيئين من حيث العبارة فلا شيء من حيث المعنى سواه تعالى
عن الاثنينية انتهى وفي مختصر ابن عرفة الكلامي في اثناء بحث العلم

ما نصه ولا نسلم امتناع اضافة الشيء الى نفسه لصحة قولهم نفسه وذا
والنفس بمعنى الذات كما ذكره الشارح لانها تستعمل كذلك حقيقة كما في
قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة فهي من المشترك خلافا لمن قال
انها لا تطلق حقيقة على ما له حيوة فلا حاجة الى دعوى المشاركة كما في
قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك ولا ينبغي الاستدلال بمجرد
هذه الاية وان كان الاصل الحقيقة كما وقع لشيخنا اللاقاني في هداية
المريد لانها محل النزاع والمجاز مما كثر وشاع انتهى فان قلت لم
فسر المؤلف رحمه الله تعالى هذه الصفة والوحدانية فالجواب كما قال
بعض الافاضل لان معناهما مركب دون ما تقدم وقيل انما فسر القيام
بالنفس ليرد على من فسره بعدم الافتقار الى المحل فقط وهو المتعارف
عند بعض المتكلمين والاستاذ فسره بما فسره به المؤلف واستغرب
تفسيره بعدم الافتقار الى المحل والمخصص هو المحتاج اليه لعدم استفادته
مما تقدم فتدبره تنبيهات الاول لا يقال يستغنى بالمخالفة عن القيام
بالنفس لان ما افاده القيام بالنفس انه ليس بذات ولا صفة وذلك مأخوذ
من المخالفة لانا نقول ومن اين يفهم نفي كونه صفة قديمة لولا ذكر القيام
بالنفس واعلم ان الموجودات بالنسبة الى المحل والمخصص اربعة اقسام
قسم غني عن المحل والمخصص وهو ذات الله تبارك وتعالى وقسم مفتقر
الى المحل والمخصص وهو الاعراض وقسم مفتقر الى المخصص دون المحل وهي
الاجرام وقسم موجود في المحل ولا يفتقر الى المخصص وهي صفات الله تعالى
وانما لم يطلق لفظ الافتقار عليها لما فيه من ايهام معنى لا يليق وقد اطلق
الامام الفخر ذلك الثاني عطف القيام بالنفس على المخالفة من باب عطف
الخاص على العام لان القيام بالنفس خاص بالذات العلية ولم يثبت لغير
والمخالفة اعم لانها تثبت للذات والصفات والافعال فتوجد مع
القيام بالنفس في الذات العلية وتنفرد عنها المخالفة في الصفات
القديمة وفي الافعال وهذا معنى الاعم فان قلت لماذا قال الشيخ رحمه
الله تعالى في المخالفة والقيام بالنفس ومخالفته وقيامه بالضمير ولم
يقل والمخالفة والقيام بالتعريف بال كسائر الصفات فالجواب ان
تقول المقصود التعريف بالالف واللام او بالضمير وهو حاصل بل
الضمير ابلغ والصفة الخامسة من الصفات السلبية الواجبة له تعالى

الوحدانية وهي عبارة عن سلب الاثنينية في الذات العلية والصفات
والافعال فان شئت قلت اعتقاد نفي الشريك في الالوهية وخواصها و
ان شئت قلت هي عبارة عن نفي الكم المتصل والمنفصل في الذات ونفي الكم
المتصل والمنفصل في الصفات ونفي الشريك في الافعال والكل بمعنى واحد
والوحدانية تشتمل على ثلاثة اوجه وحدانية الذات ووحدانية الصفات
ووحدانية الافعال فوحدانية الذات تنفي الكم المتصل في الذات بحيث
لا تتركب من جواهر قليلة او كثيرة كما تدعيه النصارى اي بان الالوهية
عندهم مركبة من ثلاثة اقانيم اي اصول اقنوم الوجود واقنوم العلم واقنوم
الحيوة فحكموا عليها بانها اله مع انها صفات ثم قالوا المجموع الثلاثة اله
واحد فجمعوا بين نقيضين وحدة وكثرة وجعلوا الذات تتركب من مجرد احوال
لا وجود لها الا في الاذهان تعالى الله عن قولهم ولا تكون ذاته العلية المرتفعة
جوهرا فردا لان ذاته لا تقبل التجزي ولا الانقسام فيتعالى عن ذلك الرحمن
وتنفي ذاته العلية الكم المنفصل فيها بحيث لا تكون ذات تماثل ذاته ونفي
الكم المتصل في الصفات بحيث لا تتعدد كل صفة من صفاته اذ لو تعددت
قدرته مثلا لزم اجتماع المثلين وتحصيل الحاصل للمتعلق منها والتالي
باطل والمقدم مثله فتعين ان تكون كل صفة من صفاته واحدة وهو
المطلوب ونفي الكم المنفصل فيها بحيث تكون صفة قايمة بذات اخرى
تماثل صفاته العلية كما ادعته المجوس لانهم قالوا فعل الخير يجب ان يكون
له باعث يباين الباعث على فعل الشر واذا تباينا لم يمكن ان يجتمعا في
ذات واحدة فوجب ان يكون لكل واحد فاعل وايضا ففاعل الخير يسمى
خيرا وفاعل الشر يسمى شريرا والوصفان المتباينان لا يمكن اجتماعهما
في موصوف واحد والجواب انا نمنع للفعل باعثا سلمناه لكن لم قلتم با
ستحالته والمشاهدة تقتضي صحته ويلزم التمانع عند ارادة احدهما
فعل الخير في محل وارادة الاخر فعل الشر فيه في زمن واحد ووحدانية الافعال
تنفي الايجاد والاختراع عمن سواه وخالف في هذا المعتزلة فقالوا ان العبد
يخلق افعاله على وفق مراده وهذا كله يفهم من قول الشيخ نفعنا الله به و
الوحدانية اي حرف تفسير لا ثاني يعني لا نظير له يماثله ولا تركيب في ذاته
ولا تعدد في حقيقة كل صفة من صفاته يكون عند تركبها او نظير قايم
لها قايم بذات سواه او بذاته ولا مؤثر معه في فعل من افعاله لانه لا فاعل

سواه

سواه بكماله جل عن التشبيه والتركيب والعددية في ذاته وصفاته الذاتية
والفعلية نكتة قال بعضهم التاء في الوحدانية للتانيث اللفظي والياء للنسبة
والتنوين للمبالغة كما قالوا رقباني النون للمبالغة ويحتمل ان تكون لتعيين
النسبة فان قلت ما الفرق بين التوحيد والتوحد فالجواب كما قال
في المعالم التوحد عدمي قديم لانه عبارة عن كون الله تعالى واحدا في ذاته
بمعنى سلب المشاركة له في مجموع صفات الكمال فهذا المفهوم السلبي قديم
ازلي ابدي واما التوحيد فهو نسبة الله تعالى الى التوحد والحكم له به
فهو راجع الى حقيقة الخبر عن التوحد ولذلك نقول توحد الله تعالى توحدا
ووحدناه توحيدا اي حكمنا له بالوحدانية فالتوحيد حينئذ امر ثبوتي
وهو منقسم الى القديم والحادث فاخبار الله تعالى بكلامه القديم عن توحد
نفسه بصفات الكمال قديم واجب الوجود ازلي ابدي واخبار عباده عن
توحده في ذاته بصفات كماله محدث لانه صفة المحدث وصفة المحدث
محدثة بطريق الاولى فان قلت هل يؤخذ من كلام المؤلف رحمه الله تعالى
اذ ادخل وحدانية الافعال مع وحدانية الذات في مطلق الوحدانية ان
القدري المخالف في وحدانية الافعال مشرك او لا قلت قال بعضهم
لا يؤخذ لان الاشراك كما قال الشيخ التفتازاني هو اعتقاد الشريك في
الالوهية بمعنى وجوب الوجود كالمجوس او بمعنى استحقاق العبادة كما
لعبادة الاصنام والمعتزلة لا يثبتون ذلك بل لا يجعلون خالقية العبد
كخالقية الله تعالى لافتقاره الى الاسباب والالة التي هي بخلق الله
تعالى الا ان مشايخ ما وراء النهر قد بالغوا في تضليلهم في هذه المسئلة
حتى قالوا ان المجوس اسعد حالا منهم حيث لم يثبتوا الا شريكا واحدا
والمعتزلة اثبتوا شركاء لا تحصى انتهى من شرح النسفية فايدة نفيسة
تتعلق بالمقام قال في شرح المعالم اعلم ان التوحيد والتوحد ينقسمان
باعتبار ذات الله تعالى وصفاته الى مائة واربعة واربعين قسما
فذات الله تعالى متوحدة دون ساير الذوات بوجوب الوجود ووجوب
الازلية ووجوب الابدية ووجوب الاتصاف بالصفات القديمة
ووجوب سلب المشاركة ووجوب سلب ما يستلزم الحدوث من
الجسمية والاينية وخواص الصفات البشرية فهذه ستة تتبعها
ستة من التوحيد وهو الحكم بكل واحد منها من جهة المخلوقين فيكون

هذه الستة محدثة وستة اخرى قديمة وهو اخبار الله تعالى عن هذه الستة
على ما تقدم فهذه ثمانية عشر ويتوحد علم الله تعالى عن سائر المعلومات
بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب الابدية ووجوب عموم التعلق
ووجوب استحالة كونه عرضا واستحالة كونه تابعا للفكر والاسباب كما في
علوم الخلق فهذه ستة والتوحيدات المتعلقة بها اثنى عشر قديمة ومحدثة
كما تقدم ويتوحد كلامه تعالى عن انواع الكلام بوجوب الوجود ووجوب
الازلية ووجوب الابدية ووجوب تعلق الخبر منه على ما تعلق به العلم ووجوب
كونه واحدا في نفسه مع انقسامه بحسب متعلقه الى الامر والنهي والاذن والخبر
ووجوب استحالة كونه عرضا فهذه ستة والتوحيد المتعلق بها اثنى عشر
قديمة ومحدثة كما تقدم يكون الجميع ثمانية عشر وتتوحد ارادته تعالى عن
سائر الارادات بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب الابدية ووجوب
عموم التعلق بتخصيص كل عدم جائز وكل وجود ممكن ووجوب حصول
مرادها حتما ووجوب استحالة كونها عرضا فهذه ستة تتبعها اثنى عشر
من التوحيد قديمة ومحدثة كما تقدم وتتوحد قدرته تعالى عن سائر
القدر بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب الابدية ووجوب
اختصاصها بالتاثير ووجوب اضافة جميع ما يخرج عن حيز العدم الى حيز
الوجود اليها وهذا القسم يسمى توحيد الله تعالى بالافعال ووجوب استحالة
كونها عرضا فهذه ستة تتبعها اثنى عشر من التوحيد قديمة ومحدثة
كما تقدم ويتوحد بصره تعالى عن سائر الابصار بوجوب الوجود ووجوب
الازلية ووجوب الابدية ووجوب اختصاصه بالموجود ووجوب شمول
تعلقه بسائر الموجودات القديمة والحادثة ووجوب استحالة كونه عرضا
فهذه ستة تتبعها اثنى عشر من التوحيد قديمة ومحدثة كما تقدم ويتوحد
سمعه تعالى عن سائر الاسماع بوجوب الوجود ووجوب الازلية ووجوب
الابدية ووجوب تعلقه بالكلام القديم ووجوب شموله لكل كلام قديما
كان او محدثا نفسانيا كان او لسانيا ووجوب استحالة كونه عرضا فهذه
ستة من التوحيد تتبعها اثنى عشر من التوحيد قديمة ومحدثة كما تقدم
وتتوحد حيوته تعالى عن سائر افراد الحيوة بوجوب الوجود ووجوب الازلية
ووجوب الابدية ووجوب ملازمتها لما تصحح من العلم والارادة والسمع
والبصر ووجوب انفكاكها عن بعض ما تصحح من الالم واللذة والشهوة و

والنفرة وغير ذلك من الصفات الدالة على الحدوث ووجوب استحالة كونها عرضا
فهذه ستة من التوحيد يتبعها اثنى عشر من التوحيد قديمة ومحدثة كما
تقدم فيصير معنا ثمانية عشر في ثمانية بمائة واربعة واربعين قسما
منها ثمانية واربعين قسما للتوحد ومنها ستة وتسعون للتوحيد
فهذه نسبة تنبغي الاحاطة بها في توحيد الله تعالى وتوحيده في ذاته وصفاته
وان كان جنابه تعالى اعلا واعظم واشرف واكرم من ذلك بحيث تبعد
نسبة المعلومات من صفات العلا وذاته العلية الى المجهولات بعد اشد بينا
انتهى وبالله تعالى التوفيق تنبيهات الاول قال شيخ شيخنا البرهان
اللقاني لا شك في تداخل مباحث التنزيهات اذ التعرض لوجوب الوجود
مغن عن التعرض لكل ما بعده الى هنا والتعرض لوجوب القدم مغن عن التعرض
لوجوب البقا والتعرض لهما مغن عن التعرض لوجوب مخالفته للحوادث ووجوب
مخالفته عما بعده الا انه قصد اقتفا اثر القوم في التعرض للمذكورات
وان تداخلت قضا لحق وجوب التنزيه بمزيد البيان والتفصيل ونصا
بالرد على المجسمة وساير فرق الطغيان بابلغ وجه واصرح بتبان الثاني
عطف الوحدانية على القيام بالنفس العام على الخاص لان الوحدانية ثابتة
للذات وثابتة للصفات وثابتة للافعال والقيام بالنفس خاص بالذات
فتوجد مع القيام بالنفس في الذات العلية وتنفرد الوحدانية على القيام
بالنفس في الصفات والافعال وهذا معنى الاعم **فهذه** الفاء رابطة ودالة
على ان هذا الكلام ينتجه ما قبله **ست صفات** من العشرين قد حقق
للفهم بالتبيين وحكمة ذكر جملة عددها المعلوم من تتبعها تقسيمها الى نفسية
وسلبية واسقط التاء من ست لان لفظ المعدود وهو صفات مونث
والاتيان بالتاء في الخمسة لحذف المعدود او لتاويل الصفات بالاوصاف
وكونها ستا على جعل الوجود صفة زايده واما من يقوله برجوعه الى الذات
فلا تكون ستا بل تسع وقول المؤلف رحمه الله تعالى يجاب عن عدها هنا
بما اجيب به هناك اي لما كانت توصف بها لفظا عدت فصارت
بعدها ستا انتهى وهو حسن **الاولى** من الستة **نفسية** وهي التي لا تعقل الذات
بدونها كالتحيز للجرم مثلا وهو اخذه قدر ذاته من الفراغ بحيث يسكن فيه
او يتحرك وليس ثبوت الحيز للجرم معللا بعلة فلا يقال انما ثبت التحيز
للجرم لكونه جرما او كونه في حيز فان ذلك فاسد فان قلت ان الصفة

النفسية هي التي لا تتعقل الذات بدونها وهي ايضا لا تتعقل ايضًا الا تبعًا
للذات فيفيد دورا فالجواب انفكاك الجهة لان التعقل الاول ذهني وعقلي
والتعقل الثاني خارجي اي لا تتعقل في الخارج الا تبعًا للذات فانفكت
الجهة **وهي الوجود** سميت بذلك لان بها يتحقق الموجود كما يتحقق المعدوم
بالعدم المشهود وهذا المعنى يختص بالنفسية دون غيرها من الصفات
مع اشتمالها على ما في الغير من الحكم العام السلبي لا الخاص الذي يمتاز به
كل على الاخر وبه تتنوع الاحكام فان قلت ما افاد بقوله وهي الوجود بعد
قوله الاولى نفسية قلت قال الشيخ الميداني انه رفع ايهام لانه لو اقتصر على
قوله الاولى نفسية لتوهم انه سلك على مذهب الاشعري الذي يقول ان
الوجود ليس بصفة والقول الذي يقول ان القدم والبقا صفتان نفسيتان
فتكون الاولى هي القدم فلما ان قال وهي الوجود ارتفع الايهام وقال
سيدي يحيى دفعا لما يتوهم ان يكون بدا العود من اخره وهو الوحدانية
فدفع هذا بقوله وهي الوجود انتهى **والخمسة التي بعدها سلبية** لا وجود
لها زايد على الذات بل هي امور اعتبارية يسلب كل منهما بوجوب وجودها
للواجب ازلا وابدا ما يضاده من اللوازم الامكانية فالقدم يسلب
على الله تعالى الاولية والبقا يسلب على الله تعالى الاخرية والمخالفة تسلب
على الله تعالى المماثلة في الذات والصفات والافعال والقيام بالنفس
يسلب على الله تعالى الافتقار الى المحل والمخصص والوحدانية تسلب على
الله تعالى الاثنينية في الذات والصفات والافعال ولهذا سميت سلبية
اي لان السلب داخل في مفهومها وليس المراد ان هناك الا السلب كما
هو ظاهر قول الشيخ نفعنا الله به وليس مدلولها صفة وجودية في
نفسها فافهم ولما فرغ من الكلام على الصفات السلبية شرع في الكلام
على صفات المعاني وهو القسم الثالث من العشرين فقال **ثم** للترتيب
والاخبار لا للمهملة في الاتصاف التي تقتضي الحدوث وفيها دلالة على
بعد منزلة المعاني من منزلة غيرها كالسلوب وان كانت كلها اوصاف
كمال واجبة للمولى تبارك وتعالى لان المعاني صفات حقيقية قائمة بذاته
تعالى يتعلق ما يتعلق منها بكل ما يصلح ان تكون متعلقاته وتعقل على
حيالها بخلاف غيرها ولذا لم يثبت الاشعري واتباعه الا المعاني وان
كان يقول بوجوب قدمه وبقائه وغيرهما من صفات السلوب لرجوعها

الى

الى العدم والمعنوية عبارة عن قيام المعاني بالذات فان قلت ما الحكمة في
تقديم صفات السلوب على المعاني قلت الحكمة في ذلك انه من باب تقديم
التخلية بالخاء المعجمة على التحلية بالحاء المهملة كما هو الشان عرفا لداخل
حمام ليستحم يزيل ادرانه ثم يلبس ثيابا حسنة وليطابق القران كما في
قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وليس كمثله شيء وهو السميع البصير في تقديم
النفي على الاثبات **يجب له تعالى** كرر لفظ يجب للبعد وللتاكيد والرد
على المعتزلة الذين ينفون المعاني ويثبتون احكامها المعنوية **سبع
صفات** من العشرين وجرده من التا لكون واحد الصفات مؤنثا لفظا
وترك الادراك لوجود الخلاف فيه **تسمى صفات المعاني** وهي عبارة عن كل
صفة موجودة في نفسها تقوم بمحل اوجبت له حكما سواء كانت قديمة
كالقدرة والارادة او حادثة كبياض الجرم وسواده فالصفة هي معنى من
المعاني احترز به من الذات لانها ليست معنى وحقيقة الذات هي كل موجود
يقوم بنفسه وموجودة في نفسها معناه ان وجودها بالاستقلال لا
بالتبعية اي بنفسها فالفاء بمعنى الباء الا ترى ان الاحوال وجودها
بالتبعية للمعاني تعقلا وللذات فوجودها ليس في نفسها اي بنفسها
وتقوم بمحل اي بذات لا بنفسها واوجبت له حكما احترازا من ان تقوم
بمحل ولم توجب له حكما لان الصفة ان قامت بمحل ولم توجب له حكما لم
يكن فرق بينه وبين المحل الذي لم يتصف بتلك الصفة والاحكام هي
المعنوية والضمير في تسمى نايب الفاعل في موضع المفعول الاول وصفات
المفعول الثاني منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لكونه جمع مؤنث سالم
وهو مضاف الى المعاني للبيان والمراد الصفات التي هي نفس المعاني نعني
بها المعاني الوجودية كالعلم والقدرة ونظير هذه الاضافة قولهم بلغ فلان
درجة العلم ومرتبة الامامة اي درجة هي العلم ومرتبة هي الامامة ويصح ان
تكون الاضافة في جميع ذلك بتقدير من كقولك ثوب خز ونحوه والمراد
بالاضافة للبيان انه قصد بها البيان لا انها بيانية فافهم ثم ان
هذه الصفات ينحصر الكلام فيها في ستة فصول في دليل ثبوتها له
تعالى وفي قدمها وفي قيامها به وفي وحدتها وفي وجوب وجودها
وفي تعلقها اما دليل ثبوتها فالجوامع الاربعة جمع بالعلة وجمع بالحقيقة
وجمع بالشرط وجمع بالدليل فاولها العلة وهي كون العالم عالما في

الشاهد معللاً بالعلم ومهما ثبت كون حكم معلولا بعلة شاهداً وقامت
الدلالة عليه غايبا لزم القضا بارتباط العلة بالمعلول شاهداً وغايبا
حتى يتلازما ولا يجوز تقدير كل واحد منهما دون الاخر فلما ثبت ان
تسمية العالم عالما يقتضي علة موجبة للتسمية وهي العلم شاهداً وجب
القضا به غايبا فان قلت هذا من قياس الغايب على الشاهد وهو
ممنوع اذ لو سلم للزم كون البارى جسما محدودا من حيث انه لم يشاهد
فاعل الا كذلك الى غير ذلك من الجهالات فالجواب ان العلة احد الجوامع
الاربعة عندهم بين الشاهد والغايب وثانيها الحقيقة فمهما تقرر
شاهد حقيقة في محقق طرد في مثله غايبا وذلك نحو حكمنا بان حقيقة
العالم من قام به العلم وثالثها الشرط فمهما ثبت كون حكم مشروطا بشرط
شاهدا ثم ثبت مثل ذلك غايبا وجب القضا لكونه مشروطا بذلك
الشرط اعتبارا بالشاهد وذلك نحو حكمنا بان كون العالم عالما بشرط
كونه حيا ورابعها الدليل فمهما دل دليل على مدلول عقلا لم يوجد
الدليل شاهداً وغايبا بدونه كدلالة افراد المشتق على الشيء على ثبوت
ماخذ الاشتقاق له وكدلالة الاحداث على المحدث ولا شك ان
هذا الرابع والاولين تدل كلها على صفات المعاني لله تعالى واما قدمها
فلانه لو كانت اضدادها قديمة فلا تنعدم ابدا لان القديم لا يقبل
العدم فيلزم ان لا يقدر وكذا في غيرها فلا يوجد العالم مع انه موجود
هذا خلف وايضا لو كانت حادثة لاحتاجت في احداثها الى امثالها
تتعلق بها فيلزم التسلسل او الدور ويلزم من قدمها بقاوها
واما قيامها به تعالى فلانها لو لم تقم به لكانت نسبتها اليه والى غيره
سواء فكانت تلزم ان لا توجد له حكما لان اجابة الحكم حينئذ دون
غيره ترجيح من غير مرجح فلما اوجبت له الحكم دون غيره علمنا بالقطع
انها قايمة به واما وحدتها فلانه لو تعددت لم يخل اما ان تتعدد
الى غير نهاية فيلزم ما لا نهاية له عددا في الوجود وهو محال او الى نهاية
فيلزم الحدوث والاحتياج الى المخصص اذ ليس لبعض الاعداد ترجيح على
بعض واما وجوب وجودها فلم يختلف العلما رضي الله عنهم في ذلك
وانما الخلاف في كونها هل هي واجبة الوجود لذاتها او لذات الواجب
فذهب الاقدمون الى القول الاول وبه استمرت نصوص المغاربة من

المتاخرين

المتاخرين كالمؤلف وغيره وذهب الى القول الثاني بعض المشارقة كالامام
الفخر والبيضاوي والاولى ترك الاشتغال بهذه الاشيا واما تعلقاتها
فنتكلم عليها مع كلام المؤلف ان شاء الله هذا مذهب اهل الحق في اثبات
صفات المعاني واما المعتزلة فقد اتفقت ومن تابعهم من اهل الاهواء على نفيها
ووافقوا على اتصافه تعالى باحكامها المعنوية وقالوا لو يجب ان يكون قادراً
بنفسه مريداً بنفسه عالما بنفسه وهكذا الخ وقصدوا بهذا التنزيه
فاذا هم وقعوا في تشويه التعطيل فرارا من القطر واتحت الميزاب واحتجوا
بوجوه الاول هو ان قالوا يجب ان تكون هذه الاحكام واجبة للذات ولا
نعللها بصفات المعاني كما في الشاهد لما يلزم على تعليلها من جوازها
وافتقارها الى عللها وذلك يستلزم حدوثها واتصافه بالحوادث
مستحيل والثاني هو ان قالوا يلزم على اثباتها كثرة القدماء والاجماع
على ان القديم واحد والثالث قالوا يلزم على اثباتها تعدد الالهة
لانه حينئذ تشاركه في القدم وهو اخص وصفه والمشاركة في الاخص
توجب المشاركة في الاعم لان من شاركك في اخص وصفك وهي الناطقية
يجب ان يشاركك في اعمه وهي الحيوانية قلنا هذه اقسام نشات من تجرد
اوهام اذ يلزم على ثبوتها بالذات كونه قدرة ارادة علم ثم كذلك ما بعدها
لثبوت خاصية هذه الصفات لها وكون الشيء الواحد ذاتا معنى محال
لانهما يتضادان وان يستلزم وجود محال وان لا يستلزمه وذلك جمع بين
متنافيين وما احتجوا به يجاب عن الاول فان معنى التعليل هنا هو انها
ملازمة لا يلزم ثبوتها بدونها لا بمعنى ان صفات المعاني اثرت في
ثبوت الصفات المعنوية وافادتها الثبوت والحصول وانما جعلوا
صفات المعاني عللاً لكونها تتميز بخلاف المعنوية فانها لا تعقل على
حيالها وانما تعقل بصفات المعاني ونطلق على ما كان اصلا في التعقل
علة وعلى ما كان تابعاً له في التعقل معلولا وعن الثاني بان متعلق الاجماع
وحدة الذات الموصوفة بصفات الالوهية لا وحدة الموصوف بالقدم
والذات لا تتكثر بصفاتها بدليل ان الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة
وهو واحد وعن الثالث ان الاخص لا يكون الا صفة نفسية والقدم
ممنوع انه صفة ثبوتية فضلا ان يكون صفة نفسية وان يكون اخص
تنبيه قدم هنا صفات المعاني لانهما الاصل والمعنوية كالفرع لانه

المعاني وجودية تتميز على حالها وتعقل وتماثل وتخالف لذواتها والمعنوية
احوال لا تكون كذلك الا بالتبعية لمعانيها التي اوجبتها ولهذا اطلق على
المعاني علل وعلى المعنوية معلولات على مذهب اهل السنة لان التعليل بمعنى
التلازم لا بمعنى افادة العلة معلولها الثبوت وقدم في الكبرى المعنوية
للاتفاق عليها بين اهل السنة والمعتزلة ولانها دليل على اثبات المعاني
ومعرفة الدليل قبل معرفة المدلول وقدم القدرة وان كانت متوقفة
على غيرها لان لها مدخلا تاما في التاثير فكانت بمنزلة الذات ولهذا
وصفت بانها مؤثرة على سبيل المجاز واخر الارادة لانها كالوصف لها في
حيث تخصيص احد المقدورين وان كان تاثير القدرة متوقفا على تاثير
الارادة وقيس على ذلك ولذاته تعالى التقدم عليها اي على صفات المعاني
بالمرتبة لا بالزمان لما يترتب على الصفات من الحدوث والذات من
النقصان تعالى في صفاته وتنزه في ذاته والصفة الاولى من صفات المعاني
الواجبة له تعالى هي القدرة الازلية وهي عبارة عن صفة يتاتى بها ايجاد
كل ممكن واعدامه على وفق الارادة وهذا التعريف انما هو خاصية لها
ورسم يفيد تمييز بعضها عن بعض وليس بحد حقيقة فلو كانت حقيقة
لزم منه معرفة كنه ذاته العلية وصفاته وذلك محال لان كنه ذاته وصفاته
محجوب عن العقل لا نعلمه وكذا غيره من ساير صفاته تعالى اذ حقايق كما لا
لا يعلمها الا هو شعر في المعنى لا يعلم الله الا الله فانتبهوا والدين دينان
ايمان واشراك ◦ وللعقول حدود لا تجاوزها ◦ والعجز عن درك الادراك
ادراك ◦ فاطلق الحقيقة في تعاريف الصفات الازلية مجاز لا حقيقة
فاذا تقرر هذا فقوله في التعريف صفة كالجنس شامل لجميع الصفات
وقوله يتاتى بها اي يتيسر ويحصل فصل يخرج به ساير الصفات ما عدى
الارادة لان الارادة يتاتى بها وقوله ايجاد فصل ثاني اخرج به الارادة وبقي
الحد محدوده والايجاد اخراج الممكن من العدم الى الوجود وقوله كل ممكن
كليات او جزئيا جوهر كان او جسما او عرضا تعلق علم الله بعدمه
او قوعه كايمان ابي جهل وابي لهب وبوقوعه كوجود العالم وبتناول
افعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وبتناول ما له سبب كالاحراق
والموجود عند مماسة النار للشي المحروق وما لا سبب له كخلق السموات
والارض وقوله واعدامه اي اعدام الممكن والاعدام ان يصير الشي لا شي

مكانات

كان اولا وهذا القيد انما يتاتى على مذهب الجمهور الذي يرى ان اعدام
الجواهر انما هي بقدرته تعالى وهو المختار واما على مذهب امام الحرمين الذي
يرى ان اعدامها بكف الاعراض عنها فلا الا اذا بنينا على احد قولي الاصوليين
من ان الكف فعل فحينئذ ينطبق الحد عليها واما عدم الاعراض فهذا الحد ايضا
انما يتاتى على مذهب القاضي والرازي واما على مذهب امام الحرمين الذي
يرى استحالة بقا الاعراض وانما هي بنفس وجودها تنعدم فعدمها واجب
والواجب ليس بممكن فلا تتعلق به القدرة وقوله على وفق الارادة يعني ان
الله تبارك وتعالى لا يخلق ويوجد بقدرته الا ما اراده اي الا ما خصصه
بارادته وفيه اشارة الى ان فعله للكاينات ايضا هو بطريق الاختيار
لا بطريق اللزوم كفعل العلة والطبيعة عند الفلاسفة والطبايعيين
والصفة الثانية من صفات المعاني الواجبة له تعالى الارادة الازلية وهي
عبارة عن صفة يتاتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق
العلم فقوله صفة كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله يتاتى بها
فصل يخرج به جميع الصفات ما عدى القدرة لان القدرة يتاتى بها
ايضا وقوله تخصيص الممكن اي ترجيح الممكن فصل يخرج به القدرة وبقا
الحد لمحدوده وقوله ببعض ما يجوز عليه اي على الممكن والذي يجوز
عليه متقابلات ستة وهي الوجود والعدم والمقادير والصفات
والازمنة والامكنة والجهات فالممكن يجوز عليه الوجود والعدم فيخصصه
بالوجود دون العدم فتخصيص الارادة قبل ايجاده هو تاثير القدرة
وقوله على وفق العلم يعني ان الارادة الازلية تابعة في تعلقها للعلم فكل
ما علم ان يكون من الممكنات او لا يكون فذلك مراده جل وعلا وفيه رد
على المعتزلة حيث ذهبوا الى التلازم بين الامر والارادة وذلك باطل لانه
يلزم عليه ان يقع في ملك مولانا ما لا يريد تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
فلا ملازمة بين الامر والارادة على مذهب اهل الحق بل بينهما عموم وخصوص
من وجه فقد يامر ويريد كايمان الانبيا والملائكة عليهم الصلاة و
السلام وساير المؤمنين وقد لا يامر ولا يريد كالكفر في حقهم
وقد يامر ولا يريد كايمان من سبق في علمه انه لا يؤمن كابي جهل و
اضرابه فانه مامور بالايمان ولم يرده الله تعالى منه وقد يريد
ولا يامر كالكفر والمحرمات والمكروهات والمباحات فانه ارادها

تبارك صح

الله صح

بدليل وقوعها ولم يأمر بها فافهم **تتمة** الرضا والمحبة من الله غير المشيئة
والارادة فان معنى الاولين المتراد فين اخص من معنى الثانيين المترادفين
اذ الرضا الارادة من غير اعتراض والاخص غير الاعم فلا يرضى لعباده الكفر
مع وقوعه من بعضهم بمشيئته ولو شاء ربك ما فعلوه وقال بعض المحققين
من اهل السنة الرضا والمحبة نفس المشيئة والارادة وقوله تعالى ولا يرضى
لعباده الكفر لا يرضاه دينا ولكن يرضاه وقوعا فاحفظ فان تنفيس
وهما **المتعلقان** يعني تعلقا صلاحيا لا يترتب عليه الوجود وتنجيزيا
يترتب عليه ذلك وهذا على مذهب الاشاعرة من نفي صفة التكوين اما
على مذهب الماتريدية من اثباتها فليس للقدرة الا تعلق صلاحي قديم
وحدوث المقدورات اثر صفة التكوين ومعنى التعلق طلب الصفة
امرا زائدا على القيام بمحلها وهذا التعلق الصلاحي واما التنجيزي
فهو صدور الكاينات عن القدرة والارادة قيل يؤخذ منه ان التاثير
في المقدور وقع بصفة المعنى لا بالمعنوية وهي مسئلة خلافية وفيه
بعد تسليم الاخذ والافليس في العبارة حصر يقتضيه والنص على
القدرة والارادة لا ينافي ان الصفة المعنوية كذلك ولا مانع من
اتحاد المتعلق كما في صفة العلم والكلام **بجميع** الممكنات التي هي الجايزات
دون الواجبات والمستحيلات فهما موثرتان ومن لازم الاثر ان
يكون موجودا بعد عدم وما لا يقبل العدم اصلا كالواجب لذاته
لا يقبل ان يكون اثرا لهما والا لزم تحصيل الحاصل ان تعلقتا بايجاده
او قلب حقيقته ان تعلقتا باعدامه فيرجع الواجب جائزا وما لا يقبل
الوجود اصلا كالمستحيل اي لذاته لا يقبل ان يكون اثرا لهما والا
لزم قلب حقيقته فيرجع المستحيل جايزا ان تعلقتا بايجاده او تحصيل
الحاصل ان تعلقتا باعدامه فتعين تعلقهما بالجايز فقط ولا يتوهم
ان في عدم تعلق القدرة بالواجب والمستحيل قصورا لان القصور
انما يثبت ان لو كانت حقيقة الشيء مما تقبل الوجود بعد العدم ثم
بعد ذلك لم يتات ان يكون اثرا للقدرة اما اذا كانت حقيقة الشيء
خارجة عن جنس المقدور فليس في عدم تعلق القدرة به قصور البتة
بل في تعلقها به يلزم قصورها بل عدمها البتة لانها لو تعلقت بالواجب
كالذات العلية مثلا لزم حدوث الذات وحدوثها يمنع

وجود القدرة القايمة بها قبلها وما وقع لابن حزم الظاهري فاسد
يجب اجتنابه وال في الممكنات ان كانت للعموم فلفظ جميع لتاكيد ذلك العموم
ودفع توهم تخصيص فلا يصح القول بانها مستغنى عنها وان كانت للجنس
فعدم الاستغناء ظاهر وشمل الممكن ما يصدر عن الفاعل الظاهري اذ هو
سبحانه الخالق له وان كسبه الفاعل كما شمل الاعدام والتروك الممكنة غير الازلية
على نزاع الاصح منه تعلقها بها على ما اعتمده المؤلف في شرح المقدمات و
بالغ في الاحتجاج عليه فان العدم مقدور لله تعالى طاريا وسابقا اما
الاول فظاهر واما الثاني فبنا على ان علة الاحتياج الامكان فقط وليس
الحدوث جزء من العلة ولا شرطا ومعنى القدرة على العدم السابق احتياجه
في استمراره فيما لا يزال للفاعل المختار سبحانه ان يحصل مكانه الوجود
وكذلك الاصح ايضا ان التروك مقدورة للقادر كالاعدام غير الازلية لان
الترك هو الكف والامساك عن الفعل وهو امر وجودي واما العدم السابق
في الازل فقال الامام المنجودي في حاشيته على شرح الصغرى عند قول المؤلف
لان ما ثبت قدمه استحال عدمه يرد على هذا عدم الممكن في الازل فانه
قديم ويصح زواله لوجود الممكن فيما لا يزال ثم قال ويجاب بان مراده
قدم الامر الموجود والثابت في الخارج فهو الذي يستحيل زواله ويطرد
فيه الدليل واما عدم الممكن في الازل فلا يستحيل زواله ولا يطرد فيه
الدليل لان الامر الوجودي اذا صح عدمه كان وجوده جايزا فكان له
مقتض ويخصص في المختار وانه حادث سبقه اختياره والقصد اليه
وقد فرض قديما هذا خلف بخلاف العدم يكون قديما فيصح زواله
فان صحة زواله لا تستلزم ثبوت مقتض له والعدم السابق لا يكون
اثرا وانما خالف القاضي في اللاحق ثم قال وكذا قال الفخر في الاربعين
العدم الازلي لا يمتنع زواله فان العالم كان معدوما وقد زال ذلك
بوجوده ولذلك قيد دعواه في الاربعين بان كل موجود ازلي يمتنع الفعل
ولا حاجة الى هذا التقييد فان العالم في الازل واجب العدم ولم يزل ذلك
قط وانما يزول بوجوده في الازل لا بوجوده فيما لا يزال ثم قال المنجودي
والى الجواب الاول اشار ابو العباس ابن ذكري بقوله • ان قيل ذا النفي
القديم يمتنع • زواله وذاك قلت مندفع • قلنا القديم الذي لا يزول
هو الوجودي اقتضى المنقول • انتهى فان قلت هل تتعلق القدرة بالممكن

قبل وجوده او بعد وجوده فان تعلقت به قبل وجوده فيلزم كون المعدوم
موجودًا وهو محال وان تعلقت به بعد وجوده فيلزم تحصيل الحاصل وهو
محال ايضا فالجواب انها تتعلق به قبل وجوده تعلقا صلاحيًّا بمعنى ان
القدرة صالحة لايجاده ولا يلزم منه كون المعدوم موجودًا وتتعلق به
حين وجوده وبعد وجوده باستمرار بقائه في المستقبل بناء على ان سبب
احتياج الممكن الى الفاعل المختار الامكان تعلقا تنجيزيا ولا يلزم منه
تحصيل الحاصل الا اذا تعلقت القدرة بايجاده ثانيا فافهم واعلم ان
للقدرة الازلية تعلقين صلاحيا وهو التعلق الازلي بمعنى انها في الازل
صالحة للايجاد والاعدام على وفق تعلق الارادة الازلية بهما فيما لا يزال
وتعلقا تنجيزيا وهو التعلق الحادث المقارن لتعلق الارادة فالحدوث
الحالي وكذا للارادة ايضا تعلقات كما للقدرة سواء بسواء وتلخص ان
تعلق القدرة الصلاحي تابع لتعلق الارادة الصلاحي والتنجيزي الحادث
تابع للتنجيزي الحادث فاحفظه ولا يخفى انه ظهر مما تقرر ان القدرة
تتعلق بالموجود في حال استمرار وجوده خلافا لبعضهم وقد رد على
الفخر في قوله بزوال تعلق القدرة والارادة بخلق الجوهر بعد خلقه
لئلا يؤدي الى ايجاد الموجود بان التعلق ما تغير وما ارتفعت قدرته
تعالى واعلم ان التعلقات عند اهل الحق ثلاثة مرتبة تعلق القدرة
وتعلق الارادة وتعلق العلم فالاول مرتب على الثاني والثاني مرتب
على الثالث فالترتيب في تعلق الصفات لا في نفس الصفات لاستحالة
ذلك عليها لكونها ازلية فائدة قال العلامة احمد الغنيمي قد تسامح
في التعبير عن التعلق بانه حادث او قديم والمشهور انه لا يوصف بهما
نعم يوصف بانه ازلي وطارئ وليس بازلي او ليس بقديم او نحو ذلك
فلا تغفل عما هو الاصطلاح المشهور فيما بينهم واعلم ان هنا امورا
اربعة مؤثر وتأثير واثر ومؤثر فيه وهو المحل نحو قولك اثر الصباغ
في الثوب الحمرة فالصباغ مؤثر وايجاد الحمرة اثر والثوب محل والصفة
الثالثة من صفات المعاني الواجبة له تعالى العلم الازلي وهو عبارة
عن صفة ينكشف بها المعلوم على ما هو به انكشافا لا يحتمل النقيض بوجه
من الوجوه قوله صفة كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف
بها فصل يخرج به جميع الصفات ما عدا السمع والبصر والادراك على القول

به ومعنى ينكشف يتضح ويخرج ايضا الظن والشك والوهم لان احتمال نقيض
المظنون مثلا يمنع انكشافه ويوجب له خفاء والتعبير بالمضارع في الا
نكشاف يقتضي دوام الانكشاف واستمراره بحيث لا يحتمل النقيض بوجه
من الوجوه وذلك لاستناد هذه الصفة ضرورة او برهان وقوله المعلوم
فصل ثان يخرج به السمع والبصر والادراك لان هذه تتعلق بالموجود
مطلقا واجبا كان او ممكنا دون المعلوم الصادق بالمستحيل والممكن
المعدوم فانها لا تتعلق بهما بخلاف العلم فانه يتعلق بهما وبمقابلهما
والمعلوم ما شأنه ان يعلم وهو كل واجب وكل جائز وكل مستحيل وقوله
على ما هو به تأكيد وتصريح باخراج الجهل المركب لانه لا ينكشف به المعلوم
على ما هو به وقوله انكشافا اي اتضاحا لا خفاء معه وقوله لا يحتمل النقيض
يخرج به الاعتقاد الجازم لانه يحتمل النقيض بتشكيك مشكك ان كان من
غير ضرورة او برهان او بالسلب والعياذ بالله ان كان عنهما وقوله
بوجه من الوجوه اشار به والله اعلم الى ما قرره المؤلف في بعض تآليفه من
ان العلم تلزمه ثلاثة امور الجزم والثبات والطباق فلا يحتمل النقيض
بحسب الذهن للجزم ولا بحسب الخارج للمطابقة للواقع ولا بحسب تشكيك
مشكك لاجل الثبات هذا معنى كلامه والله اعلم واعترض على هذا الحد
بانه يلزم الدور وذلك ان المحدود يتوقف على الحد والحد يتوقف
على المحدود ويجاب بان الحد المذكور لفظي وقد صرحوا بان الحدود
اللفظية لا يرد عليها الدور وهو المتعلق تعلقا واحدا ازليا وهو
صريح كلام المؤلف نفعنا الله به في الكبرى في فصل وجوب الوحدة
للصفات وقيل له تعلقات ازلي وغير ازلي وهو ظاهر كلام ابن ابي
شريف على ما نقل الشيخ يس عنه حيث قال وقد صرح ابن ابي شريف
في حواشي العقائد بان تعلق العلم ازلي وفي بعض حواشيه عند قوله
صفة ازلية تنكشف بها المعلومات عند تعلقها بها اي بها تمتاز
المدركات عند تعلق تلك الصفة امتيازا قديما اذا كان ذلك
التعلق قديما وهو التعلق بالنسبة الى الازليات والمتجددات باعتبار
انها ستحدث وحادثا ان كان حادثا وهو التعلق بالنسبة الى المتجددات
بالنسبة الى وجودها الان او في الزمان الماضي فلا اشكال في توقيت
الانكشاف بالتعلق انتهى بجميع اقسام الحكم العقلي الواجبات وهي

الله تعالى وصفاته ومنها علمه فيعلم سبحانه وتعالى علمه بعلمه نفسه
ولا محال في ذلك بل المحال لو قلنا بعدم ذلك لان علمه عام التعلق وما
ثبت ان المشاهدة اقوى من العلم انما يصح في حق الحادث لقصور علمه
وعدم احاطته بما ادركه من كل الوجوه فقد تكشف عند المشاهدات
امور كانت خافية عنه قبل ذلك واما العلم القديم فلادراكه لجميع
المعلومات واحاطته بها من كل الوجوه تفصيلا والجائزات وهي
ذات العالم من عرشه الى فرشه وصفاته كلياته وجزئياته والمستحيلات
كاتصاف مولانا باضداد صفاته تعالى وكمالاته والمراد انه يجب شرعا
ان يعتقد ان علمه تعالى غير متناه من حيث تعلقه اما بمعنى انه لا
ينقطع واما بمعنى انه لا يصير بحيث لا يتعلق بالمعلوم فانه يحيط بما هو
غير متناه كالاعداد والاشكال ونعيم الجنان فهو شامل لجميع التصورات
واجبة كذاته تعالى وصفاته ومستحيلة كشريك له تعالى وممكنة كا
لعالم باسره الجزئيات من ذلك والكليات ومع هذا هو واحد لا تعدد
فيه ولا تكثر وان تعددت معلوماته وتكثرت اما وجوب عموم
تعلقه سمعا فلمثل قوله تعالى والله بكل شيء عليم عالم الغيب والشهادة
واما وجوب وحدته فلان الناس اختصموا في فريقين احدهما
اثبت العلم القديم مع وحدته والاخر نفاه ولم يذهب الى تعدد صفته
قديمة احد يعتمد عليه ومعنى تعلق علمه تعالى بالمستحيل علمه تعالى
باستحالته وانه لو تصور وقوعه لزم منه الفساد كذا على ما اشار
اليه بعض السلف بقوله علم ما كان وعلم ما يكون وعلم ما لم يكن ان
لو كان كيف كان يكون وبهذا تميز عن علمنا بالمستحيل والله اعلم فائدة
منع سيدي احمد زروق نفعنا الله به ان يقال ان علمه تعالى يتعلق
بالمعلومات اجمالا لايهامه انه لا يتعلق بها تفصيلا كما منع ان يقال
يتعلق بها اجمالا وتفصيلا للتناقض واوجب في التعبير ان يقال
يتعلق بها تفصيلا فان قلت ما معنى قولهم العلم بالوقوع تابع للوقوع
قلت قال الشيخ يس معناه ان حدوث الواقع على حسب ما تعلق
به العلم القديم ومعنى كون العلم تابعا للوقوع ان العلم بوقوع الشيء
فيما وقته معينا تابع لكونه بحيث يقع فيه فالعلم بمنزلة الحكاية
والحكاية تابعة للمحكي وبهذا الاعتبار المعلوم اصل في التطابق والعلم

تابع له والصفة الرابعة من صفات المعاني الواجبة له تعالى الحيوة الازلية
وهي عبارة عن صفة تصحح لمن قامت به ان يتصف بالادراك قوله صفة
كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله تصحح لمن قامت به الخ فصل يخرج
به جميع الصفات ويبقى الحد لمحدوده وقوله تصحح اما في حقنا بجواز ان نتصف
بالادراك كما اذا كنا في حالة اليقظة واما في حالة النوم فينفرد الادراك
ولا تنفرد الحيوة اما في حق الله تعالى فتصحح اي توجب له ان يتصف بالادراك
ازلا وابدا فان قلت لم قال في الحد ان يتصف بالادراك ولم يقل ان يدرك
فالجواب لان الذي من لوازم الحيوة صحة ان يدرك دون العلم نفسه
والتعبير بالادراك انما يحسن على القول بان البارى سبحانه وتعالى يوصف
به فلو قال ان يتصف بالعلم لكان اولى ويشمل الادراك ادراك السمع والبصر
وادراك نحو اللمس والشم والذوق على القول به ولم يشمل نحو القدرة والارادة
والعلم والكلام على انها مصححة لمن قامت به ذلك ولهذا صرح المؤلف
نفعنا الله به في صغرى الصغرى باستحالة وجود الصفات السابقة
وهي القدرة والارادة والعلم والسمع والبصر والكلام بدونها واورد
على قوله ان الصفات السابقة تستحيل بدون الحيوة كحنين الجذع
وكلام بعض الجمادات واجيب بانه يجوز ان تخلق فيها الحيوة فليس المراد
الاستحالة العقلية وقد يلتزم ان المراد العقلية على وجه بعيد فتدبره
وهي اي الحيوة لا تتعلق بشيء اي لا تطلب امرا زائدا سوى ذات الحي
بخلاف غيرها من الصفات التي تقتضي زائدا على القيام بالذات كالعلم
مثلا فانه بعد قيامه بالذات يطلب امرا يعلم به وكذا باقي هذه السبع
والحاصل ان جميع صفات المعاني متعلقة اي طالبة لزائد على القيام
بمحلها سوى الحيوة وهذا التعلق نفسي اي ذاتي لتلك الصفات كما ان
قيامها بالذات نفسي لها ايضا فائدة حكمهم التعلق من صفات
البارى يجوز لانه وصف للصفة ولكن الصفة لا قيام لها بنفسها
بل تقوم بالذات فتكون صفتها صفة للذات من حيث ان تعلق القدرة
مثلا كون الذات تعلق قدرته بكذا وقس على ذلك واعلم ان المراد بالشيء
في كلام المؤلف نفعنا الله به المعنى اللغوي الشامل للمعدوم فانها
لا تتعلق به ويحتمل ان المراد بالشيء الموجود كما هو في اصطلاح المتكلمين
فيه ويكون عدم تعلقها بالمعدوم بطريق الاولى والصفة الخامسة

من صفات المعاني الواجبة له تعالى السمع الازلي وهو عبارة عن صفة ينكشف
بها الموجود على ما هو به انكشافا يباين سواه ضرورة وقوله صفة
كالجنس في الحد شامل لجميع الصفات وقوله ينكشف بها فصل يخرج
به جميع الصفات ما عدا العلم والبصر والادراك لانه ينكشف بها ايضا
وقوله الموجود فصل ثان يخرج به العلم لانه يتعلق بما هو اعم من الموجود و
هو المعلوم الشامل للمستحيل والممكن المعدوم والسمع والبصر لا يتعلقان
بهما وقوله على ما هو به انكشاف زيادة بيان وايضاح وقوله يباين سواه
ضرورة فصل ثالث خرج به البصر والادراك لان هذه الصفات لما كا نت
غير متحدة الحقيقة فكذلك تعلقاتها غير متحدة الحقيقة فلا يلزم من
اجتماعها في متعلق واحد الاتحاد لان لكل صفة من هذه الصفات تعلقا
يخصها ليس هو عين الاخر و الصفة السادسة من صفات المعاني الواجبة
له تعالى البصر الازلي وهو عبارة عن صفة ينكشف بها الموجود على ما هو
به انكشافا يباين سواه ضرورة وقوله صفة كالجنس في الحد شامل
لجميع الصفات وقوله ينكشف بها فصل يخرج به جميع الصفات ما عدا
العلم والسمع والادراك لانه ينكشف بها ايضا وقوله الموجود فصل ثاني
يخرج به العلم لانه يتعلق بما هو اعم من الموجود وهو المعلوم الشامل للمستحيل
والممكن المعدوم والسمع والبصر لا يتعلقان بهما وقوله على ما هو به
انكشافا زيادة في البيان والايضاح وقوله يباين سواه ضرورة فصل
ثالث يخرج به السمع والادراك لان هذه الصفات لما كانت غير متحدة
الحقيقة فكذلك تعلقاتها غير متحدة الحقيقة فلا يلزم من اجتماعها
في متعلق واحد الاتحاد لان لكل صفة من هذه الصفات تعلقا يخصها
ليس هو عين الاخر واورد على هذين التعريفين المذكورين لزوم الدور
لتوقف معرفة كل واحد منهما على معرفة الاخر ويجاب بما اجيب به في
صفة العلم بان هذين التعريفين المذكورين لفظيان وقد صرحوا
بانه لا يرد عليهما الدور فاحفظه وهما المتعلقان تعلقا ازليا و
تعلقا غير ازلي فالازلي تعلقه بذاته وصفاته الوجودية في الازل وغير
الازلي تعلقه بذات الحوادث الكائنات كلها وجميع صفاته الوجودية
فيما لا يزال بجميع الموجودات الواجبات والجائزات المحقق وجودهما
دون المستحيلات التي لا يتصور في العقل وجودها ازلا وابدا المحض عدمها

والمعدوم

والمعدوم لا يسمع شيئا ولا يرى ضرورة فلا تعلق لهما به وتقديم السمع على
البصر في كلام الله تعالى وغيره انما هو على سبيل الترقي للمعقول وهو ان
السمع يدرك به المسموع من الكلام وغيره وهو بعض صفات الموصوف والبصر
يدرك به ذاته المسمعة بجميع صفاته وصاحب سماع الكلام القابل له
بذاته سمعا هو موسى عليه الصلاة والسلام وصاحب شهود المتكلم القا بل
له بصرا هو محمد صلى الله عليه وسلم وقد اجتمعا لله تعالى بحضرة قاب
قوسين حيث لا كيف ولا اين فان قلت قد جعلتم التعلق وصفا نفسيا
للصفة وهو مما لا ينفك بدونه والسمع والبصر موجودان في الازل من
غير تعلق لهما بذواتنا اذ هي معدومة في الازل فالجواب انهما تعلقا
في الازل بما كان موجودا وهو الذات وصفاتها الوجودية ولم يكن
السمع والبصر غير متعلقين ولا يلزم وجود جميع المتعلقات فان قلت
اذا وجب تعلق السمع والبصر بالموجودات والعلم قد تعلق بها يلزم اما
تحصيل الحاصل او اجتماع المثلين المتلازمين ان كان ما تعلقا به تعلق
به العلم واما خفاء بعض المعلومات عن العلم ان لم يكن كذلك وكلاهما محال
فالجواب انا نختار الاول ولا يلزم من ذلك الا لزامات ضرورة انهما
غير متحدي الحقيقة سواء قلنا انهما انواع للعلم او لا فتعلقاتهما كذلك
كل متعلق له حقيقة من الانكشاف تخصه ثم ان هذا السمع والبصر عندنا
وعند جمهور المتكلمين صفتان زائدتان على العلم ينكشف بهما الشيء
ويتضح وعند الكعبي وابي الحسين البصري عبارة عن علمه بالمسموعات
والمبصرات وهو احد قولي ابي الحسن الاشعري في المسئلة على وجه
مرجوح والراجح عنده كما قلناه انهما صفتان زائدتان على العلم و
دليلنا على انهما زائدتان على العلم ما نجده ضرورة من الفرق بين علمنا
بالشيء حال غيبته عنا وعلمنا به حالة تعلق سمعنا وبصرنا وايضا فان
بعض السمع والبصر ليس حقيقة في العلم بل مجازا فيه وصرف اللفظ
عن الحقيقة الى المجاز الا عند قيام المعارض الراجح فيصير المخالف بعد
هذا محتاجا الى اقامة الدلالة على امتناع اتصافه تعالى بالسمع والبصر
وليس سمع الله تعالى باذن ولا صماخ وليس بصره بحدقة ولا باجفان ليس
كمثله شيء وهو السميع البصير تتمة تعريف الادراك هو عبارة عن صفة
ينكشف بها الموجود على ما هو به انكشافا يباين سواه ضرورة وهو

مثل السمع والبصر حرفاً بحرف والمختار عند المحققين الوقف فيه اثباتاً
اونفياً وذهب امام الحرمين الى ان ادراك المشمومات وادراك المذوقات
وادراك الملموسات صفة ثامنة لله تعالى زائدة على العلم من غير جارحة
ولا اتصال ولا حدوث وجزم بعضهم بنفيه لما راه ملزوم الاتصال
بالاجسام يعني ويدخل في العلم والصفة السابعة من صفات المعاني
الواجبة له تعالى الكلام الازلي وهو المعنى القايم بالذات المعبر عنه
بانواع العبارات المختلفات المباين لجنس الحروف والاصوات المنزه
عن الكل والبعض وعن التقديم والتاخير والسكوت والتجدد واللحن والاعراب
وساير انواع التغيرات المتعلق بما يتعلق به من المتعلقات قوله وهو
المعنى جنس في الحد يشمل ساير المعاني وقوله القايم بالذات رد على
المعتزلة القايلين بانه لا يقوم بذاته وانما يخلقه في جرم من الاجرام
تعالى الله عن قولهم وقوله المعبر عنه بانواع العبارات المختلفات
فاذا عبر عنها بالعربية فالقران وبالسريانية فالانجيل وبالعبرانية
فالتورية فالمسمى واحداً وان اختلفت العبارات هذا معنى كلامه سبحانه
وفيه رد على الحشوية القائلين بان كلامه بالحروف والاصوات تعالى
الله عن قولهم علواً كبيراً وقوله المباين لجنس الحروف والاصوات اي
المباعد عنها عبارة عن تنزيهه عنها وفيه رد على الحشوية القائلين
بان كلامه حروف واصوات قايمة بذاته ومع كونه حروفاً واصواتاً
زعموا انه قديم بل وزعموا ان المراد حادث في ذا كتب به القران صار
بعينه قديماً وهذا المذهب واضح الفساد اذ لا تعقل في الحروف والاصوات
الا حادثة لتجددها فالعدم يكتنفها سابقاً ولاحقاً والقديم لا يقبل
العدم لا سابقاً ولا لاحقاً وقوله المنزه عن الكل والبعض هما من اوصاف
الكلام الحادث وكلام الله قديم والقديم لا يوصف باوصاف الحوادث
وكيفيته مجهولة لانا كما لا نعرف نحيط بذاته ولا بجميع حقايق صفاته
والحروف انما هي عبارة عنه والعبارة غير المعبر عنه فلذلك اختلفت
باختلاف الالسنة ولم يختلف هو لحروف القران حادثة والمعبر عنه
انما هو المعنى القايم بذات الله تعالى قديم فالتلاوة والقراة والكتابة
حادثة والمقرو والمتلو والمكتوب قديم اي ما دلت هذه القراة و
التلاوة والكتابة وكذلك ذكر الله فان الذكر حادث والمذكور وهو

رب العباد قديم وهو رب العزة فافهم وقوله والتقديم والتاخير
الظاهر انهما متلازمان وجمع بينهما مبالغة في التنزيه عن صفات
الحوادث وقوله والسكوت والتجدد التجديد هو معاودة الكلام
بعد السكوت والسكوت هو كما قال السعد ترك الكلام مع القدرة
عليه وقوله واللحن والاعراب فيه رد كما لا يخفى وقوله وساير انواع
التغيرات اي وجميع انواع التغيرات كالجزيي والجسد والالة وما
اشبه ذلك لانه قديم وما ثبت قدمه استحال عدمه وبهذا يعلم انه
ليس معنى وكلم الله موسى تكليماً انه ابتدا الكلام له بعد ان كان ساكتاً
ولا انه بعد ما كلمه انقطع كلامه وسكت وانما المعنى انه ازال بفضله المانع
عن موسى عليه السلام وخلق له سمعاً وقواه حتى ادرك كلامه القديم ثم
منعه بعد ورده الى ما كان قبل سماعه كلامه وقوله المتعلق بما يتعلق
به العلم من المتعلقات الواجبات والجايزات والمستحيلات الذي ليس
بحرف ولا صوت اخر الصوت لانه بمنزلة العام والحرف بمنزلة الخاص
ولا يلزم من نفي الخاص نفي العام اذ قد يوجد صوت بدون حرف
ومن قدم الصوت عنى انه معروض للحرف والمعروض مقدم بالطبع و
يتعلق الكلام تعلقاً صلاحياً قديماً وتعلقاً تنجيزياً حادثاً ولا يرد
ما امر الله به مما علم انه لا يقع وامره يتعلق بوقوع ذلك المامور وعلمه
بعدمه لان تعلقات الكلام كثيرة فانه وان لم يتعلق بترك المامور
بطريق الامر فقد تعلق به بطريق الوعد والوعيد والخبر بعدم وقوعه
ويتعلق الكلام بما يتعلق به العلم من المتعلقات ولا بد من بيان الجمع
حتى يصح اشتراكهما في التعلق ويتضح عليه الفرق وبيان الجمع ان من
علم امراً صح ان يتكلم به والمولى عالم بما كان وما يكون وما لا يكون
فصح ان يتكلم بها وبيان التفرقة ان يقال كان متعلق الكلام الذي
ايه تدل على الواجب كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد واية تدل
على المستحيل كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد واية
تدل على الجايز كقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فان قلت فهل
يسمى كلام الله في الازل خطاباً قبل وجود المخاطبين فالجواب نعم يسمى
به حقيقة بتنزيل المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود فان قلت
هل يصح تنويع الكلام الازلي في الازل الى الامر والنهي والخبر وغيرها فالجو

نعم يصح تنويعه الى ما ذكر بتنزيل المعدوم الذي سيوجد منزلة الموجود
وما يذكر من حدوث الانواع مع قدم المشترك بينهما يلزمه محال من وجود
الجنس مجردا عن انواعه الا ان يراد انها انواع اعتبارية اي عوارض لا يجوز
خلوه عنها ثم بحسب المتعلقات كان تنويعه اليها على الثاني بحسب
المتعلقات ايضا لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات فمن حيث
تعلقه في الازل او فيما لا يزال بشئ على وجه الاقتضاء لفعله يسمى امرا
او لتركه يسمى نهيا وعلى هذا القياس فان قلت هل كلام الله تعالى بقصد
او بغير قصد فالجواب كلام الله تعالى يطلق تارة على النفسي القديم فهذا
غير مقصود لانه قديم واجب والقصد انما يكون بالارادة وهي لا تتعلق
بواجب وتارة يطلق على اللفظي الحادث فهذا مقصود قطعا
والارادة تتعلق به فائدة اكمل الموجودات من حيث الوجود ما كانت له
الوجودات الاربعة ولذا جاء القران مشتملا عليها وهي الوجود في الاعيان
والوجود في الاذهان والوجود في اللسان والوجود في البنان اي
الكتابة بالاصابع فالوجود الاول هو الوجود الذاتي والحقيقي وسائر
الوجودات انما هي باعتبار الدلالة والفهم وبهذا تعرف ان التلاوة
غير المتلو والقراة غير المقرو والكتابة غير المكتوب لان الاول
من كل قسمين من هذه الاقسام حادث والثاني منهما قديم لانها يزل
واعلم ان القران يطلق على الكلام النفسي وعلى النظم المتلو الحادث
اطلاقا حقيقيا لا مجازا خلافا لمن زعم ذلك لان المجاز يصح نفيه ومن
نفى اية من القران كفر واعلم انه يمتنع على ما ذكر في شرح المقاصد ان يقال
القران مخلوق مرادا به اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم
باتفاق السلف قلت قيده بعضهم بغير مقام البيان والتعليم واما
مثل قولي ونطقي القران مخلوق فمذهب البخاري والاكثرين من المتاخرين
جوازه وهو الراجح خلافا للهذلي واعلم ان وزن القران على ما قاله
البرهان اللقاني فعلان بمعنى مفعول من قراة الشيء قرانا اذا جمعته او من
قراة الكتاب قراة وقرانا تلوته لانه مجموع ومتلو واما تعريفه فقال
الجلال السيوطي هو الكلام المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز
بسورة منه والسورة الطائفة المترجمة توقيفا واقلها ثلاث ايات
والاية طائفة من كلمات القران متميزة بفصل ثم منه فاضل وهو كلام

الله

٢٠

الله في الله ومفضول كلامه في غيره وتحرم قراءته بالعجمية وبالمعنى
وتفسيره بالراي لا تاويله فان قلت ما كيفية تلقي جبريل عليه السلام
للوحي فالجواب كما قال الجلال السيوطي ما اخرجه ابن ابي زمانين
في كتاب السنة عن كعب قال اذا اراد الله تعالى ان يوحي امرا جاء اللوح
المحفوظ حتى يصفق جبهة اسرافيل عليه السلام فيرفع راسه فينظر
فاذا الامر مكتوب فينادي جبريل عليه السلام فيلبيه فيقول
قد امرت بكذا فيهبط جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه
وسلم فيوحي اليه وقد انتهت بحمد الله وحسن عونه صفات المعاني
وحاصلها انها تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشئ وهي
الحيوة وقسم يتعلق بالممكنات تاثيرا وهي القدرة والارادة وقسم
يتعلق بجميع الموجودات انكشافا وهو السمع والبصر وقسم يتعلق
بجميع اقسام الحكم العقلي انكشافا ودلالة وهو العلم والكلام وبالجملة
فكل الصفات المتعلقة يصح تعلقها بانفسها وبغيرها حتى القدرة
والارادة على ما نقله الامام البخاري في شرح العقائد حيث قال
وذهب جماعة من العلماء الى ان كل صفة من صفاته تعالى تفعل فعل
اخواتها فيغنيها عن كل ما ينشا عن الاخر تمييزا لصفاته العلية عن
صفات المخلوقين وممن ذكره من بعض شراح السنوسية انتهى قلت
ويشهد لهم ما نقله العلامة الغنيمي عن السيد في شرح المواقف حيث
قال ان للقدرة تعلقين تعلقا معنويا قديما لا يترتب عليه وجود
المقدور وتعلقا حادثا يترتب عليه وجود المقدور بالفعل و
كذا قيل بمثله في الارادة حيث كان كذلك فلم لا يجوز تعلق القدرة
والارادة بالواجب والمستحيل تعلقا معنويا قديما لا يترتب عليه
وجود الاثر بعد العدم وقال العلامة البكي في شرح الحاجبية حين
تكلم على القدرة والارادة المفيد لكل ذي حقيقة عين تلك الحقيقة
حتى المحال ان كانت لحقيقة وهي صورته الوهمية فهو المفيد لها والمقتضي
لها تلك الصورة الوهمية والمجلي لها واذا كان كذلك فهو القادر على
كل شيء حتى المحال ومن هنا ننتبه لنكتة وهي ان المحال مقدور من حيث
تحصيل صورة وهمية واستحالتها في ضمير الذاكر لها ذلك من اثر القدرة
قطعا والمحال مقدور من حيث الذهن لا من حيث الخارج فاذا الذهن اوسع

من الخارج لانه قد انجلا فيه ما ليس له انجلاء في الخارج فاذا كل من له انجلاء
في الخارج له انجلاء في الذهن من غير عكس انتهى والله الموفق فافهم
واعلم ان بين متعلق القدرة والارادة وبين متعلق السمع والبصر
عموم وخصوص من وجه يجتمعان في الممكن الموجود وتنفرد القدرة
والارادة بالممكن المعدوم وينفرد السمع والبصر بالموجود الواجب
وبين متعلق القدرة والارادة والعلم والكلام عموم وخصوص مطلقا
فالعلم والكلام يشتركان مع القدرة والارادة في الممكن مطلقا وينفرد
ان بالواجب والمستحيل وبين متعلق السمع والبصر والعلم والكلام
عموم وخصوص مطلقا يشترك الجميع في الواجب والجائز الموجود و
ينفرد العلم والكلام بالممكن المعدوم والمستحيل وبين متعلق القدرة
والارادة والسمع والبصر ومتعلق العلم والكلام عموم وخصوص
مطلقا فالعلم والكلام يشاركان القدرة والارادة في الممكن ويشاركهما
السمع والبصر في الموجود الواجب والجائز ويزيدان على القدرة و
الارادة بالواجب والمستحيل ويزيدان على السمع والبصر بالمستحيل
والممكن المعدوم وانما اقتصر المولف نفعنا الله به في العقيدة على
هذه السبع ولم يعد الصفة الثامنة التي هي الادراك لوجود الخلاف فيه
وقد تقدم الكلام عليه فانظره ان شئت خاتمة نسئل الله حسنها
اعلم ان ما وعد الله تبارك وتعالى فلا بد من وقوعه على نحو ما وعد به
اي وعده حق وقوله صدق واما وعيده فهو عند بعضهم لا بد من
نفوذه ايضا واحتج بان الوعيد خبر وخبر الله صدق فلا بد من نفوذه
ووقوع المخبر عنه على وفقه اذ الخلف والكذب عليه محال والاخبار
بالشيء على خلاف ما هو به خلف غير ان الوعيد يتعلق بالعصاة تعلقا
عاما من جهة الصيغة وهو قابل للتخصيص بدليل قوله تعالى ان الله لا
يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ثم شرع في القسم
الرابع من الصفات العشرين فيما هو كالنتيجة لما قبله وهو الصفات
المعنوية فقال ثم يجب له تعالى سبع عطف على قوله قبله ثم يجب له تعالى
سبع صفات تسمى صفات المعاني لا على ما قبله لان محل كون الصحيح العطف
على الاول عند تكرار المتعاطفين ما لم يكن العطف بحرف مرتب كما افاده
ابن الهمام ولان المولف رحمه الله تعالى قد اعاد العامل في الجملة التي قبل

هذه

هذه وقطعها عما قبلها حيث قال ثم يجب ولم يقل ثم سبع صفات الخ وقد
حذف التاء لان المعدود مونث وهو صفات جمع صفة قال العلامة الغنيمي
وهو غير متعين لان المعدود هنا محذوف وعند حذفه يجوز الامران
تسمى صفات معنوية بياء النسبة الى المعنى والواو مقلوب من الالف لان
الالف الاصلية في باب النسب تقلب واوا اذا كانت رابعة وثاني الكلمة
ساكن نحو ملهوي ومعنوي في النسبة الى ملهى ومعنى وهي ملازمة
كملازمة الاعراض للاجرام ولا خفاء في الملازمة اذ لا يوجد عالم الا والعلم
قايم به وكذلك في غيره للسبع الاولى المسماة صفات المعاني ولا شك
ان قيام صفات المعاني بذاته توجب له تعالى احوالا زائدة على قيامها به
لا تثبت عند عدمها وهذا مذهب القاضي وامام الحرمين وجماعة
وحقيقة الحال صفة اثبات تقوم بموجود ليست معدومة ولا موجودة
بل هي واسطة بين الوجود والعدم ودليلهم على قيامها ان العلم مثلا
لو لم يكسب محله منه بشيء لما كان فرق بين ذلك المحل وبين غيره مما
لم يقم به علم لان المدرك على هذا التقدير العلم لا محله وذهب الشيخ الاشعري
الى نفي الاحوال وعليه اكثر المتكلمين فلا معنى لكون الذات مثلا عالمة عندهم
الا انه قام بها العلم متعلق بذلك الشيء وليس ثم معنى ثالث يقوم بالذات
ليس بموجود ولا معدوم وهي كونه تعالى قادرا لازم لقيام القدرة بالذات
ومريدا لازم لقيام الارادة بالذات وعالما لازم لقيام العلم بالذات
وحيا لازم لقيام الحيوة بالذات وسميعا لازم لقيام السمع بالذات
وبصيرا لازم لقيام البصر بالذات ومتكلما لازم لقيام الكلام بالذات
وهذا على راي مثبتي الاحوال واما على راي من لا يثبتها فقادر عنده عبارة
عن قيام القدرة بالذات ومريدا عبارة عن قيام الارادة بالذات وعالما
عبارة عن قيام العلم بالذات وحيا عبارة عن قيام الحيوة بالذات وسميعا
عبارة عن قيام السمع بالذات وبصيرا عبارة عن قيام البصر بالذات
ومتكلما عبارة عن قيام الكلام بالذات واعلم ان الحال لا يوصف بالوجود
استقلالا ولا تبعا وانما يوصف بالثبوت على ما مر وبقي ان المص قرر
في شرح الكبرى ان صفات المعاني واجبة لذاتها لا لغيرها ورد على
الخصم فهل يقول كذلك في الصفات المعنوية او يقول انها واجبة للذات
العلية قال الشيخ يس والاقرب لقولهم ان الاتصاف بالمعنوية فرع

الاتصاف بالمعاني وان المعاني علل وان كان التعليل ليس على ظاهره لان
المعنوية واجبة للمعاني لا لذاتها ولا للذات العلية فتامل واعلم ان من
خصائصه سبحانه انه لا يشغله ما يبصره عما يسمعه ولا ما يسمعه عما يبصره
بل يحيط علما بالمسموعات والمبصرات من غير سبقية ادراك باحدى الصفتين
عن الاخرى فلا يشغله شان عن شان واعلم ان كونه تعالى قادرا مريدا
عالما الى غير ذلك معلوم من الدين بالضرورة فمن جحد منه شيا فقد
كفر قال الشيخ البخاري في شرحه للعقايد النسفية قلت وانما الخلاف
بين العلماء في ثبوت الحال وعدمه لا في كونه قادرا مريدا الخ لانه ضروري
كما تقدم ولما فرغ من ذكر الصفات العشرين الواجبة له تعالى احد اقسام
الحكم العقلي الثلاثة شرع في الحكم الثاني وهو ما يستحيل في حقه تعالى فقال
ومما يستحيل الواو للاستيناف ومن هذه للتبعيض والا فالمستحيلات
في حقه تعالى لا نهاية لها كالكمالات لا نهاية لها فما علمناه من الكمالا ت
بعض ويقابله من المستحيلات مثلها وما لم نعلم من الكمالات فنعلم من
المستحيلات مثلها لا نعلمها والسين والتاء للطلب اي طلب الشارع من
المكلف ان ينفي المستحيلات عن الله تعالى والحق يطلق على امور منها
الحقيقة ومنها القوي والفعل الواجب والمناسب هنا الاولى والاضا فة
بيانية اي ما يستحيل في حقيقة ذاته تعالى و في بمعنى اللام كما في قوله
عليه الصلاة والسلام دخلت امراة النار في هرة اي لاجلها وتعالى تنزه
وتقدس عن كل امر لا يليق بجلاله وعشرون يحتمل ان يكون مبتدا و
يكون الخبر مقدرا بعده اي واجبة ولك ان تقول مقدرا قبله في المجرور
ويحتمل ان يكون خبرا والمبتدا محذوف تقديره هي عشرون صفة
تمييز قال الشبراخيتي الصفة هي المراد فمن المعنى وهو كل ما لا يقوم بنفسه
واطلاق الصفة على المستحيل مجاز لانه عدم والصفة عبارة عن المعنى
القايم بالموصوف وهي اضداد جمع ضد وهو لغة عبارة عن كل مناف فكل
صفة تنافي الاخرى فهي ضد لها وفي الاصطلاح انما يستعمل اذا كان
وجوديا كالمعاني مع اضدادها واما ان كان عدميا كالسلبية مع اضدا دها
فيقال فيه نقيض واطلاق الضد عليها بحسب وضع اللغة لان اهل
اللغة يطلقون الضد على مطلق المنافي واما في الاصطلاح فليست كلها
اضدادا بل بعضها نقيض وبعضها ضد كما تقف عليه ان شاء الله تعالى

العشرين

٣٢

العشرين الاولى الواجبة البينة اللازمة للعقل معانيها بالبراهين
الاتية كالبينة على ما ادعاه وانواع المنافات على ما تقرر في المنطق اربعة
الاول تنافي النقيضين وهما ثبوت امر ونفيه ثبوت الحركة ونفيها
نفي الحركة وعين السكون والسكون ضد الحركة والثاني تنافي العدم و
الملكة وتعريفهما ثبوت امر ونفيه عما من شانه ان يتصف بالبصر معناه
ان ما يثبت هذا وينفي لمن كان من شانه ان يتصف بالبصر ونفي الحي
واما ما ليس من شانه ان يتصف بالبصر كالجمادات فلا يقال عند نفي
البصر عنه اعمى وان نظرت الى ما بين نفي البصر والعمى فتجد نفي البصر
اعم من العمى فيقال في كل من يقال فيه اعمى يقال فيه ليس ببصير ولا ينعكس
الا جزئيا قوله في تعريف العدم والملكة ثبوت امر ونفيه كالجنس في
التعريف يشمل النقيضين وقوله عما من شانه ان يتصف به فصل يخرج
به النقيضان وبقي التعريف لمعرفه والثالث تنافي الضدين وتعريفهما يفيها
المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا تتوقف معقولية
احدهما على معقولية الاخر كالبياض والسواد قوله الضدان معرف وقوله
هما المعنيان كالجنس في التعريف يشمل النقيضين والعدم والملكة والمتضا يفين
والخلافين وقوله الوجوديان فصل يخرج به النقيضان والعدم والملكة
وبقي المتضايفان والخلافان وقوله اللذان بينهما غاية الخلاف فصل يخرج
به الخلافان كالبياض مع الحركة وبقي المتضايفان وقوله لا تتوقف معقولية
احدهما على معقولية الاخر فصل يخرج به المتضايفان وبقي التعريف لمعرفه
قال المؤلف رحمه الله تعالى ومرادنا بغاية الخلاف التنافي بينهما بحيث لا
يصح اجتماعهما في محل واحد واحترزنا بذلك من البياض مع الحركة فانهما
امران وجوديان مختلفان في الحقيقة لكن ليس بينهما غاية الخلاف
التي هي التنافي لصحة اجتماعهما في محل واحد والرابع تنافي المتضايفين
وتعريفهما هما المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف وتتو قف
معقولية احدهما على معقولية الاخر كالابوة والبنوة قوله المتضايفين
معرف وقوله هما المعنيان كالجنس في التعريف يشمل اربعة النقيضين
والعدم والملكة والخلافين والضدين وقوله الوجوديان فصل يخرج
به النقيضان والعدم والملكة وبقي الخلافان والضدان والمراد هنا
بالوجود هو انهما ليسا بمعنى عدم كذا الا انهما موجودان في الخارج اذ من

المعلوم عند المحققين ان الابوة والبنوة امران اعتباريان لا وجود لهما
في الخارج عن الذهن وقوله الذاتان بينهما غاية الخلاف فصل يخرج به الخلا
كالكلام مع القعود وقوله وتتوقف معقولية احدهما على معقولية الاخر
فصل يخرج الضدان وبقي التعريف لمعرفة واورد على هذا القيد لزوم الدور
بتوقف كل منهما على الاخر واجيب بان دور معية كتوقف وجود الجوهر على و
جود العرض وبالعكس للتلازم الذي بينهما عقلا فليس بمحال بل هو واجب
وهذا هو المراد في تعريف المتضايفين والمحال دور التقدم الذي يستلزم
تقدم الشي على نفسه وتاخره عنها كتقدم العلة على معلولها اذ يستحيل كون المعلول
علة لعلته هذا على ما تقرر في علم المنطق واما على ما تقرر في علم الاصول فانواع
المنافات عندهم اثنان فقط استغنوا بالضدين عن المتضايفين واستغنوا
بالنقيضين عن العدم والملكة وذلك عندهم بالسبر العقلي وبيانه ان
نقال المعلومات في العقل لا يخلو اما ان يمكن اجتماعهما اولا واما ان
يمكن ارتفاعهما اولا فان امكن اجتماعهما وارتفاعهما فهما الخلافان
كالكلام والقعود ولا مدخل لهذا القسم هنا وانما اداه اليه السبر العقلي
الثاني وهو ما لم يمكن اجتماعهما اما ان لا يمكن مع ذلك ارتفاعهما اولا
فان لم يمكن اجتماعهما ولم يمكن ارتفاعهما فهما النقيضان وفي معناهما
العدم والملكة لا يمكن اجتماعهما حتى يكون الجرم متحركا ساكنا او يكون
اعمى بصيرا ولا يمكن ارتفاعهما حتى لا يوصف بهما لكن لا بد من احدهما وان
امكن مع ذلك ارتفاعهما اي مع كونهما لا يجتمعان لا يخلو اما ان تتوقف
عقلية احدهما على عقلية الاخر اولا فان توقفت عقلية احدهما على عقلية
الاخر فهما المتضايفان وان لم تتوقف فهما الضدان وبالله تعالى التوفيق
قال الشيخ شهاب الدين القرافي قال العلما وحصر المعلومات في هذه
الاربع حتى لا يخرج منها شي الا ما تفرد الله وتفرد به فانه ليس ضد الشي
ولا نقيضا له ولا مثلا ولا خلافا لتعذر الرفع وهو عام في ذاته تعالى
وصفاته لتعذر رفعها ولانه لا سبب لوجوب وجودها ولما كانت هذه
المحالات منفيات للواجبات كان عددها كعددها وترتيبها كترتيبها
الاول من المحالات للاول من الواجبات والثاني للثاني والثالث للثالث
والرابع للرابع الى اخرها فقال **وهي** اي اضداد العشرين تنقسم الى اربعة
اقسام القسم الاول العدم فقط وهو عبارة عن لا شي وهو ضد الوجود

لغة نقيض اصطلاحا بل التحقيق انه مساو للنقيض لان نقيض الوجود انه لا
وجود والعدم مساو لقولك لا وجود لان المساوي للنقيض نقيض على احد
القولين وينقسم العدم الى ثلاثة اقسام واجب كعدم الاعراض وجائز كعدم
الاجرام ومستحيل كعدم الباري عز اسمه والقسم الثاني خمس صفات وهي
الحدوث ضد القدم لغة مساوي للنقيض اصطلاحا وهو الوجود بعد
العدم والصفة الثانية من الخمسة المستحيلة على الله تعالى **طرو العدم**
بمعنى الفنا ضد البقا لغة مساو للنقيض اصطلاحا وهو العدم بعد الوجود
ويلزم من نفي العدم عنه تعالى مطلقا سابقا كان او لاحقا نفي حدوثه
وطرو العدم عليه فعطفهما اذا عليه من عطف الخاص على العام وهذا بناء
على ان الالف واللام للاستغراق واما اذا بنينا على ان الالف واللام اسم
للحقيقة فيكون عطف الحدوث وطرو العدم على العدم من عطف اللازم
على الملزوم وبيانه ان حقيقة العدم اعم من كل فرد من افرادها ولازمة
له في الثبوت وافرادها السابق واللاحق والمستمر وهو الذي ثبت للمستحيلات
والجائزات التي اراد الله بقاها في العدم واستحالة الحقيقة ملزومة
لاستحالة كل فرد من افرادها لما علم ان استحالة اللازم تؤذن باستحالة
الملزوم فثبت لنا ان عطف الحدوث وطرو العدم على العدم من عطف
اللازم على الملزوم ولاجل اختلاف النظر في الالف واللام نوع المؤلف
رحمه الله تعالى العطف في شرحه حيث قال من عطف الخاص على العام واللازم
على الملزوم **والصفة الثالثة من الصفات المستحيلة عليه تعالى المماثلة**
للحوادث ضد المخالفة للحوادث لغة مساو للنقيض اصطلاحا لان
نقيض المخالفة ليس مخالفة والمماثلة مساوية لقولك ليس مخالفة وحقيقة
المثلين هما الامران المتساويان في جميع صفات النفس فيما يجب ويستحيل
ويجوز وهي التي لا تعقل حقيقة الذات بدونها وهذا الحد ظاهر فيما نقله
في التبصرة عن الاشاعرة ولا يظهر حمله على ما نقله السعد وقال التجوذي
في حاشية شرح الكبرى ان هذا مذهب الفلاسفة وبعض المتكلمين
وعليه جرت المناطقة في جعلهم الحيوان جنسا وما تحته انواعا مختلفة
بالحقايق وجمهور المتكلمين على انها كلها متماثلة وانما تميزت بامور
عرضية ولهذا صح مسخ الانسان قردا ونحوه والا فلا يجوز تبدل الحقايق
واختلاف الاجناس كان يصير الجوهر عرضا والعرض جوهرا والحركة

سكوناً او اللون طعماً ونحو ذلك والحوادث جمع حادث والحادث المتجدد
بعد عدم وهو المعبر عنه عندنا بالعالم وهو منحصر في الاجرام والاعراض و
تلازمها عشرة انواع ذكر منها ثمانية وبقي المحاذات والارتسام في الخيال
وكلها مفسرة لمعنى المماثلة المستحيلة في حقه تعالى والى تفصيلها وبيان
معانيها اشار بقوله **بان يكون** تعالى **جرماً** مركباً كالجسم او بسيطاً كالجوهر
الفرد وعبر بالجرم ليشمل المركب وغيره والجسم اخص والاخص ينحصر في الاعم
والاعم يحمل على الاخص والكلية تدخل على الاخص فتقول كل جسم جرم ولا
عكس وتقول بعض الجرم جسم اذا تركب وبعض الجرم ليس بجسم اذا لم
يتركب ثم فسر الجرم فقال **اي تاخذ ذاته العلية قدراً من الفراغ** هذا
تفسير للجرم كان سائلاً سأل عن حقيقة الجرم فقال الجرم ما شغل فراغاً
اي خلاء بحيث يجوز ان يتحرك فيه او يسكن قابلا للاعراض اي الصفات
الحادثة من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ونحو ذلك وهذا
الفراغ هو التحيز الذي هو الممانعة وهذا يختص بالجرم الكثيف اذ هو
الذي يمنع غيره ان يحل في حيزه واما الاجسام الشفافة فلا تمانع
بينها بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ان لله تعالى ملكاً ملأ ثلث الكون
وملكاً ملأ ثلثي الكون وملكاً ملأ الكون كله **او يكون تعالى عرضاً**
يقوم بالجرم واجباً له العدم في الثاني من الزمان فلا يبقى له زمانين
وهذا هو النوع الثاني من العالم كالحركة والسكون والسواد والبياض و
عبر بالعرض ولم يعبر بالصفة لان العرض اخص من الصفة والصفة تكون
في الحادث وفي القديم والعرض ينفرد بالحادث اولانه حين ذكر الجرم
وذكر ما يناسبه لكنه ليس بعرض فلا يكون مماثلاً وانما استحال ان
يكون عرضاً لان الله تعالى يجب اتصافه بصفات المعاني فلو كان عرضاً
لزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال وايضا فان هذا الجرم الذي قام به لا يخلو
اما ان يتصف بكل ما اتصف به العرض القائم به اولا فان كان الاول لزم ان
يكون الهاً وبرهان الوحدانية ينفيه وان كان الثاني لزم قيام الصفة
بمحل ولا يتصف ذلك المحل بحكم ذلك الصفة وهو محال **او يكون تعالى في**
جهة للجرم هذا شروع منه في لوازمها لان الجهة من لوازم الجرم فيستحيل
ان يكون في جهة للجرم بان يكون فوق الجرم او تحت الجرم او يمين الجرم
او شمال الجرم او امامه او خلفه لانه لو كان في جهة للجرم لزم ان يكون

متحيزا وايضا لو كان في جهة لاحتاج الى من يخصصه بجهة دون اخرى فيلزمه
الحدوث وايضا فالجهة اما ان يكون اصغر منها او اكبر منها او مساوياً
وذلك يوجب تقديره تعالى فيحتاج الى المقدر فان قلت لو كان الاختصاص
بالجهة يوجب التقدير لكان العرض مقدراً فالجواب ان العرض ليس في
جهة بنفسه بل بتبعية الجوهر فلا جرم هو مقدر بالتبعية اذ لا توجد
عشرة اعراض الا في عشرة جواهر **او يكون له هو تعالى جهة** لانها من لوازم
الاجرام ففوق من عوارض عضو الراس وتحت من عوارض عضو الرجل و
يمين من عوارض عضو اليمين وشمال من عوارض عضو الشمال وامام من
عوارض عضو البطن وخلف من عوارض عضو الظهر ومن استحال ان
يتصف بها استحال ان يتصف بهذه الاعضاء ومن استحال ان يتصف
بها استحال ان يكون له جهة منها باطل ولو الزمها وهذه الجهات حادثة
بحدوث الانسان وقد نص العلما على ان الجهة لا تكون الا للعاقل وغير
العاقل لا جهة له فاذا قلنا عن يمين المسجد وعن يساره فانما هو بالنظر
الى العاقل فالحاصل ان كونه في جهة او الجهة له محال في حقه تعالى كما
سيجي ولا غرابة في هذا لوجود ذلك في حق بعض الحوادث كالليل و
النهار مثلاً فانهما ليسا في جهة ولا جهة لهما فاذا تعقلناه في حق
الحوادث فما لك في حق من بعد عن الاوهام **او يتقيد** اي يتخصص سبحانه
بمكان هذا ايضا من لوازم الجرمية اذ لو تقيد وجوده بمكان لكان جرماً
لان حقيقة المكان جوهر فهيئاً لتمكن جوهر اخر عليه فالعالم بفتح اللام
في جهة لا في مكان لما يلزم عليه ان لو كان في مكان من التسلسل وهو
محال **او زمان** الزمان ايضا من لوازمها معاً وايضا لو تقيد وجوده
بزمان لكان حادثاً تعالى خالق الزمان والمكان ان يتقيد بالزمان و
المكان **او تتصف ذاته العلية** اي الرفيعة **بالحوادث** التي هي الحركة و
السكون والاجتماع والافتراق والقيام والقعود والمشي والمجي والاكل
والشرب والنوم والراحة والتعب والشهوة والعقل والفطنة والزكا
والمعرفة الى غير ذلك مما لا يتصف به الا حادث وبالجملة فاتصافه تعالى
بالحوادث محال اذ لو اتصف تعالى بصفة حادثة لم تخل من ان تكون صفة
نقص او صفة كمال ان كان الاول لزم اتصافه تعالى بالنقص وهو محال
للزوم عجزه عن دفع النقص وان كان الثاني لزم النقص ايضا من حيث ان

الذات فاتها الكمال ازلًا وفوت الكمال نقص **او يتصف** اي ينعت سبحانه
بالصغر من لوازم الجرمية ايضا لان حقيقة الصغر ما قلت اجزاوه بالنسبة
الى ما فوقه **او الكبر** وهو ما كثرت اجزاوه بالنسبة الى ما دونه فالصغر
والكبر في حقه تعالى مستحيلان فاما قولهم الله اكبر ففسر بوجوه
قيل معناه اكبر مكانة ورفعة وشرفا وقيل اكبر من ان يدرك بالحواس
وقيل معناه الذي يصغر ويضمحل عند ذكره كل شيء **او يتصف تعالى با
لاغراض** المستحيلة عليه **في الافعال** الخفية **والاحكام** الشرعية
والعادية لما يوذن الغرض من الافتقار الذي لا يوجد لديه والغرض
وجود باعث يبعث الله تعالى على ايجاد فعل من الافعال او على حكم من
الاحكام من مراعات مصلحة تعود اليه او الى خلقه فان كان الاول
لزم النقص في ذاته من حيث ان كمال المصلحة قد فاته ازلا اذ الفعل ينافي
الازلي وفوت الكمال نقص وهو على الله محال وان كان الثاني لزم ان
يكون مراعات الصلاح والاصلح واجبة كما تقوله المعتزلة وهو باطل
فتعين ان افعاله جل وعز واحكامه كلها لا علة لها باعثة وانما هي
بمحض الاختيار وما راعى تعالى من مصالح الخلق فبمحض فضله فان قلت
لم لم يستغني باستحالة الجرمية عن هذه الامور كلها لان هذه كلها لوازمها
قلت قال سيدي يحيى انما لم يستغني باستحالة الجرمية عن هذه مخافة ان يتوهم
ان هذا اللزوم اعم والجرمية ملزوم اخص فلا يلزم حينئذ من نفي الملزوم
نفي اللازم فذكر هذه الامور كلها تنبيها على ان اللازم مساو للملزوم فيلزم
من نفي احدهما نفي الاخر وعطف المماثلة للحوادث على الحدوث وطرو العدم
من عطف اللازم على الملزوم اذ المماثلة للحوادث لازمة للحدوث وهو
طرو العدم من حيث ان ما ثبت حدوثه وطرو عدمه فهو مماثل للحوادث
واللازم هنا مساو للملزوم اذ يلزم ايضا من ثبوت المماثلة للحوادث
سبق وجوب العدم الذي هو معنى الحدوث وجواز لحوق العدم الذي
هو الفنا **و** الصفة الرابعة من الصفات المستحيلة في حقه تعالى **كذا
يستحيل عليه تعالى** انما عطف الكلام بكذا لطول الكلام في وجه المماثلة
لتعدد وجوهها فلو قال وان لا يكون قايما بنفسه لتوهم ان عدم القيام
بالنفس من وجوه المماثلة وهو باطل اذ عدم القيام بالنفس اعم من المماثلة
بدليل صدقه على الصفة القديمة وعلى الجوهر والعرض **ان لا يكون**

قايما

قائما بنفسه ضد القيام بالنفس لغة نقيض حقيقة في الاصطلاح لدخول
حرف السلب وهو لا والنفي يتسلط على نفي القيام واما القيام بالنفس فهو
واجب وحقيقة نفي القيام بالنفس عبارة عن الافتقار الى المحل والمخصص والمحل
هو الذات والمخصص بكسر الصاد هو الفاعل **بان يكون صفة يقوم بمحل**
اي ذات كما يقوم بها العرض **او يحتاج الى مخصص** اي فاعل كما يحتاج اليه
الجوهر قال سيدي يحيى عبارته هنا مليحة لانه يلزم من كون الشيء صفة افتقا
الى محل بدليل كمالاته تبارك وتعالى فانها لا يقال فيها انها تفتقر الى
المحل وانما يقال فيها انها قايمة بمحل وعطف نفي القيام بالنفس على المماثلة
من عطف العام على الخاص وذلك نفي القيام بالنفس والمماثلة اجتمعا في ذواتنا
وصفاتنا وانفرد نفي القيام بالنفس في صفات الله تعالى اذ الصفة لا تقوم
بنفسها **و** الصفة الخامسة من الصفات المستحيلة في حقه تعالى **كذا
يستحيل عليه تعالى** العطف هنا في قوله وكذا وما بعده كالعطف فيما قبله
وقد سبق عليه الكلام انفا **ان لا يكون واحدًا** ضد الوحدانية لغة نقيض
حقيقة في الاصطلاح لدخول حرف السلب وهو لا والنفي يتسلط على نفي
الوحدانية واما الوحدانية فهي واجبة وحقيقة نفي الوحدانية عبارة
عن التعدد في الذات والصفات والافعال **بان يكون مركبا في ذاته**
قابلا للانقسام كالاجسام **او يكون له** شريك **مماثل** مماثلة بوجه من
الوجوه **في** وحدة **ذاته او** في صفة من **صفاته او يكون معه** تعالى **في الوجود
مؤثرا** وشريك **في فعل من الافعال** بالتاثير مطلقا وما ينسب لغيره مجاز
لا محقق فالكلام الاول وهو قوله بان يكون مركبا في ذاته فيه الرد على
المجسمة القائلين بالتركيب والكلام الثاني وهو قوله او يكون له مماثل
في ذاته فيه الرد على المجوس الذين قالوا باثبات الهين مستقلين والكلام
الثالث وهو قوله او صفاته فيه الرد على النصارى القائلين بالوهية
عيسى لكونه اتصف باقنوم العلم والكلام الرابع وهو قوله او يكون معه في
الوجود مؤثر في فعل من الافعال فيه الرد على الفلاسفة والطبايعيين
والقدرية والمعتزلة وغيرهم وعطف نفي الوحدانية على نفي القيام بالنفس
من عطف الخاص على العام وذلك انهما يجتمعان في ذواتنا وصفاتنا وزاد
نفي القيام بالنفس في صفات الاله اذ الصفة لا تقوم بنفسها ولما فرغ الشيخ
رحمه الله من نقيض السلبية والنفسية اصطلاحا وضد لغة شرع في بيان

اضداد المعاني والمعنوية لغة واصطلاحا وهي سبع صفات وهي القسم الثالث
فبدا باستحالة ضد الاولى من المعاني فقال وكذا يستحيل ايضا عليه تعالى
العجز هو عبارة عن تعذر رجحان ولئن ما يمكن ايجاده وهو ضد القدرة لغة و
اصطلاحا لانهما وجوديان وبينهما غاية الخلاف ولا تتوقف معقولية احد
على معقولية الاخر عن ممكن وقع في بعض النسخ على بدل عن فقيل على بمعنى عن
على مذهب من يجيز نيابة بعض حروف الجر عن بعض وقيل حمل العجز على ضده
وهو القدرة لانها تتعدى بعلى وما اسمية صفة لممكن كانت اي ممكنا قدر
جرما او عرضا او غيرهما فيفيد عموم الممكنات ويحتمل ان تكون حرفية زائدة
لتاكيد التنكير فلو فرض عجزه على ممكن ولو قل للزم عجزه عن جميعها للقاعدة
المقررة ان القدرة على ممكن ما قدرة على جميعها والعجز على ممكن ما عجز عن
جميعها اذ نسبة الممكنات اليه تعالى نسبة واحدة ولا فرق بين ممكن
وممكن والصفة الثانية من اضداد المعاني المستحيلة في حقه تعالى ايجاد
شيء اي بعض من العالم اي كالكفر والمعاصي وغير ذلك مع كراهته لوجوده
او عدمه بل ما اوجدها الا واراده اذ يتعالى ان يقع في ملكه ما لا يريد
وهذا ضد الارادة المتعلقة بجميع الممكنات وهي الكراهة العقلية وهي
عبارة عن عدم الارادة وهي التي ارادها المص بقوله اي عدم ارادته
اي لوجوده او عدمه تعالى الله عن ذلك فلا يتاتى احدهما لتوقف تعلق
القدرة بهما على الارادة فيستحيل عليه تعالى ايجاد شيء من العالم واعدامه
مع ذلك فعلى ما فسر به الشيخ الكراهة العقلية يلزم ان يكون التنافي بينهما
وبين الارادة تنافي العدم والملكة وفسر الشيخ الكراهة بعدم الارادة احترازا
من الكراهة الشرعية فانه يجوز ان يكون المكروه كراهية شرعية مرادا لله
تعالى بل والمحرم ما وقع الا بارادة الله تعالى اذ لا ملازمة بين الامر والارادة
على مذهب اهل السنة بل بينهما عموم وخصوص من وجه كما تقدم او مع
الذهول هذا معطوف على قوله مع كراهته لوجوده اي ومما يستحيل في
حقه تعالى ايجاد شيء من العالم مع الذهول او مع الغفلة والذهول عدم
العلم بالشيء مع تقدمه والغفلة اعم من تقدم العلم وعدم تقدمه او بالتعليل
هذا ايضا يتعلق بايجاد شيء اي ومما يستحيل في حقه تعالى ايجاد شيء من
العالم بالتعليل وهو كون ذاته العلية علة لوجود شيء من الممكنات وعدمه
من غير ارادتها فيلزم من ذلك قدم الشيء لوجود اقتران العلة بمعلولها

كتحريك الخاتم مع تحريك الاصبع من غير قصد المحرك مثلا او بالطبع وهو كون
ذاته العلية موثرة في شيء من الممكنات بالطبع من غير ارادتها له والفرق
بين الايجاد على طريق العلة والايجاد على طريق الطبع ان الايجاد على طريق
العلة لا يتوقف على شرط ولا انتفاء مانع والايجاد بطريق الطبع يتوقف
عليهما ولا يلزم من اقتران الطبيعة بمطبوعها كاحراق النار مع الحطب لانه
قد لا يحترق بالنار لوجود مانع كبلل او تخلف شرط كعدم مماسة النار له
ووجه منافاة هذه الامور للارادة ان الكراهية تستلزم نفي الارادة
والذهول والغفلة يستلزم نفي العلم المستلزم نفي الارادة لان الارادة
هي القصد الى تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه والقصد الى ما يجهل محال
وكذا التعليل والطبع يستلزمان قدم العالم لان علته وطبيعته قديمة
والقديم لا يقصد بالايجاد لانه موجود لان تحصيل الحاصل محال والصفة
الثالثة من اضداد الصفات المعاني المستحيلة في حقه تعالى وكذا يستحيل
ايضا من آض يئيض اذا رجع والكلام في عطفه لكذا وزيادة ما هنا كالكلام
فيما سبق عليه تعالى الجهل ال في الجهل للاستغراق اي جهل كان مركبا
او بسيطا وهو ضد العلم لغة واصطلاحا هذا اصل اهل السنة وحقيقة
الجهل المركب اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه والجهل البسيط عبارة عن
عدم ادراك امر من الامور فعلى هذا يلزم ان يكون التنافي بين الجهل
البسيط وبين العلم تنافي العدم والملكة وسياتي الكلام عليه وما
في معناه اي الذي في معنى الجهل وهو الشك والظن والوهم والتشكيكات لا
لا ينكشف بها المعلوم على ما هو به وكذا كون العلم ضروريا او نظريا او
بديهيا فان هذا كله في معنى الجهل لان العلم النظري يسبقه الجهل بمعلوم
يتعلق بالجهل وما نكرة موصوف بها والمعلوم ما شانه ان يعلم وهو كل
واجب وجائز ومستحيل والصفة الرابعة من اضداد الصفات المعاني
المستحيلة في حقه تعالى الموت ضد الحيوة لغة واصطلاحا لقوله تعالى
خلق الموت والحيوة وحقيقة الموت عبارة عن وجود اعراض الموت
بعد قطع اعراض الحيوة والصفة الخامسة من اضداد صفات المعاني
المستحيلة في حقه تعالى الصمم ضد السمع لغة واصطلاحا وحقيقة الصمم
هو عبارة عن غيبوبة موجود ما من الموجودات عن صفة السمع والصفة
السادسة من اضداد صفات المعاني المستحيلة في حقه تعالى العمى ضد البصر

لغة واصطلاحا وحقيقة العمى هو عبارة عن غيبوبة موجود مانع الموجودات
عن صفة البصر والصفة السابعة من اضداد الصفات المعاني المستحيلة
في حقه تعالى البكم ضد الكلام لغة واصطلاحا وحقيقة البكم هو عبارة
عن عدم الكلام بوجود آفة وفي معنى البكم كون كلامه بالحروف والاصوات
والسكوت لان ذلك كله من خواص الحوادث وهذه كلها اضداد عند
اهل السنة لان المحل الذي يقبلها ان لم يتصف بها يتصف بضدها
ولا يخلو عنها او عن ضدها فلا يقال الجهل عبارة عن نفي العلم الى اخرها فافهم
ولا يقال لاي شيء نبه المؤلف نفعنا الله به على استحالة الموت وما بعده
مع ان هذه نقائص بالنسبة الى المخلوق فكيف بالخالق جل وعلا فلا
يتوهم اتصاف الباري بها لانا نقول يصح نفي النقائص عنه تعالى ولو لم
يتوهم اتصافه تعالى بها بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في الدجال انه
اعور وان ربكم ليس باعور وقوله صلى الله عليه وسلم انكم لا تدعون
اصم ولا اعمى ولا ابكما الحديث وفي الحديث تنبيه على ان نفي النقص عنه
تعالى كمال ولو لم يتوهم والقسم الرابع اضداد الصفات المعنوية
الواجبة وهي واضحة اي ظاهرة بينة من هذه السبع المستحيلة
فانك اذا عرفت اضداد صفات المعاني عرفت اضداد الصفات
المعنوية منها فضد كونه قادرا كونه عاجزا وضد كونه مريدا كونه
كارها وضد كونه عالما كونه جاهلا وضد كونه حيا كونه ميتا وضد
كونه سميعا كونه اصم وضد كونه بصيرا كونه اعمى وضد كونه متكلما كونه
ابكما والحاصل ان المعنى الوجودي يضاد المعنى الوجودي واللازم
يضاد اللازم وبالله تعالى التوفيق ولما فرغ المؤلف رحمه الله تعالى
من ذكر الواجبات والمستحيلات شرع في ذكر ما يجوز في حقه تعالى فقال
واما الجائز اسم فاعل من جاز وجوده اذا امكن وهو بهمزة مخففة مبدلة
من واو اذ اصل ماضيه جوز لانه من الجواز وتقرر في التصريف في ابدال
الهمزة من الواو ومن الياء في اسم الفاعل مما اعل عينه في حقه تعالى اي
بالنسبة اليه تعالى لان الجائز بالنسبة الى غيره تعالى يطلق على معان
وهذه الترجمة بما يجوز في حقه تعالى اولى من قول امام الحرمين ما يجوز
على الله تعالى لايهامه ان تعالى ان يتصف بصفة جائزة والله تعالى لا يتصف
الا بالواجب والجائز انما يتطرق الى فعاله من حيث انها متعلقة لبعض

صفاته

صفاته ولا يتطرق الى ذاته ولا الى صفة من صفاته بوجه من الوجوه ثم عرف
الجائز بقوله ففعل كل ممكن لقبوله ما يصح في العقل من وجوده وعدمه ذاتا
كان او فعلا اختياريا او غيره اخص او غيره والكل هنا من باب الكلية اي
كل فرد من افراد الممكن او تركه يعني على البدلية واما فعل جميعها في آن
واحد فمحال وليس بجائز لما يلزم عليه من دخول ما لا نهاية له لعدده
في الوجود وعطف الترك على الفعل بناء منه على ان الترك ليس بفعل لان
العطف يقتضي المغايرة واما ان قلنا انه فعل على الصحيح كما تقدم فيكون
تاكيدا مع قوله ففعل كل ممكن ويدخل في قوله ممكن الثواب والعقاب
والصلاح والاصلح للخلق وارسال الرسل الى العباد وقبول التوبة ورؤية
المخلوق للخالق في الجنة والبعث لعين هذا البدن لا لمثله وجميع الاحوال
الاخروية الى غير ذلك مما هو مفصل في كتب الائمة فان هذا كله لا يجب منه
شيء على الله ولا يستحيل بل وجودها وعدمها بالنسبة اليه سواء وانما
فعل ذلك تفضلا منه تعالى على عبيده لانه لا حق لاحد عليه في استحقاق
ثواب على الطاعة لانه لا يعود له نفع بطاعة احد وايضا فالطاعة خلق
الله تعالى وليس للعبيد فيها الا الاكتساب ولا اثر له فيها وكل ما اخبر به
الشارع واخبر به من ثواب وعقاب فانما هو جائز في العقل يصح وجوده
وعدمه قبل مجيء الشرع اما بعد مجيئه فهو واجب بالشرع لا بالعقل
وبالله تعالى التوفيق ولما انقضى كلامه رحمه الله تعالى على عد الا
قسام الثلاثة الواجبات والمستحيلات والجائزات مجردا عن الادلة
اتبع ذلك بذكر الادلة اولا ولا ارتفاعا عن محل التقليد المختلف
فيه الى محل المعرفة وهي الجزم المطابق للدليل المتفق على ايمان صاحبه
فبدا ببرهان وجود الله تعالى فقال اما كلمة فصل واخبار ويقال فيها
كلمة تفصيل ويقال فيها كلمة افتتاح والمعنى واحد وتضمن معنى مهما
كانه يقول مهما يكن من شيء في دار الدنيا فحدوث ذلك الشيء دليل على
وجود الله تعالى برهان وجوده الواجب له تعالى المستحيل عدمه
حدوث العالم وهو كل ما سوى الله تعالى وسمي بذلك لان الناظر فيه
نظرا صحيحا يحصل له العلم بوجود الله تعالى وصفاته وهذا كما يسمى الطابع
لما يطبع به والخاتم لما يختم به فلانه لو لم يكن له اي للعالم محدث اي
فاعل احدثه بل للانتقال من المفهوم الى المنطوق والذي هو اقوى وابلغ

في الدلالة كانه يقول لو لم يكن له محدث مطلقًا او حدث بنفسه ومثل هذا
الاضراب في الانتقال الى ما هو ابلغ واقوى قول المؤلف في صغرى الصغرى
بل يكون وجوده ح مستحيلا وقوله في هذه العقيدة بل ذلك مما يزيد فيها
ويحتمل ان يكون لفظ بل للابطال وذلك لانه لما قال لو لم يكن محدث
واراد بالحدث المباين للحوادث للدلالة سياق الكلام عليه ويحتمل ان
يكون حدث لنفسه ابطل ان يكون احدث لنفسه قال بل حدث لنفسه
كانه يقول لو لم يكن له محدث مباين وحدث لنفسه لزم كذا وكذا بل
حدث لنفسه يريد وجد لنفسه من غير محدث لانه لو وجد لنفسه
لما يلزم عليه من كونه فاعلا مفعولا لزم ان لو وجد لنفسه ان يكون
احد الامرين يعني بهما الوجود والعدم المتساويين في قبول العالم لهما
عقلا واليه ذهب كثير من المحققين وذهب اخرون الى ان العدم بر اولا
لاصالته فيه وعدم افتقاره الى تسبب وايا ما كان فالترجيح بلا مرجح
محال كما اشار اليه بقوله مساويا لصاحبه اي لعدم من جهة القبول
المذكور راجحا عليه اي على عدمه لتحقق العالم بالوجود بلا سبب اي
مرجح وهو اي الرجحان بلا مرجح محال لا يتصور في العقل بوجه من الوجوه
ولم ير في العقلاء من قال ليس للعالم رب يستند اليه ويصدر عنه وجود
الخلق نعم اختلف ائمتنا هل العلم بوجوده تعالى ضروري واليه ذهب
الامام فخر الاسلام او نظري واليه ذهب امام الحرمين وجماعة وهو الحق
الا انه بنظر قريب لا يفتقر الى كبير تامل ومن لوازم حدوث العالم حدوث
اختصاص كل فرد من افراده ايضا بزمان ومكان ومقدار وصفات وجهات
وكل من هذه الخمسة ايضا برهان على وجوده تبارك وتعالى لانه لو وجد لنفسه
لزم منه ما تقدم من الرجحان بلا مرجح وذلك ايضا محال فائدة ان الاولى
استدلال على اربعة اقسام الاول الاستدلال بالحادث على القديم كالاستدلال
بحدوث العالم على وجود الله تعالى واليه اشار المؤلف نفعنا الله به بقوله
اما برهان وجوده تعالى فحدوث العالم والثاني الاستدلال بالحادث على
الحادث كالاستدلال بحدوث الاعراض على حدوث الاجرام واليه اشار
المؤلف بقوله ودليل حدوث العالم ملازمته للاعراض الحادثة والثالث
الاستدلال بالقديم على القديم كالاستدلال بقدم ذاته على قدم صفاته
واليه اشار المؤلف بقوله اما برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام

فالكتاب

فالكتاب والرابع الاستدلال بالقديم على الحادث وهو مذهب الصوفية
الثانية يحكى ان الامام فخر الاسلام مر بامراة في جماعة من الناس فقال الناس
للمراة هذا الرجل يقيم على وجود الله الف دليل فقالت لهم لو عرف ما اقام عليه
دليلا واحدا واعلم ان حقيقة البرهان هو الدليل المركب من مقدمتين قطعيتين
ضرورية في نفسها ومنتهية في الاستدلال عليهما الى علم ضروري فمثال
المقدمتين الضروريتين ابتدا كقولك الواحد نصف الاثنين وكل ما كان
نصف الاثنين فهو ربع الاربعة ينتج الواحد ربع الاربعة ومثال المقدمتين
النظريتين قولك العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ينتج العالم لا بد
له من محدث والبرهان اخص من الدليل لان البرهان لا يكون الا عقليا بخلاف
الدليل فانه يكون نقليا وعقليا والبرهان يقال فيه الدليل ونفس الدليل
ووجه الدليل والوجه الذي يدل منه الدليل فالدليل العالم ونفس الدليل
حدوثه ووجه الدليل افتقاره الى موجد اوجده والوجه الذي يدل منه
الدليل استحالة وجوده بدون موجد والبرهان مشتق من البرة الذي هو
القطع تقول العرب برهت العود يعني اذا قطعته وقيل مشتق من البرهة
الذي هو البياض تقول العرب امراة برهاء يعني بيضاء وقيل مشتق من
البرهنة ولما ذكر المؤلف رحمه الله ان حدوث العالم دليل على وجوب
وجوده تعالى ذكر دليل حدوث العالم فقال ودليل حدوث العالم اي
اجرام العالم ففي كلامه حذف والتقدير حدوث اجرام العالم والا لزم الا
ستدلال على الشيء بنفسه لان المؤلف استدل على حدوث الاجرام بحدوث
الاعراض والمراد بالدليل ما كان قطعيا منه بقرينة ان المطلوب في المقام
اليقين فهو عام واريد به الخصوص ملازمته للاعراض الحادثة التي لا
تبقى زمانين المفتقرة الى الاجرام لتقومها بها والى المخصص اي الفاعل لها من
حركة وهي انتقال الجرم من حيز الى اخر وسكون وهو ثبوت الجرم في الحيز
وغيرهما وهو الاجتماع والافتراق ومما هو مرئي كالالوان ومما هو معقول
كالحيوة والحواس الخمسة واضدادها وكل عرض في وقت يعقبه عرض
اخر في الوقت الثاني اما مثله لتبقى صورته الحاصلة منه ومما تلزم حال
بقاء صورته وهكذا واما ما يقرب منه نموا وتلاشيا واما ما يخالفه في
حال انعدامه وكل هذا الاعراض حادثة والاجرام ملازمة لها وملازم
الحادث حادث يعني ان الاجرام الملازمة للاعراض الحادثة حادثة مثلها

واقتصر المؤلف على الحركة والسكون لان معرفة ملازمة الجرم لهما ضرورية
لكل عاقل فان قلت اذا تقررت الدلالة على وجود المؤثر متوقفة على اقامة
الدليل على حدوث الاثر والموقوف على الشيء يجب ان يكون متاخرا عنه
فما بال المؤلف عكس فالجواب كلامه انما توجه بالقصد الاول الى اقامة الدليل
على وجود المؤثر اذ المقصود هنا اقامة الدليل على وجود المؤثر بل على ما
تقدم من الصفات والكمالات لا يتم الا باقامة الدليل على حدوث الاثر
اتبعه به وحاصله الاستدلال بحدوث احد المتلازمين على حدوث
الاخر وهذا الدليل ينبني عندهم على سبعة اصول الاول اثبات زايد على
الاجرام تتصف به الثاني ابطال قيامه بنفسه الثالث ابطال انتقاله عدم
القديم الرابع ابطال كمونه وظهوره الخامس اثبات استحالة عدم القديم
السادس اثبات كون الاجرام لا تنفك عن ذلك الزايد السابع اثبات استحا
حوادث لا اول لها ودليلها باختصار اما الاول وهو اثبات زايد على
الذات فهو ضروري لان كل عاقل يحس في ذاته معاني زايدة عليها واما
الثاني وهو عدم قيامه بنفسه والثالث وهو عدم انتقاله فلانه لو قام
العرض بنفسه او انتقل لادى الى قلب الحقايق فان الحركة مثلا هي انتقال
الجوهر فلو انتقلت هي او قامت بنفسها لادى الى قلب الحقيقة وهو بين
واما الرابع وهو الكمون والظهور فلانه يودي الى اجتماع الضدين لان
الجرم اذا تحرك مثلا والسكون كامن فيه حالة حركته اجتمع ضدان في محل
واحد واما الخامس وهو استحالة عدم القديم فلانه لو انعدم لكان
وجوده جايزا والجايز لا يكون وجوده الا حادثا واما السادس وهو
عدم انفكاك الاجرام عن ذلك الزايد فهو ضروري لا يعقل كون الجرم
منفكا عن كونه متحركا او ساكنا مثلا واما السابع وهو
استحالة حوادث لا اول لها فنقول لما كان كل فرد منها حادثا في نفسه
فعدم جميعها ثابت في الازل هذه نبذة تحصل لك الغرض منها بتقريب
ووجه انبناء حدوث العالم على هذه السبعة ان دليله راجع الى الا
ستدلال بحدوث احد المتلازمين على حدوث الاخر واحتجنا الى زايد
على الذات والى حدوثه لنستدل به على حدوث ملازمه والى كون الا
جرام لا تنفك عنه ليثبت التلازم حتى يلزم من حدوث احدهما حدوث
الاخر واحتجنا الى اثبات استحالة حوادث لا اول لها لكن الاصل الثاني

وهو

وهو حدوث الثاني ينبني على ابطال الكمون والظهور وابطال قيام المعنى
بنفسه وابطال انتقاله واثبات استحالة عدم القديم فهذه اربعة والثلاثة
الاول المجموع سبعة وانظر الوسطى وشرحها ولا بد فقد اجاد غاية وبين
المسئلة غاية البيان فان قلت ندعي ان في العالم موجودا ليس بجوهر و
لا عرض فما دليلكم على حدوثه فالجواب ان العالم منحصر في الجواهر والاعراض
اذ لو كان منه ما ليس كذلك لزم ان يشارك الله في التنزه عن الجواهر
والاعراض وهو اخص وصفه والمشاركة في الاخص توجب المشاركة في
الاعم فيكون الها وبرهان الوحدانية ينفيه الا ان هذا الدليل ضعيف و
التحقيق عند المقترح الوقف عن اثباته ونفيه ودليل حدوثه على تقدير
وجوده انه لا يجوز ان يكون الها لبرهان الوحدانية واذا لم يكن الها
فقد دلت السنة وانعقد الاجماع ان القديم واحد وهو الله تعالى وصفاته
فلا جرم يكون حادثا والله الموفق للصواب فائدة نفيسة الاستدلال
بحدوث الجواهر قيل طريقة الخليل صلوات الرحمن عليه حيث قال
لا احب الافلين وحيث راى القمر فوق الافق بعد كونه تحته علم انه متغير
وكل متغير حادث فعلم انه حادث وكل حادث يجب ان يكون له صانع
كما يشهد به البديهة والاستدلال بالاعراض نفيسة الى محالها طريقة
الكليم صلوات الرؤف عليه حيث قال ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم
هدى اي اعطاه صورته الخاصة وشكله المعين المطابق للحكمة والمنفعة
المنوطة به واما طريقة الحبيب صلوات الله عليه فالشهود والعيان حيث
اجتمع لله بحضرة قاب قوسين حيث لا كيف ولا اين قال المؤلف نفعنا الله
به في شرح الوسطى قال بعض الايمة من حقق حدوث العالم باصوله وعرف
كيف يستدل به على وجود مولانا جل وعز وعرف منه ما يجب في حقه تعالى
وما يستحيل وما يجوز فهو من الراسخين في العلم وممن يرفع في الجنان درجات
عالية فلله سبحانه الحمد والمنة على هذه النعمة انتهى ولما ذكر دليل حدوث
الاجرام بحدوث الاعراض ذكر هنا دليل حدوث الاعراض فقال **ودليل
حدوث الاعراض مشاهدة** معاينة **تغيرها** لان المعاني قد تشاهد
وقد قال العلامة السعدات البصر يدرك الحسن والقبح **من عدم الى
وجود ومن وجود الى عدم** ومن سقم الى صحة ومن صحة الى سقم وما بينهما
مما هو متقارب لهما الى غير ذلك تتمة واما الدليل النقلي على وجوب وجو

تعالى فقوله تعالى ذلك بان الله هو الحق اي الثابت الوجود ولما فرغ من بر
الوجود شرع في برهان القدم فقال واما برهان اي دليل وجوب القدم
الذاتي له تعالى فلانه تعالى الواجب له الوجود السابق برهانه ولانه تعالى
لو لم يكن سبحانه وتعالى قديما قدما واجبا ذاتيا لا يتصور في العقل عدمه
بوجه من الوجوه لكان حادثا يجوز في حقه الوجود والعدم فيفتقر اي يحتاج
الى محدث اي فاعل وان كان المحدث كذلك فيحتاج الى محدث اخر ويلزم
فيه ما لزم في الذي قبله من الافتقار الى محدث اخر وهلم جرا فيلزم بذلك
اما الدور وحقيقته توقف الشي على نفسه بمرتبة او مراتب ان كان العدد
منحصرا او التسلسل ان لم يكن منحصرا وحقيقة التسلسل هو ترتيب امور
غير متناهية واستحالتهما ظاهرة لان الدور يلزم عليه تقديم كل محدث
على اخر وتاخره عنه وذلك جمع بين المتنافيين لا محالة ولان التسلسل يؤدي
الى فراغ ما لا نهاية له وذلك لا يعقل واذا استحال الحدوث على مولانا جل
وعز وجب له القدم وهو المطلوب فايدة كثيرا ما يستعمل المتكلمون هلم جرا
قال عياض في المشارق وقال ابن الانباري في معنى هلم اقبل وجرا من الجر
وهو ترك الابل والغنم ترعى والمعنى يسيروا وتثبتوا في سيركم وانتصاب
جرا على ثلاثة اوجه المصدر كانهم قالوا هلم جروا جرا والحال والتمييز
تتمة واما الدليل النقلي على وجوب قدمه تعالى فقوله تعالى هو الاول
والاخر وقوله صلى الله عليه وسلم انت الاول فليس قبلك شي وانت الاخر
فليس بعدك شي الحديث كما في سنن الترمذي ولما فرغ من برهان القدم
شرع في برهان البقا فقال واما برهان اي دليل وجوب البقا الذاتي
له تعالى الذي لا يتصور في العقل عدمه بوجه من الوجوه فلانه تعالى الواجب
له القدم السابق برهانه ولانه تعالى لو امكن اي لو صح وجاز ان يلحقه
اي يطرا عليه تعالى اخرا العدم اي الفنا بعد الوجود لانتفا عنه اولا
القدم الواجب له تبارك وتعالى دون كل موجود لكان وجوده تبارك
وتعالى ح اي حين لحوق العدم وانتفاء القدم يصير اي يكون جايزا يصح
في العقل وجوده وعدمه ومماثلا لما سواه لا واجبا تعالى علاه والجايز لا
يكون وجوده متصورا في العقل الا حادثا اي مسبوقا بالعدم كيف يا عجبا
يكون تعالى حادثا وقد سبق قريبا في البرهان السابق وجوب قدمه
تبارك وتعالى فاذا يجب بقاوه كما وجب قدمه جل وعلا وكيف استفهام

على جهة الانكار والتعجب وابطال الدعوة للخصم تتمة واما الدليل النقلي
على وجوب بقايه تعالى فقوله تعالى كل شي هالك الا وجهه وقوله تعالى كل
من عليها فان ويبقى وجه ربك ولما فرغ من برهان البقا شرع في برهان
مخالفته تعالى للحوادث فقال واما برهان اي دليل وجوب مخالفته اي عدم
مماثلته تعالى بوجه من الوجوه للحوادث المنحصرة في الجيواني والزماني و
المكاني من الاجرام المفتقرة الى المؤثر بدا ابتداء او دواما اللازم لها حيزها
منها ما دامت مركبة كانت او بسيطة ومن الاعراض المفتقرة الى الذوات
والمؤثر مع عدم بقايها زمانين فلانه تعالى الواجب له البقا السابق برهانها
ولانه تعالى لو ماثل تعالى اي شابه شيئا اي بعضا منها اي من الحوادث ولو
بوجه في ذاته او في صفاته او في افعاله لكان حادثا والحادث اما ان يكون
جرما متحيزا للتركيب قابلا واما جسما مركبا يصح انقسامه تعقلا واتصاله
وانفصاله مستقرا ومنتقلا واما عرضا لا يبقى زمانين ويفتقر الى فاعل وذا
ويقوم متصلا الى غير ذلك مما هو لازم للحوادث فلو اتصف بشي من لوازمها
لكان مثلها تنزهت ذاته العلية وصفاته المرفعة وافعاله المنزهة وما
لها عن مثلها كيف يا عجبا يتصور ذلك وقد سبق في البراهين السابقة وجوب
قدمه الذاتي وبقايه السرمدي تتمة واما الدليل النقلي على وجوب مخالفته
للحوادث قوله تعالى ليس كمثله شي وهو السميع البصير ولما فرغ من برهان
مخالفته للحوادث شرع في برهان قيامه تعالى بنفسه فقال واما برهان
اي دليل وجوب قيامه تعالى بنفسه اي استغنائه مطلقا عن كل ما سواه
فلانه تبارك وتعالى الواجب له مخالفته تعالى للحوادث السابق برهانها و
لانه تعالى لو احتاج اي افتقر الى محل اي ذات اخرى يقوم بها سواء ذاته العلية
لكان تعالى صفة لتلك الذات واذا كان صفة لتلك الذات لم يكن بالالوهية
اولى من محله بل محله اولى بها وان انفردت الصفة بالالوهية واحكامها
من كونها عالمة بكل معلوم قادرة على كل ممكن مريدة حية الى اخر صفات الله تعالى
والمحل الذي قامت به لم يتصف بشي من ذلك لزم ان يجوز قيام الصفة بمحل ولا
يتصف ذلك المحل بحكم تلك الصفة وذلك محال والى هذا اشار بقوله المؤلف
والصفة لا تتصف بصفات المعاني وهي القدرة والارادة والعلم والحيوة
والسمع والبصر والكلام ولا بالصفات المعنوية السبع المنعقدة ايضا وهي
كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما لانه لو

اتصف بها او باضدادها لصح قيام الصفات بالصفات واستغنت بذلك
عن الذوات وذلك محال لان صفات المعاني لا تقوم بنفسها ولا تقوم
بما مثلها اذ لو قبلت ان تقوم لزم ان لا تعرى صفة عما تقبله من الصفات
كالذوات اذ القبول نفسي لا يتخلف وذلك يستلزم دخول ما لا نهاية
له في الوجود لان الصفة القائمة بها هي القابلة للاتصاف بالصفات ثم
ننقل الكلام الى تلك الصفات القائمة بها فيلزم فيها ما لزم فيما قبلها
وهلم جرا ودخول ما لا نهاية له في الوجود محال فقيام الصفة اذ بنفسها
او بمثلها محال **ومولانا جل وعز يجب اتصافه بها** اي بصفات المعاني
وبالصفات المعنوية وسياتي برهانها ان شاء الله تعالى **فليس بصفة** في
نفسه ولا صفة لغيره ويلزم ان يكون تبارك وتعالى ذاتا علية موصوفة
بالصفات القدسية القديمة واما برهان وجوب استغنائه تعالى عن الجزء
الثاني من القيام بالنفس وهو الاحتياج الى المخصص بكسر الصاد وهو الفاعل
فلانه تعالى **لو احتاج** اي افتقر **الى مخصص** اي فاعل **لكان** تعالى **حادثا** اي
مسبوقا بالعدم **كيف** يتصور ذلك يا عجبا **وقد قام البرهان القاطع على**
وجوب قدمه الذاتي **وبقائه** الابدي فليس بحادث تعالى بل هو المحدث
لكل ما سواه فافتقر اليه ابتداء اي في حال تاخر وجوده من العدم الى الوجود ودواما
اي في حالة بقائه فان الله تعالى اذا اراد بقاء الجرم خلق له عرض البقاء واذا
اراد فناء الجرم خلق له عرض الفناء فقد تبين لك بهذين البرهانين القاطعين
وجوب استغنائه تعالى عن المحل والمخصص وثبوت الغنا المطلق له تعالى عن
كل ما سواه فان قلت لاي شيء اتى المؤلف رحمه الله تعالى للقيام بالنفس ببرهانين
فالجواب لما كان اللازم لاحتياجه للمحل مغايرا للازم الاحتياج الى المخصص
اتى ببرهانين احدهما الاستغناء عن المحل والثاني الاستغناء عن المخصص فافهم
فان قلت لم خصص المؤلف رحمه الله تعالى البرهان بذكر الصفات المعاني
والمعنوية دون النفسية والسلبية فالجواب كما قاله المؤلف في شرح
صغرى الصغرى وانما خصصنا البرهان بالصفات المعاني والمعنوية
لانها هي التي تقوم بموصوفها ويلزم فيها دخول ما لا نهاية له في الوجود
اما الصفة النفسية فهي راجعة الى حقيقة موصوفها ولا تسلسل فيها واما
الصفات السلبية فلا وجود لمعانيها في الخارج فلا يلزم من تقديم تسلسلها
دخول ما لا نهاية له في الوجود ولهذا الاتصاف بهذين النوعين مشترك

بين الذوات والصفات ولهذا توصف الذات العلية والصفات المعاني
القائمة بها بالوجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث والوحدانية تتمة
واما الدليل النقلي على وجوب قيامه تعالى بنفسه فقوله تعالى يا ايها الناس
انتم الفقراء الى الله والله هو الغني الحميد وقوله تعالى الله الصمد لم يلد ولم
يولد والصمد هو الذي يحتاج اليه غيره ولما فرغ من برهان قيامه تعالى
بنفسه شرع في برهان الوحدانية فقال **واما برهان** اي دليل **وجوب**
اي حقيقة **الوحدانية له تعالى** في ذاته وصفاته وافعاله الممتنع بها التركيب
في ذاته والمثل لها ولصفاته ووجود مؤثر معه في فعل من الافعال **فلانه**
تعالى الواجب له القيام بالنفس السابق برهانه ولانه تعالى **لو لم يكن** تعالى
واحدا وحدة يقتضي بها ما ذكر **للزم** مشابهة ذاته وصفاته للحوادث و
ان لا يوجد اي ان لا يخلق **شيء من العالم** اي الحوادث اذ لو كان له تعالى ثان
لانحصر شانهما اما في التوافق والايتلاف واما في التعارض والاختلاف
على كلا الامرين يمتنع وجود شيء من العالم وبيانه في الايتلاف والتوافق هو
انهما ان يتوافقا على ان يكونا مؤثرين لكل اثر ويكون لكل منهما اثار مخصوصة
ويلزم من ذلك انتفاء عموم تعلق قدرته وارادته وان يفتقر اليه كل ما سواه
واذا انتفت الالوهية انتفا ايجاد شيء من العالم ويمتنع في الشيء الاول اجتماع
قدرتين مؤثرتين على اثر واحد وبيانه في الاختلاف والتعارض انه يجوز
ان يريد احدهما شيئا والاخر ضده الذي لا ضد له غيره كحركة زيد وسكونه
مثلا ويمتنع وقوع الضدين وعدم وقوعهما فلا يكون كل منهما الها **للزوم**
عجزه حينئذ اي حين وجود ثان معه فيمتنع وجود شيء من العالم واذا
امتنع وقوع الضدين وعدم وقوعهما تعين وقوع احدهما فيكون من يريده
واحدا وهو الله تعالى فان قلت ندعي انهما اتفقا على انقسام العالم بينهما و
احدهما ينفرد بتدبير العلوي والاخر بتدبير السفلي فلا يلزم التمانع لا باتفاق
ولا باختلاف فالجواب ان تقول هل بقي كل واحد منهما [struck out] مقدورا للاخر
ام لا فان كان الاول عاد اللزوم وان كان الثاني لزم استحالة ما علم امكانه
وهو محال لما فيه من قلب الحقائق ومنها انه لو كان معه تعالى ثان لزم ان يكون
وجوب الوجود مشتركا بينهما فيلزم اتصاف كل واحد منهما بصفات غيره
عن مثله والا لم يتحقق التعدد فتلك الصفة لا جائز ان تكون واجبة لاستحالة
استغناء احد المثلين بصفة واجبة عن مثله فيلزم ان تكون جائزة وذلك

فهما

يستلزم افتقارها الى الفاعل المخصص فيلزم حدوث الالهين للزوم اتصافهما
بالصفة الحادثة وما لازم الحادث كان حادثا ضرورة ومنها انه لو تعدد الاله
فاما الى غير نهاية فيلزم دخول ما لا نهاية له في الوجود وهو محال واما الى
نهاية فيلزم الاحتياج الى المخصص ويلزم الحدوث والاله لا يكون الا قديما
فتعين وجوب انفراد مولانا جل وعز بالوحدانية في ذاته وصفاته وافعاله
وهو المطلوب وبهذا تعرف ان لا تاثير لقدرتنا في شيء من افعالنا والا لزم
ما تقدم بل الاعتقاد الصحيح ان الله تعالى خالق لعباده قدرة على افعالهم
الاختيارية تقارنها ولا تؤثر فيها وانما المؤثر هو الله تعالى وحده والقدرة
توجد الافعال الاختيارية عندها لا بها كالنار بالنسبة الى الاحراق والله الموفق
واعلم ان المذاهب في افعال العباد ثلاثة مذهب الجبرية وهو انكار القدرة
الحادثة والافعال كلها موجودة عندهم بالقدرة الازلية من غير مقارنة لقدرة
حادثة ومذهب القدرية وهو ان العبد يخترع افعاله على وفق ارادته
بالقدرة الحادثة تولدا او مباشرة ومذهب اهل السنة وهو ان الموجد
لافعال العباد هو الله وحده غير ان الاختيارية منها تقارنها قدرة حادثة
من غير تاثير لها فيها اصلا وانما قلنا بوجود قدرة مقارنة لما نجده من
الفرق الضروري بين حركة الاضطرار وبين حركة الاختيار ولا فرق
بينهما بعد النظر التام الا كون الاختيارية مقترنة بقدرة حادثة يحس بها
صاحبها تيسر الفعل عليه بخلاف الاضطرار ويعبر عن تعلق هذه القدرة عند
اهل السنة بالكسب وهو متعلق التكليف الشرعي وامارة على الثواب والعقاب
شرعا ولا خفا في بطلان المذهب الاول لما فيه من جحد الضرورة والثاني
لما عرفت من برهان الوحدانية فتحقق مذهب اهل السنة بين هذين
المذهبين الفاسدين فهو قد خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا
للشاربين تتمة واما الدليل النقلي على وجوب الوحدانية فقوله
تعالى وما كان معه من اله اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض
سبحان الله عما يصفون والهكم اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم ولما
فرغ من برهان الوحدانية وهي اخر الصفات السلبية شرع يبرهن
على صفات المعاني وبدأ بالقدرة واخواتها فقال واما برهان اي دليل
وجوب اتصافه تعالى بالقدرة الازلية المتاتي بها ايجاد لكل شيء والا
رادة الازلية المخصصة لكل شيء والعلم الازلي المنكشف به له تعالى كل شيء

والحيوة

والحيوة الازلية التي لا تتعلق بشيء سوى ذات الحي يعني وكذا بكونه تعالى قادرا
ومريدا وعالما وحيا فلانه تعالى لو وجب له الوحدانية السابق برهانها
ولانه تعالى لو انتفى شيء منها لزم اتصافه تبارك وتعالى بضدها واذا اتصف
بضدها تقدس لما وجد شيء من الحوادث للزوم عجزه حينئذ لتوقف وجود الشيء
دنيا واخرى على القدرة والقدرة على الارادة والارادة على العلم والعلم على
تقوم به الحيوة اذ هي شرط في اتصافه تعالى بكل صفاته ويلزم من انتفائها
انها ليست بواجبة له تعالى وقد تقدم بيان وجوبها له الممتنع به جوازها و
استحالتها لما يلزم على ذلك من النقصان المنافي للكمالات الحقيقية فان
قلت لم جمع المؤلف رحمه الله تعالى هذه الصفات في برهان واحد فالجواب
انما جمعها لاجل اتحاد اللازم على نفي كل واحدة منها وهي نفي وجود شيء من
الحوادث لتوقف وجود الحوادث عليها فيقتصر على الوجه الاولى وهو
اتحاد نفيها في اللازم بيان الملازمة بين نفي كل واحدة منها او شيء من
لوازمها وهو عمومها وقدمها وبقاؤها ونفي وجود شيء من الحوادث لاستحالة
وجود المتوقف بدون المتوقف عليه واعلم ان هذا البرهان الذي ذكر
المؤلف في اصل العقيدة يؤخذ منه اربعة امور وجود هذه الصفات و
وجوب القدم والبقا لها ووجوب وحدتها ووجوب عموم التعلق
للمتعلق منها وقد اشار في اصل العقيدة الى ان البرهان الذي ذكره هو
لهذه المطالب الاربعة اما الوجود والوجوب والقدم والبقا والوحدة
فقد اشار اليها بقوله وجوب اتصافه تعالى بالقدرة اذ الوجوب لهذه الصفات
يستلزم وجودها وقدمها وبقاءها ووحدتها واشار الى المطلب الرابع وهو
عموم التعلق للمتعلق منها بالالف واللام التي ادخلها على صفة القدرة وما
بعدها من الصفات فانها للعهد والمعهود الصفات الذي فسر تعلقها فيما
سبق وبالله التوفيق تتمة واما الدليل النقلي على وجوب اتصافه تعالى
بالقدرة والارادة والعلم والحيا فقوله تعالى قل هو القادر وهو على كل شيء قدير
وفي الارادة قوله تعالى ورحمتي وسعت كل شيء والرحمة هي الارادة او ملزومها
قاله الامام السبكي وفي العلم قوله تعالى عالم الغيب والشهادة وهو بكل شيء
عليم وفي الحيوة قوله تعالى الله لا اله الا هو الحي القيوم ولما فرغ من برهان
القدرة واخواتها شرع في برهان وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام
فقال اما برهان اي دليل وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام يعني

وكذا كونه تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما **فالكتاب** المنزل على رسول الله صلى
الله عليه وسلم للاعجاز المتعبد بتلاوته والمراد به القرآن **والسنة** المحققة
عن النبي المرسل **والاجماع** المحرر لعلماء الاسلام والمسلمين الذين على قولهم
يعول اما الكتاب فقوله تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير وقوله تعالى
وكلم الله موسى تكليما واما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس
اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اصما ولا اعمى ولا ابكما ولا غائبا ولكن تدعون
سميعا بصيرا متكلما وهو معكم واما الاجماع فقد اجمع السلف الصالح قبل
ظهور البدع على وصفه تعالى بالصفات الثلاث واما عموم المتكلمين لهذه
الصفات وتنزيه الكلام عن الحرف والصوت والتقدم والتأخر والكلية
والبعضية وساير انواع التغيرات وتقديسه عن جميع لوازم صفات الحدث
فهو بالعقل قطعا فان قلت الكلام اثبات بالدليل السمعي دور اذ يلزم توقفه
على صدق الرسول الاتي به وهو على المعجزة وهي على ثبوت الكلام بناء على
دلالتها على صدق الرسول وضعية كما اختاره البعض لتنزلها منزلة قوله
صدق عبدي فيما يبلغ عني ذلك دور واجيب باختيار انها عقلية او عادية
وعلى تسليم انها بمنزلة الوضعية قلنا ان كلام الله تعالى ثابت باخبار الرسل
والعلم بصدق الرسل لا يتوقف على العلم بكونه متكلما لانا مهما علمنا انه لا يجوز
ظهور المعجزة على يد الكذاب علمنا صدقه سواء علمنا كلام الله او لم نعلمه
واعلم ان عقايد الايمان بالنسبة الى الاستدلال عليها ثلاثة اقسام قسم يستدل
عليه بالدليل العقلي وهو ما تتوقف عليه دلالة المعجزة كالقدرة والارادة
والعلم والحيوة وقسم يستدل عليه بالدليل الشرعي وهو كل ما لا تتوقف
عليه دلالة المعجزة ويرجع الى وقوع جايز كاحوال الآخرة جملة وتفصيلا
وقسم يستدل عليه بالدليل العقلي والشرعي ولكن الدليل الشرعي فيه اقوى
وهو ما لا يتوقف عليه دلالة المعجزة ولا يرجع الى وقوع جايز كالسمع والبصر
والكلام وقسم اختلف هل هو من الاول اي لا يثبت الا بالعقل او من الثالث
اي يثبت بالسمع وبالعقل كالوحدانية فان اختلف هل يكفي فيها السمع
بناء على عدم توقف دلالة المعجزة عليها في علم الناظر ولا بد من العقل مع
تعدد الشريك واما الدليل العقلي على وجوب السمع له تعالى والبصر و
الكلام وكونه تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما فهو قوله **وايضا مما يعقل انه**
لو لم يتصف بها اتصافا ذاتيا وجوبيا **لزم ان يتصف** سبحانه **باضدادها**

المعلوم

المعلوم كل منها انه مقابله **وهي** اي اضدادها **نقائص** تنافي كماله ونقائص بضمة
واحدة لانه ممنوع من الصرف اذ هو جمع لا نظير له في الاحاد **والنقص عليه**
تعالى محال لا يتصور جوازه في حقه سبحانه فانه تعالى لو اتصف بالنقص
لزم احتياجه الى من يدفع عنه ذلك النقص ويوجد له الكمال وذلك يستلزم
حدوثه تعالى لان القابل للحادث حادث وايضا لو اتصف تعالى بشيء
من تلك النقايص لزم ان يكون بعض مخلوقاته اكمل منه لسلامة كثير من
المخلوقين منها ويستحيل ان يكون المخلوق اشرف من خالقه تعالى وتقدس
عن ذلك ولما انهى الكلام عن الواجبات والمستحيلات شرع في ذكر الجايز
فقال **واما برهان** اي دليل **كون فعل الممكنات** اي ايجاد الكاينات
التي يصح في العقل وجودها وعدمها لذاتها **او تركها** اي ابقاها على
عدمها حسب ارادته واختياره سبحانه **جايزا في حقه تعالى** لا مستحيلا ولا
واجبا **فلانه** سبحانه **لو وجب عليه** تعالى **شيء منها** كالصلاح لها والاصلح
في حقها وتعذيب عاصيها واثابة مطيعها وارسال رسلها الى غير ذلك
مما تقدم **عقلا** اي لا يتصور في العقل عدمه في العقل **او استحال** عليه تعالى
عقلا اي لا يتصور وجوده في العقل **لانقلب الممكن** اي ذلك الشيء الذي
يصح في العقل وجوده وعدمه **واجبا** اي لا يتصور في العقل الا وجوده **او**
مستحيلا اي لا يتصور في العقل الا عدمه **وذلك** الانقلاب **لا يعقل** تصوره
لامتناع انقلاب الحقايق فان قلت لا يلزم من وجوب وجوده او وجوب
استحالته قلب الحقايق اذ يدعي الخصم مثلا انه ممكن لذاته واجب لعارض
ومستحيل كذلك والعارض المصلحة التي في فعله او تركه وبالجملة فالوجوب
العارض لا ينافي الامكان الذاتي فالجواب انه لم يتبين لكون وجوبه
او استحالته عارضا وجه يصح فتعين حمله على الوجوب والاستحالة الذاتيين
وحينئذ يلزم قلب الحقايق وبيان عدم ظهور وجه يصح ان تلك المصلحة
التي ادعاها الخصم انها سبب الوجوب والاستحالة مبنية على اصل فاسد
وهو التحسين والتقبيح العقليان والمبني على الفاسد فاسد قطعا ولما
فرغ من الالهيات وما يتعلق بها شرع في النبوات وما يتعلق بها فقال
واما الرسل المؤيدون بالمعجزات من الله تعالى **عليهم الصلاة والسلام**
ما دام الدوام قال المؤلف رحمه الله تعالى في شرح صغرى الصغرى هذا
هو الجزء الثاني من لا اله الا الله لان الايمان مركب من جزئين احدهما الايمان بالله

تعالى وهو حديث النفس التابع للمعرفة بما يجب له وما يستحيل وما يجوز والثاني
الايمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام وهو حديث النفس التابع للمعرفة
بما يجب لهم وما يجوز وما يستحيل وكما كان الجزء الثاني موقوفا على الجزء الاول
وانما يعرف ويحصل بعد معرفته قدم ايمتنا الكلام على الجزء الاول قبل الكلام
على الجزء الثاني انتهى وهو معنى قول بعضهم انما قدم هذا واخر هذا لان ثبوت
النبوات فرع ثبوت الالهيات والرسل جمع رسول فعول بمعنى مفعول
ماخوذ امامن الاسترسال وهو التتابع كما في جا الناس ارسالا اذا تتبع بعضهم
بعضا كان الذم تكرير التبليغ والزمت الامة اتباعه واما من الرسالة وهي
لغة السفارة وشرعا سفارة انسان حر ذكر بالغ عاقل بين الله تعالى وبين
اولى التكاليف من خليقته اصطفاه الله تعالى ليبلغهم عنه ما ارسل به اليهم من
الاحكام التي امره الله تعالى بتبليغها اليهم ليزيح بها عنهم عللهم فيما قصرت
عنه عقولهم من مصالح الدنيا والاخرة سواء كان له كتاب او لا ولذلك كثرت
الرسل وقلت الكتب فان الرسل ثلاث مائة وثلاثة عشر والكتب مائة و
اربعة عشر والنبي بهمز وبدونه انسان بالغ حر ذكر من بني آدم اوحي اليه بشرع امر
بتبليغه ام لا فهو اعم مطلقا على الاصح من الرسل فان قلت اي فائدة
في ذكر غير النبي صلى الله عليه وسلم من الرسل مع ان الايمان به وبما جاء به يتضمن
الايمان بهم قلت فايدته زيادة البيان التي يحصل بها التفصيل الذي هو المطلوب
في عقايد الايمان ثم النبوة والرسالة ليستا ذاتا ولا وصفا ذاتيا ولا مكتسبة
للنبي فلو كانت ذاتية لما عقل بدونها فحقيقة صفة النفس هي التي لا تعقل الذات
بدونها ولو كانت مكتسبة لاكتسبها كل من سعى في تحصيلها وانما هي فضل
من الله تعالى يخص بها من يشاء وليس مجردا الوحي هو عين النبوة فلو كان كذلك
لكان كل من اوحي اليه نبيا فمريم اوحي اليها وليست بنبية وكذا الرجل الذي
وقف على مدرجته لينزوره اخاه في الله فقال له جبريل ان الله يعلمك انه
يحبك لحبك اخيك في الله وانما النبوة هي ايجاد الله تعالى لبعض عبيده بحكم
انشاء واعلم ان الناس في تفضيلهم الانبيا على ثلاثة اقسام مفرط ومفرط
وهما هالكان ومتوسط وهو الناجي بعوث الله تعالى وبعث الرسل عليهم
الصلاة والسلام من الجايزات عند اهل السنة واوجبته المعتزلة على
اصلهم الفاسد بوجوب مراعاة الصلاح والاصلح واحالته البراهمة لاجل
التحسين والتقبيح العقليين ولا غبا في هوسهم وكفرهم ودليل ان البعث

فعل من افعال الله تعالى وقد عرفت انه لا يجب عليه فعل ممكن ولا تركه ونحن
مكلفون بمعرفة الرسل عليهم الصلاة والسلام لا يتم ايماننا الا بذلك ولا
يحصل لنا الايمان الا بمعرفة ما يجب لهم وما يستحيل وما يجوز فيجب في حقهم
ثلاث صفات لا يتصور في العقل جوازها ولا استحالتها وهي الصدق
لهم وهو مطابقة الخبر لما في نفس الامر وافق الاعتقاد كقول السني لا اثر
لقدرة العبد او لا كان يصدر ذلك القول من المعتزلة تجنبت اهل السنة
على سبيل التخفي لبدعته واورد على الحد لزوم الدور باخذهم الصدق في حد
الخبر حيث قالوا الخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته واجاب بان التعريف
المذكور لفظي وقد صرحوا بان التعاريف اللفظية لا يرد عليها الدور
فافهم والصفة الثانية من الصفات الواجبة في حق الرسل عليهم الصلاة
والسلام الامانة فيهم وهي حفظ الجوارح الظاهرة والباطنة ولو في
حال الصغر من التلبس بمنهي عنه نهي تحريم او كراهة وسمي صاحبها امينا
للامن في جهته من المخالفة لما حد له واوصي به والصفة الثالثة الواجبة
لهم عليهم الصلاة والسلام تبليغ ما اي الذي امروا بتبليغه للخلق من
الاحكام الشرعية اعتقاديات او عمليات وغيرها على المنالات المرضية
للاجماع على عصمتهم من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ ولو في وقت
الخوف وتبليغه للخلق هو ايصاله اليهم باقوالهم وافعالهم وسكوتهم وما
ذكره المؤلف رحمه الله تعالى شروط عقلية للنبوة وشروطها الشرعية
والعادية البشرية والحرية والذكورية وكمال العقل والذكا وقوة الراي ولو
في الصبا كعيسى ويحيى عليهما الصلاة والسلام والسلامة عن كل ما ينفر
من الاتباع حين النبوة ومنها كونه اعلم من جميع من بعث اليهم باحكام الشريعة
المبعوث بها اصلية وفرعية واختلفوا في اشتراط البلوغ مع اتفاقهم
على جواز ان يبعث الله نبيا صغيرا لكنهم اختلفوا في الوقوع وعدمه
فذهب الى الاول الفخر الرازي مستندا لاتي يحيا وعيسى عليهما الصلاة
والسلام ومنعه ابن العربي واخرون وتاولوا الايتين على انهما اخبار
عما سيجب لهما حصوله لا عن متحصل لهما بالفعل والله اعلم واعلم ان هذه الثلا
لا تعتقد انها الفاظ مترادفة يستغنى باحدها عن الاخر ولكن في ذلك تفصيل
وبيان التفصيلات يقال فالواجب الاول يزيد على الامانة بمنع الكذب سهوا
ويزيد على التبليغ بمنع الزيادة على ما امر بتبليغه عمدا ونسيانا وتزيد

الامانة على الصدق بمنع وقوع المخالفة في غير كذب للمسيات وعلى التبليغ بمنع
المخالفة في غير التبليغ وتزيد التبليغ على الصدق بمنع ترك شيء مما امروا
بتبليغه عمدًا او نسيانا مع لزوم الصدق فيما بلغوا من ذلك وتزيد على
الامانة بمنع ترك شيء مما امروا بتبليغه نسيانا ولا يخفى عليك بعد هذا
ما تشترك فيه الثلاثة وما يشترك فيه اثنان منها دون الثالث وما
يزيد كل واحد منها على مجموع الباقين ثم شرع في ثاني اقسام الحكم العقلي المتعلقة
بالرسل عليهم الصلاة والسلام فقال **ويستحيل في حقهم** عليهم الصلاة
والسلام **اضداد هذه الصفات** اي لا يتصور في العقل وجود شيء من
اضداد الصفات الواجبة لهم المذكورة انفا ومراده بالضد هنا لغة و
اصطلاحا لان الصفات وجودية **وهي** اي الاضداد ثلاثة ايضا الاولى
الكذب ضد الصدق لغة واصطلاحا وهو عدم مطابقة الخبر لما في نفس
الامر خالف الاعتقاد كقول المعتزلي العبد يخلق افعاله الاختيارية او كما
يصدر ذلك القول من السني بحضرة اهل الاعتزال على سبيل التخوف لسنته
و الضد الثاني **الخيانة** ضد الامانة لغة واصطلاحا وتحصل **بفعل شيء مما**
اي الذي **نهي عنه نهي تحريم** كغيبة ونظر الى اجنبية وما اشبهه او نهي
كراهة كقراءة القران في الركوع والسجود مثلا **و** الضد الثالث **كتمان شيء**
عن الخلق **مما** اي من الذي **امروا بتبليغه للخلق** المكلفين ضد التبليغ لغة
واصطلاحا ولو جاز عليهم كتمان شيء لكتم رئيسهم الاعظم صلى الله عليه و سلم
وعليهم قوله تعالى وتخفي في نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله احق ان
تخشاه كيف وقد انزل الله عليه يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك
رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكتمان
البعض مفوت لاقامة الحجة ولا شك في جواز الاغماء عليهم لانه مرض والمرض
يجوز عليهم بخلاف الجنون قليله وكثيره لانه نقص ويلحق به العمى ولم يعم نبي
قط ولم يثبت ان شعيبا كان ضريرا ويعقوب انما حصلت له غشاوة و
زالت واما السهو فهو ممتنع في الاخبار البلاغية وغيرها كالاقوال
الانشائية ويجوز في الافعال البلاغية وغيرها واما النسيان فهو ممتنع
في البلاغية قبل تبليغها قولية كانت او فعلية واما بعد التبليغ فيجوز
نسيان ما ذكر عليهم لحفظه بعد التبليغ ووجوب ضبطه على المبلغ ليعمل به
وليبلغه ولا يمتنع عليهم نسيان المنسوخ مطلقا لا قبل البلوغ ولا بعده

ثم شرع في ثالث اقسام الحكم العقلي المتعلقة بالانبياء والرسل عليهم الصلاة
والسلام فقال **ويجوز** وهو ما لم يجب عند العقل ثبوته لهم ولا نفيه عنهم
بل يصح عنده وجوده لهم وعدمه فيجوز عقلا وشرعا **في حقهم** اي الرسل
عليهم الصلاة والسلام خصوصا سيدهم الاعظم **ما** اي شيء **من الاعراض**
اي الصفات الحادثة احترازا من مذهب النصارى في وصفهم عيسى عليه
السلام بالصفة القديمة **البشرية** اي المنسوبة الى البشر وهم بنو ادم سموا
بذلك لظهور بشرتهم احترازا من اعتقاد الجاهلية ان البشرية تنافي الرسالة
وذلك الشيء هو الاعراض **التي لا تؤدي الى نقص** ينافي كمالهم **في مراتبهم** اي
منازلهم **العلية** المنزهة عن ذلك احترازا من اعتقاد اليهود لعنهم الله تعالى
وكثير من جهلة المؤرخين والمفسرين اتصاف الانبياء عليهم الصلاة و
السلام بنقيصة المعصية والمكروه ونحوهما وذلك **كالمرض الخفيف و
نحوه** من الاكل والشرب والنوم والنكاح والخوف والجوع والحزن واذاية
الخلق لهم وغيرها من كل عرض بشري ليس محرما ولا مكروها ولا مباحا
مزريا ولا مزمنا ولا مما تعافه النفوس ولا مما يؤدي الى النفرة ولا خفاء
في كون الاعراض المؤدية للنقص لا يجوز نسبتها اليهم بوجه من الوجوه بل
نص العلماء على انه من قال فيه عليه الصلاة والسلام كان اسود قتل و
كذلك من عايره برعاية الغنم او السهو او النسيان او السحر وما اصابه من جرح
او هزيمة لبعض جيوشه او اذى من عدوه او شدة من زمانه او بالميل الى
نسائه بل كل ما لا يليق بمنصبه الجليل نسبته اليه نقص يوجب القتل **ولما**
ذكر ما يجب للرسل وما يستحيل وما يجوز في حقهم عقب ببراهينه فقال
اما برهان اي دليل **وجوب صدقهم** الواجب لهم **عليهم الصلاة والسلام**
في دعواهم الرسالة وفيما يبلغونه الى الخلق بعد الدعوة **فلانهم** اي الرسل
عليهم الصلاة والسلام **لو لم يصدقوا** في ذلك **للزم الكذب في خبره**
تعالى لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة الحاصلة منه لهم **النازلة منزلة قوله**
صدق عبدي في كل ما يبلغ عني اذ تصديق الكاذب كذب والكذب على
الله تعالى محال لانه نقص وقد تقدم برهان امتناع النقص عليه تعالى و
المعجزات جمع معجزة اسم فاعل العجز مؤنث ماخوذ من العجز المقابل للقدرة
وحقيقته الاعجاز وهو مصدر اعجزه اذا صيره عاجزا فتسمية الله تعالى
المرسل اليهم عاجزين عن المعارضة ثم استعير هنا لاظهار عجزهم ثم حول

الاسناد عن الباري وهو الفاعل الحقيقي اذ هو المؤثر حقيقة في جميع الكاينات
واسند مجازا الى ما هو سبب ظهوره اعني الخارق ثم جعل المعجز علم جنس
له وزيدت فيه التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وقيل ان التاء فيه
للمبالغة كما في علامة ونسابة وهي في اصطلاح المتكلمين امر خارق للعادة
مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة قوله امر يتناول الفعل كنبع الماء
من بين الاصابع وكانشقاق القمر وانقياد الشجر وتسبيح الحجر وانفلاق
البحر وعدم الفعل كعدم احراق النار مثلا لابراهيم عليه السلام واحترز
بالخارق من المعتاد فانه يستوي فيه الصادق والكاذب ومن المعتاد
السحر والشعوذة بالذال المعجمة هي التخيلات التي يفعلها بعضهم واحترز
بقوله مقرون بالتحدي عما لم يقارنه تحدي كالارهاص من الرهص بكسر الراء
وسكون الهاء وهو الاساس وهو ما يتقدم بعثة الانبيا وكرامات
الاوليا فانهم لم يتحدوا بها على احد اي لم يدعوها دليلا على صدقهم
واحترز بقوله مع عدم المعارضة احترازا من ان يقول اية رسالتي كذا ولكذا
فيعارضه من ياتي به بمثل ذلك والتحدي دعوى الرسالة وقد اشتمل هذا
التعريف على ما اعتبره المحققون في المعجزة من القيود السبعة التي اولها
ان يكون فعلا لله تعالى او ما يقوم مقامه من الترك ليتضمن كونه تصديقا
منه تعالى للاتي به وثانيها ان يكون خارقا للعادة لان الاعجاز لا يكون
دونه وثالثها ان يكون ظهوره على يد مدعي النبوة ليعلم انه تصديق له
ورابعها ان يكون مقارنا للدعوى حقيقة او حكما لانه شهادة وهي
لا تكون قبل الدعوى وخامسها ان يكون موافقا للدعوى فان المخالف
لا يعد تصديقا كفتق الجبل عند قول مدعي الرسالة معجزتي فلق البحر و
سادسها ان لا يكون مكذبا له ان كان مما يعتبر تكذيبه كقوله معجزتي
نطق هذا الجماد فنطق بانه مفتر كذاب وسابعها ان تتعذر معارضته
الا من نبي مثله كما هو حقيقة الاعجاز وزاد بعضهم ثامنا وهو ان لا يكون
الخارق واقعا في زمن نقض العادات فيما يقع عند قيام الساعة وفيها
لا يعد مصدقا وقد انطبق عليها قول السعد هي امر يظهر بخلاف العادة
على يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين على وجه يعجز المنكرين عن الاتيان بمثله
والله اعلم تتمة واما الدليل النقلي على وجوب صدقه عليه الصلاة
والسلام فقوله تعالى قد صدق الله ورسوله ولما فرغ من برهان وجوب

٥٥

الصدق

الصدق شرع في برهان وجوب الامانة فقال **واما برهان** اي دليل **وجوب**
الامانة لهم عليهم الصلاة والسلام الامانة هي العصمة ولم يعبر بالامانة
غير المؤلف على ما قال الامام المنجوري انه لم يقف عليه لغيره ووجه ما فعل
رحمه الله تعالى ان الامانة هي التكاليف قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية
وقول ابن عباس انا عرضنا التكاليف فالمراد بوجوب الامانة تحفظ التكا
قال الامام السبكي والعصمة لغة المنع لا عاصم لا مانع واصطلاحا قيل هي ملكة
نفسانية تمنع من الفجور والمخالفة وقيل صفة توجب امتناع عصيان موصو
الى هذا يرجع كلام ابن عرفة رحمه الله ومن ثم منع اتصاف غير النبي والملك
بها اذ الحكم بالامتناع انما هو لهما لا لغيرهما والصواب ان اختصاص النبي
والملك انما هو بوجوب العصمة وعلى ذلك الاختصاص وجب الحكم بالامتناع
ولهذا لا يمتنع عروضها لغيرهما ونص الامام في الارشادات العصمة والتوفيق
بمعنى واحد والتوفيق يعرض لغيرهما فكذا ما في معناه انتهى ولا جرم انهم صلوات
الله وسلامه عليهم معصومون من فعل المنهيات المتعلقة بالجوارح الباطنة
كالكفر والضلال والحسد والكبر والريا الى غير ذلك والمتعلقة بالجوارح
الظاهرة اما الكبائر فالاجماع على انهم معصومون منها اي عمدا او سهوا
قبل النبوة وبعدها وكذلك في تبليغ الوحي والفتاوي واما الصغاير
فاما بعد النبوة فالاصح انهم معصومون منها مطلقا اي عمدا او سهوا واما
قبلها فالاتفاق على انهم معصومون منها عمدا وفي السهو قولان والاصح
الجواز هذه طريقة ابن الحاجب وهي حسنة قال بعضهم والحق وهو الذي
نعتقده انهم صلوات الله عليهم وسلامه معصومون من جميع المعاصي في
صغايرها وكبايرها بل ومما ليس بمعصية اصلا كالمكروهات بل ومن المباحات
ان يفعلوها بمجرد الشهوة بل الا بنية التقرب والامتثال والاستعانة
بها على طاعة الله تعالى فان قلت فما الفرق بين العصمة والحفظ فالجواب
كما قال العارف الكامل ابن العربي الفرق بينهما ان العصمة تنفي الذنوب
والخطايا قطعا ولا يمكن انفكاكها بخلاف الحفظ للولي فان العناية الربانية
قد تتخلف عنه فيقع في المحظور واختلف في وقت العصمة على ثلاثة اقوال
القول الاول ان العصمة انما تثبت بعد النبوة لا قبلها وحكاه الامام الفخر
عن اصحابنا والثاني معصومون من وقت مولدهم وهو مذهب الرافضة و
الثالث انهم معصومون من وقت بلوغهم غير ان ارتكاب الكفر والكبيرة لا

ليف
فها
فيق
ت
لحنة
حات

لايجوز قبله والى هذا ذهب المعتزلة والحاصل ان الامانة واجبة لهم عليهم الصلاة
والسلام فلانهم اى الرسل عليهم الصلاة والسلام لو خانوا بفعل محرم
كغيبة او نميمة او نظر الى اجنبية او مكروه كقراة القران فى الركوع والسجود
مثلا لانقلب اى رجع ذلك المحرم او المكروه طاعة واجبة او مستحبة فى
حقهم وحقنا لان الله تعالى امرنا بالاقتدا بهم فى جميع اقوالهم وفى
جميع افعالهم سوى ما ثبت اختصاصهم به قال الله تعالى وما اتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ولا يامر الله تعالى بمحرم ولا بمكروه
لان الله تعالى نهى عنه قال تعالى قل ان الله لا يامر بالفحشا ويستحيل كون
الشئ مامورا به منهيا عنه لانه جمع بين النقيضين تتمة واما الدليل
النقلي على وجوب الامانة فى حق نبينا صلى الله عليه وسلم فقوله تعالى
قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقوله تعالى واتبعوه لعلكم
تهتدون ورحمتي وسعت كل شئ فساكتبها للذين يتقون ويؤتون
الزكاة والذين هم باياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول النبي الامي الى غير
ذلك فقد علم من دين الصحابة رضي الله عنهم ضرورة اتباعه صلى الله
عليه وسلم دون توقف وهو دليل قطعي اجماعا على عصمته صلى الله عليه وسلم
وعلى عصمة جميع الانبيا والمرسلين عليهم الصلاة والسلام وبهذا
تعرف ان كلما اوهم فى حقهم او فى حق الملائكة على جميعهم الصلاة و
السلام نقصا من الكتاب والسنة وجب تاويله ولما فرغ من برهان
الامانة شرع فى برهان التبليغ فقال وهذا اي البرهان بعينه اي
بمعناه هو برهان وجوب وصف الثالث لهم وهو التبليغ المتقدم
بيانه فبرهانه انهم لو لم يبلغوا شيئا امروا بتبليغه للخلق كما اريد منهم
من صفته وزمانه ومكانه وغير ذلك لكان ذلك حراما ينقلب طاعة فى
حقهم وحقنا لانه تعالى امرنا بالاقتدا بهم ولا يامر تعالى بمحرم ولا بمكروه
لما تقدم انفا وبرهانه ايضا انهم لو كتموا شيئا من ذلك لوجب علينا ان
نقتدي بهم فى ذلك فنكتم انصاحنا بعض ما اوجب الله تعالى علينا
تبليغه من العلم النافع لمن اضطر الى ذلك كيف وهو محرم ملعون فاعله
قال تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى الاية وكيف
يتصور وقوع ذلك منهم ومولانا تعالى يقول لرسوله صلى الله تعالى عليه
وسلم يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت

رسالته اي ان لم تبلغ بعض ما امرت بتبليغه فحكمك حكم من لم يبلغ شيئا منها
اصلا فانظر هذا التخويف العظيم لاشرف خلقه واكملهم معرفة فكان
خوفه على قدر معرفته ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يسمع لصدره ازيز
اي غليان كازيز المرجل بكسر الميم وهو القدر من النحاس من خوف الله تعالى
وقد شهد مولانا لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم بكمال التبليغ فقال تعالى اليوم
اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا تتمة واما
الدليل النقلي على وجوب التبليغ فقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم الاية
وصرح بذلك الرسل عليهم الصلاة والسلام فى القران كقوله تعالى
ابلغكم رسالات ربي وقوله تعالى لقد ابلغتكم رسالات ربي ونصحت
لكم ولكن لا تحبون الناصحين وقوله تعالى فكيف اسا على قوم كافرين
ولما فرغ من برهان التبليغ شرع فى دليل جواز الاعراض البشرية عليهم فقال
واما دليل اي برهان وعبر بالدليل تفننا او فرقا بين الدليل العقلي و
الدليل النقلي لان هذه الاعراض نقلية فناسب ذكر الدليل الذي هو اعم او
فرقا بين الواجب والجايز جواز الاعراض اي الصفات البشرية كالمرض
والجوع والفقر والاكل والشرب والنكاح والنسيان بعد التبليغ والنوم
الا انه تنام اعينهم ولا تنام قلوبهم وغيرها مما لا يؤدي الى نقص فى مراتبهم
كما تقدم وعبر بالاعراض البشرية دون المعاني اشارة الى الصفات القديمة
لا يتصفون بها وفيه تعريض بالنصارى فانهم قالوا اقنوم العلم اتحد
بناسوت عيسى اي بجسده والاقنوم الاصل وبقوله البشرية تعريض
بالجاهلية المانعين للاعراض البشرية لان الرسول عندهم لا يكون من
البشر لنا قوله ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون
والالف واللام فى الاعراض للعهد والمعهود هو قوله الاعراض التي لا تؤدي
الى نقص فى مراتبهم العلية صلوات الله وسلامه عليهم فمشاهدة
اي معاينة وقوعها اي نزولها بهم زمانهم ونقلت الينا بالتواتر
ودليله ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن اشد الناس
بلاء قال الانبيا ثم الاوليا ثم الامثل فالامثل على قدر دينهم فمن حسن
دينه اشتد بلاؤه ومن ضعف دينه ضعف بلاؤه وان الرجل ليصيبه
البلاء حتى يمشي فى الناس ما عليه خطيئة رواه ابن حبان ووقوع تلك
الاعراض بهم عليهم الصلاة والسلام لفوايد الفايدة الاولى اما

لتعظيم اي لتكثير وتضعيف اجرهم اي ثوابهم المتعلق في العلم حصوله على قدر وقوعها بهم لحديث الحاكم انا كذلك يشتد علينا البلا ويضاعف لنا الاجر والفايدة الثانية او التشريع المبين لاحكام الله في اعراض الامراض والاسفار والجهاد والخوف الى غير ذلك مما يعرض الى الامم فيحتاجون الى معرفة حكم الله تعالى فيه من بشر مثلهم يوحى اليه ولو شاء لاوصل التعظيم لهم وتشريع الاحكام منهم التي هي متعلقة بالاعراض لاممهم بلا واسطة تلك الاعراض لكن الحكمة في الخالق الحق والفايدة الثالثة التسلي اي التصبر الواقع بسبب بلايهم لاممهم عن زخارف الدنيا المشوبة بهذه الاعراض الواقعة بهم وبالخواص منهم المعرضة للفنا والزوال الذين يقتضي العلم بهما الاعراض عنها والفايدة الرابعة التنبيه من سنة الغفلة له لخسة اي حطة قدرها اي الدنيا عند الله تعالى بما يراه العاقل بمقاسات هولاء السادات الكرام خيرة الله تعالى من خلقه لشدايدها واعراضهم عنها وعن زخرفها الذي غر كثيرا من الحمقا اعراض العقلاء عن الجيفة والنجاسة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم الدنيا جيفة قذرة ولم ياخذ وا منها الا شبه زاد المسافر المستعجل ولهذا قال عليه الصلاة والسلام كن في الدنيا كانك غريب وعابر سبيل وقال لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها جرعة ماء فاذا نظر العاقل في احوال الانبيا عليهم الصلاة والسلام في الدنيا علم انها لا قدر لها عند الله تعالى اذ لو كان لها قدر عند الله تعالى لما حمى منها انبياءه ورسله وخاصة خلقه واشرفهم وبسطها في الغالب على الكفار والفجار ولعباده الغافلين عنه بها وعدم رضاه تعالى بها دار جزاء لاوليائه الذين اصطفاهم لحضرته وجنته باعتبار احوالهم فيها اي الانبياء عليهم الصلاة والسلام حيث ابتلوا مع علو منصبهم باعدايهم في الدين والقتل وضيق المعيشة والامراض وغير ذلك من انواع البلايا التي لا تنحصر ولذلك لم يرضها دار جزاء لاوليائه عما يستحقه كل من الفريقين وقوله وعدم يصح عطفه على التنبيه وعلى خسة وكل ما استنبط العلماء من فوايد اقوالهم وافعالهم والفوا واكثر وانقطع من نحر لا ساحل له نسال الله تعالى ان يزيدهم شرفا ثم شرفا الى ما لا نهاية له وان يدخل جميعنا بلا محنة في شفاعة سيد الخلق واكرمهم على الله تعالى سيدنا ومولانا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه وسلم اجمعين

ولما فرغ المولف رحمه الله تعالى من ذكر ما يجب في حقه تعالى على سبيل التفصيل وكذا ما يستحيل في حقه تعالى وما يجوز وكذا في حق رسله عليهم الصلاة والسلام اقام البرهان على ذلك لتمام الفايدة هنا بين ان اندراج جميع ذلك تحت لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحصل له العلم بعقايد الايمان تفصيلا واجمالا لان التفصيل فما وكل الكتاب لي هنا والا من هنا الى قوله فقد اتضح لك تضمن كلمتي الشهادة فقال ويجمع معاني هذه العقيدة كلها مراد المولف رحمه الله تعالى ونفعنا به بالصفات الصفات الواجبة في حقه تعالى والمستحيلة في حقه تعالى وكذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فكل صفة على انفرادها تسمى عقيدة فعيلة بمعنى مفعولة اي معتقدة بين من العقد بين العبد وربه ولا اله الا الله جامع لمعاني العقايد كما ذكره المولف لا الفاظها لما فيه من المحال وهو الجمع بين النقيضين وهو صيرورة لفظ واحد الفاظا فهو جامع لمعاني العقايد اي الصفات التي ذكرها في عقيدته من قوله فمما يجب لمولانا الى هنا ومن جملة معانيها التي تجمعها قول لا اله الا الله معنى الوجود وهو ما لا يمكن الوصف بدونه ومعنى القدم الذي هو سلب العدم السابق على الوجود وهكذا الى اخرها لا الفاظها لما فيه من المحال كما تقدم وهو الجمع بين النقيضين والتعريف بذلك لشرف هذه الكلمة المشرفة وما تضمنه من المحاسن تستشعر القلب عند ذكرها بانوار اليقين ولا شك انه مما يجب على كل مومن ان يهتم بشانها ومعرفة معناها اذ هي ثمن الجنة وهي المنقذة من المهالك دنيا واخرى وقد نص العلما على انه لابد من فهم معناها والا لم ينتفع بها صاحبها من الانقاذ من الخلود في النار واستحب علماونا رضي الله تعالى عنهم ان يكون الكلام فيها على سبعة فصول على سبيل الاختصار الفصل الاول في ضبط هذه الكلمة الثاني في اعرابها الثالث في معناها الرابع في حكمها الخامس في فضلها السادس في كيفية ذكرها على الوجه الاكمل السابع في الفوايد التي تحصل لذاكرها اما ضبط هذه الكلمة فينبغي للذاكر لها ان لا يطيل مد الف لا جدا وان يقطع الهمزة من اله ولا يصيرها ياء لان ذلك خطاء وكذا ينبغي ان يبين الهمزة من الا ويشدد اللام بعدها وان لا يصير الهمزة من الا ياء ويخفف اللام كما يفعله بعضهم وكذا ينبغي ان لا يسكن الهاء من اله وفات المولف التنبيه عليه وكذا لا يمد على الهاء منه بحيث تظهر الفا وكذا لا يسقط هاء الجلالة والالف التي قبل

هاديها كما يفعله بعضهم فان ذلك كله خطاء وانظر ما وراء ذلك واما الاسم
الاعظم فان وقف عليه الذاكر تعين السكون وان وصله بشيء آخر كان يقول
لا اله الا الله وحده لا شريك له فالراجح الرفع ويجوز النصب لكن قليل وينبغي
ان ينون الذاكر اسم سيدنا محمد ويدغم تنوينه في الراء فان ترك ذلك فقد
اخطا واما اعراب هذه الكلمة فلا لنفي الجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع
الخبر واله اسمها مبني على الفتح بلا تنوين في محل النصب والخبر محذوف على
الاكثر تقديره لا اله موجود الا اداة ايجاب الاسم الكريم بدل من محل لا مع
اسمها وهو مرفوع لان محله رفع بالابتدا محمد مبتدا رسول خبر الله مضاف
اليه فائدة الاستثنا في لا اله الا الله ليس متصلا لان المتصل هو المستثنى
من الجنس والله تعالى لا جنس له وليس منقطعا والا لزم نسبته الى غير الجنس
وذلك لا يجوز اذ كما لا يقال انه داخل في العالم او خارج عنه كذلك لا يجوز ان
يقال انه تعالى من الجنس او من غير الجنس فافهم واما معنى هذه الكلمة فلا شك
انها محتوية على نفي واثبات المنفي فيها كل فرد من افراد حقيقة الاله والمثبت
من تلك الحقيقة فرد واحد وهو الله سبحانه وتعالى واتى بالا لقصر حقيقة
الاله عليه تعالى بمعنى انه لا يمكن اي لا يصح في العقل ولا في الشرع اي النقل
وجود حقيقة الاله لغير الله تعالى وحاصل ان المعاني المقدرة باعتبار
المستثنى والمستثنى منه اربعة استثنا الكل من الكل واستثنا الكل من الجزء
واستثنا الجزء من الكل واستثنا الجزء من الجزء فهذه الثلاثة لا تصح ولا
يصح هنا الا وجه رابع وهو استثنا الجزء من الكل وهو ايضا لا يخلو اما ان
تسلط النفي فيه على مطلق الاله اعني على كل معبود بحق او معبود بباطل و
هذا لا يصح لا ظاهرا ولا باطنا لان ما بعد الا من جنس ما قبلها فاذا
سلطت النفي على مطلق الاله كان المثبت من تلك الحقيقة الله والمنفي
جزؤه من مطلق الاله وذلك عين المحال فاذا ظهر المحال على هذا الوجه
اعني ان تسلط النفي على مطلق الاله يظهر لك المحال اذا سلطت على المعبود
بباطل من باب اولى ولا يصح ان تسلط النفي على الوجهين المتقدمين
وتثبت المعبود بحق لانه يلزم الاستثنا من غير الجنس والذي يعول
عليه هنا ان يعتقد ويشغل فكره فيه ان يسلط النفي الكائن في هذه
الكلمة على المعبود بحق ان لو كان وتثبت فردا من ذلك الشيء المنفي كانه
يقول لا اله معبود بحق ان لو كان الا الله فهو المعبود بحق واما حكم هذه

الكلمة

الكلمة فاعلم ان الناس على قسمين مؤمن وكافر فاما المؤمن بالاصالة فيجب
عليه ان يذكرها مرة في العمر ينوي في تلك المرة بذكرها الوجوب وان ترك
ذلك فهو عاص وايمانه صحيح واما الكافر فذكره لهذه الكلمة مرة في العمر واجب
شرط في صحة ايمانه القلبي مع القدرة وان عجز عن ذكرها بعد حصول ايمانه
القلبي لمفاجات الموت له ونحوها سقط عنه الوجوب هذا هو المشهور عند
اهل السنة واما بيان فضل هذه الكلمة فاعلم انه لو لم يكن في بيان فضلها
الا كونها علما على الايمان في الشرع تعصم الدما والاموال الا بحقها وكون
ايمان الكافر موقوف على النطق بها لكان كافيا للعقلا كيف وقد ورد
في فضلها احاديث كثيرة فمنها قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته
انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وقوله صلى الله عليه وسلم اكثروا من
ذكر لا اله الا الله قبل ان يحال بينكم وبينها وقال ابو هريرة يا رسول الله
من اسعد الناس بشفاعتك فقال من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه وعن
انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل هل للجنة ثمن فقال نعم
هو لا اله الا الله وقال صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه يا ابا هريرة
ان كل حسنة تعملها توزن يوم القيمة الا شهادة ان لا اله الا الله فانها لا توضع
في ميزان لانها لو وضعت في ميزان من قالها صادقا ووضعت السموات
السبع والارضون السبع ومن فيهن كان لا اله الا الله ارجح من ذلك الى غير
ذلك مما يطول تتبعه وهو مستوعب في محله واما كيفية ذكر هذه الكلمة
على الوجه الاكمل فينبغي للذاكر ان يقصد بذكره وجه الله تعالى وان يكون
مراعيا لحقوقها وادابها اما حقوقها فهي مطلوبة من كل ذاكر بمعنى ترتيبها
وحسن تاديتها باخراج حروفها من مخارجها وضبطها كما تقدم واما
ادابها فبعضها مختص بالجالس وبعضها غير مختص به فاما المختص به في ذكره
للكلمتين فمنها طهارته وطهارة المكان واستقبال القبلة والجلوس متربعا
والاعتماد باليدين على الركبتين وسدل الكمين وتغميض العينين وتجديد
التوبة وكثرة الاستغفار والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله
عليه وسلم ليستنير بها باطنه ويتهيا لحمل ما يرد عليه من سر التهليل وان
افرد لا اله الا الله اختص مع ذلك بحركة البدن مع الاخذ للا اله بالراس من
الجانب الايسر من اسفل الصدر الى الجانب الايمن اعلاه رافعا راسه حتى
يصل بها الى الماخذ الذي اخذ منه فيكون هو المحط والماخذ ما تضمنته

كلمتي النفي والموضوع ما تضمنته كلمتي الاثبات والنفي مصحوبة في ذهابه من اسفل
الصدر وفي ايابه من علاه راجعا الى ما اخذ فيه فارقه بالاثبات واما ما
لا يختص بالجالس في ذكره لها فمنه طهارة البدن والثوب من النجاسة ومن
الحدثين والتطيب وشهود تعظيمها مفخما للجلالة في النطق بهما منها
مستحضرا ما اشتملت عليه الكلمتان عليه من عقايد الايمان المصلحة
بالنظر الصحيح المخلص من ورطة التقليد الموصل الى فضاء انوار التوحيد والى
ما يناسبه من المعاني الانية حتى يبلغ في اكثاره لذكرها ثمرته اي يختلط ص
معناها العام المتقدم ثم الخاص الاتي بحسب مقامه بلحمه ودمه لقوة انطبا
الناشي عن الاعتنا بهما والمعانات لهما المتوحد في مرات قلبه وحدة
تمنعه من لحم غيرها والذاكر على قسمين مجذوب وسالك فالمجذوب
ذكره الشهود والعيان وبركات الذكر لحجابها حاق له بعضهم والسالك
اي المرتقي في كل نفس وهو اقسام لان السالك العارف بما تقدم من العقايد
المستحضر لها في الكلمة معناها اما مبتدا في السلوك وهو الطالب بقلبه
من شهود قرب ربه فيعني بها لا مطلوب اولا مقصود الا الله تعالى اونحوهما
لان مقتضاه ذلك واما متوسطا فيه وهو العابد بعد صحة الطلب المذكور
فيعني بها لا معبود الا الله واما منتهيا فيه وهو الماحق من شهوده شهود ما سوى
الحق فيعني بها لا مشهود الا الله واعلم انه لا يفوت الذاكر بافراد لا اله الا الله
شيء من عقايد الايمان بالله ورسوله لانها مشتملة على محمد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فان الموحد لله تعالى بها بالتلقي لها عن رسولها مؤمن برسالته
صلى الله عليه وسلم ايمانا يدخل فيه الايمان بساير الرسل وجميع ما جاؤا به
وما تقدم في حقهم صلوات الله وسلامه عليهم وقد اختار اخرحجة الاسلام
لا اله الا الله مفردة للمبتدي وقوله الله للمتوسط وقوله هو للمنتهي وعند
الذكر يختلف باختلاف الذاكر والذي يراه قوي التاثير فعليه به واظن
اني رايته كذلك منصوصا واما الفوايد التي تحصل لذاكر هذه الكلمة فمنها
ويكفيه كرامة ان جعله لها ذاكرا ومنها الاتصاف بالزهد والمراد به خلو
الباطن من الميل الى الفاني وفراغ القلب من التفات به اليه وان كانت اليد معمورة
بما هو حلال فعلى سبيل العارية المحضة وتصرفه فيه بالاذن الشرعي تصرف
الوكالة الخاصة ينتظر العزل عن ذلك التصرف بالموت وغيره مع كل نفس
وذلك ينفي عن النفس التعلق بما لا بد من زواله ومنها التوكل وهو ثقة القلب

رقتها
عها

ي

بالوكيل

بالوكيل الحق بحيث يسكن عن الاضطراب عند تعذر الاسباب ثقة بمسبب
الاسباب ولا يقدح في توكله تلبس ظاهره بالاسباب اذا كان قلبه فارغا
منها يستوي عنده وجودها وعدمها ومنها الحياء بتعظيم الله تعالى بدوام
ذكره والتزام امره ونهيه امتثالا بالامساك عن الشكوى به الى العجزة والفقرا غيره
ومنها الغنا وهو غناء القلب بسلامته من فقد الاسباب فلا يعترض على
الله بلوم ولا يفعل العلم بمن صارت منه تعالى المنفرد بالخلق والتدبير
الملك الوهاب ومنها الفقر وهو نقص يد القلب من الدنيا حرصا والختار
القطع بان حاجته ليست عند شيء منها وسكوت اللسان عنها بالكلية
مدحا وذما ومنها الايثار عن نفسه بما لا يذمه الشرع ومنها تيسير دنانير
او دراهم او كليهما او غير ذلك مما تدعو اليه الحاجة ومنها ان يكشف له
عن حقيقة ما يريد استعماله من الطعام فيعرف حرامه من حلاله من متشابهه
بامارة يجدها اما من باطنه او ظاهره او من غيره الى غير ذلك مما ذكره المؤ
رحمه الله تعالى في الشرح ثم شرع في بيان ما هو عليه وابتداء بيان لقوله
ويجمع معاني هذه العقايد كلها قول لا اله الا الله محمد رسول الله اذ
معنى اي حقيقة وصفة الالوهية عند المص استغناء الاله عن كل ما
سواه وافتقار اي احتياج كل ما سواه اليه مطلقا وعند غيره استحقاق
العبادة وورد عليه الدور اذ معرفة الالوهية متوقفة على معرفة الاله و
الاله متوقف على معرفة الالوهية واجيب بان هذا تفسير لفظي وبان الاله
جامد ولا يتوقف على الالوهية الا لو كان مشتقا وقد مضى تحقيق المقال
في مثله فمعنى اي حقيقة وصفة لا اله الا الله عند المؤلف لا مستغني عن كل
ما سواه ومفتقر اليه كل ما عداه بالايجاد ودوامها بالامداد الا الله تعالى
وعند غيره لا مستحق للعبادة الا الله قوله ولا مستغني مبني على الفتح
كما في النسخ وعدم نصبه وتنوينه والا رسم بالالف بعد الياء فلعله
يجعل الجار والمجرور يتعلق بالخبر المحذوف لا بالاسم حتى يلزم ان يكون
مطولا ومفتقرا بالنصب عطفا على محل اسم لا ويجوز الرفع وكل ما عداه
هو بمعنى ما سواه عدل عنه لصحة تكرار اللفظ وقد ذكر المؤلف في شرحه
ان ما قاله في معنى لا اله الا الله اظهر واقرب مما قاله غيره وعلله بانه
لا يستحق ان يعبد اي يذل له كل شيء الا من كان مستغنيا عن كل ما سواه
ومفتقرا اليه كل ما عداه وبه تندرج العقايد تحت هذه الكلمة الشريفة

بهم
لف

ولما ذكر ان معنى الالوهية التي انفرد بها مولانا جل وعز تشتمل على معنيين
احدهما استغناؤه تعالى عن كل ما سواه والثاني افتقار كل ما سواه اليه تعالى
اخذ يذكر ما يندرج من عقايد الايمان تحت المعنى الاول واذا فرغ من
ذلك يذكر ما يندرج منها تحت المعنى الثاني فقال اما استغناؤه جل
وعز عن كل ما سواه الواجب الذي لا يتصور في العقل عدمه فهو يوجب
له تعالى في العقل احد عشر صفة من العشرين واحدة نفسية وهي الوجود
اذ لو لم يكن وجوده واجبا لكان جايزا والجايز مفتقر الى محدث كيف
والغنا له تعالى واجب واربعة سلبية وهي قوله ويوجب له تعالى في العقل
القدم اذ لو لم يكن قديما بلا ابتدا لكان حادثا والحادث مفتقر الى محدث
كيف والغنا له تعالى واجب ويوجب له فيه ايضا البقا اذ لو لم يكن باقيا
بلا انتها لقبل العدم واستحال عليه القدم ولزم الحدوث والحادث
مفتقر كيف والغنا له تعالى واجب ويوجب له فيه ايضا المخالفة للحوادث
اذ لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مماثلا ومماثلها في حقه تعالى مستحيلة
كيف والغنا له تعالى واجب ويوجب له فيه ايضا القيام بنفسه اذ لو
لم يكن قايما بنفسه لافتقر الى محل او مخصص كيف والغنا له تعالى واجب و
يوجب له فيه التنزه عن النقايص اذ لو لم يكن منزها عن النقايص لافتقر
الى من يوجد له الكمال كيف والغنا له تعالى واجب وثلاثة معاني وهي قوله
ويدخل في ذلك اي في التنزه عن النقايص وجوب السمع له تعالى عقلا
المتقدم بيانه ووجوب البصر له تعالى عقلا المتقدم معناه ووجوب
الكلام له تعالى كذلك وثلاثة معنوية لازمة لهذه الثلاثة وهي كونه
تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما اذ لو لم يجب له تعالى هذه الصفات الاحد
عشر اللازمة من غنائه المطلق لكان محتاجا الى المحدث استدلالا على
وجوب الوجود والقدم والبقا والمخالفة للحوادث واحدى جزئي من
تفسير القيام بالنفس وهو الغنى عن المخصص او الى المحل استدلالا على وجوب
الجزء الاول وهو الغنا عن المحل اي عن الذات او الى من يدفع عنه تعالى
النقايص بخلق الكمال استدلالا على وجوب السمع له تعالى والبصر و
الكلام ولوازمها وهي كونه تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما فتبين من هذا
ان الاستغنا المذكور اندرج فيه احد عشر صفة واحدى عشر مستحيلة
هي اضدادها معلومة منها ويندرج فيه ايضا قسمان من الجايزات اشار

المولف

المولف الى الاول بقوله ويؤخذ اي يفهم منه اي من الاستغنا المذكور تنزيهه
اي تقدسه وتطهيره تبارك وتعالى عن الاغراض اي الحاجات والبواعث
في مطلق افعاله تعالى كالصلاح والاصلح والثواب والعقاب وارسال
الرسل واحكامه الشرعية كالواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح
وخلاف الاولى وكذا العقلية والعادية الدنيوية والاخروية والا اي لو لم
يتنزه ويتقدس عنها فيها لزم افتقاره اي احتياجه تعالى اليها اي فعلا
او حكما يحصل غرضه اي حاجته وذلك مستحيل في حقه تبارك وتعالى كيف
يتصور في حقه تعالى وهو جل اي تعاظم وعلا اي قهر وغلب الغني عن كل
ما سواه الغناء المطلق وحقيقة الغرض هو عبارة عن وجود باعث يبعثه
الله تعالى على ايجاد فعل من الافعال وعلى حكم من الاحكام الشرعية من
مراعاة مصلحة عليه او على خلقه وكلا الامرين مستحيل في حقه تعالى قال
العلامة الشيخ يس الفرق بينه وبين ما قبله ان المصلحة العايدة اليه
وصفه ووصفه تعالى كمال فيكون مفتقرا في الاتصاف بهذا الكمال الى
الافعال التي تحصل له هذا الكمال واما العايدة الى خلقه فلانها وصفهم
وهي مخلوقة له لانه الخالق لهم ولصفاتهم فلو كانت حاملة على فعل
او حكم لزم ان لا يتكمل الا بذلك الفعل الذي هو وصف لهم فيلزم ان
يكون وصفا له حتى يتكمل به ثم اشار المولف الى القسم الثاني من الجائز فقال
وكذا يؤخذ اي يفهم منه اي من الاستغنا المذكور ايضا انه لا يجب اي
لا يتحتم عليه تعالى فعل شيء من الممكنات اي في ايجاد شيء ولا اعدامه
ولا تركه موجودا كان او معدوما لانه الفاعل لكل من ذلك بمحض اختياره
اذا اراد وشا اذ لو وجب عليه تعالى من ذلك شيء كالثواب والعقاب
مثلا وجوبا لا يمكنه تخلفه من فعله اما لايجاب عليه ذلك واما لكماله
به لكان جل تعاظم وعز قهر مفتقرا محتاجا اما الى ما يدفع به ايجاب
ذلك الغير ليكون فاعلا باختياره لا باختيار الغير واما الى ذلك الشيء
ليتكمل به تعالى عن ذلك علوا كبيرا اذ لا يجب في حقه جل وعز عقلا الا ما
هو كمال له يباين به كل نقص كاتصافه تبارك وتعالى بالصفات العشرين
كيف يتصور في حقه تعالى وهو الغني بذاته وصفاته عن كل ما سواه
الغنى المطلق ولما فرغ من الكلام على ما يندرج من الصفات تحت المعنى
الاول وهو الاستغنا شرع يتكلم فيما يندرج من الصفات تحت المعنى الثاني

وهو معنى الالوهية وهو افتقار كل ماسواه اليه فقال واما افتقار اي احتياج
كل ما سواه اليه جل وعز في الايجاد والامداد افتقارا لا يتصور في العقل
عدمه بوجه من الوجوه فهو اي الافتقار يوجب بالعقل له تعالى تسع صفات
اربعة معاني وهي الحيوة الازلية وقدمها عليها لانها شرط فيها ويوجب
له تعالى به ايضا عموم تعلق القدرة الازلية ويوجب له تعالى به ايضا عموم
تعلق الارادة الازلية ويوجب له تعالى به ايضا عموم تعلق العلم الازلي
واربعة معنوية لازمة لهذه الاربعة وهي كونه تعالى حيا وقادرا ومريدا
وعالما اذ لو انتفى شيء من هذه الصفات الاربعة لما امكن ان يوجد اي
ان يخلق تعالى شيئا من الحوادث اي من المخلوقات لان وجودها موقوف
على قدرته وارادته وعلمه وهذه الثلاثة متوقفة على حياته تبارك
وتعالى واذا لم يوجد شيئا من الحوادث فلا يفتقر يحتاج اليه جل وعز منها
شيء كيف يكون ذلك وهو اي الله الذي يفتقر يحتاج اليه كل ما سواه
ابتداء بالايجاد ودواما بالامداد والافتقار المذكور يوجب في العقل
ايضا له تعالى صفة واحدة سلبية وهي التاسعة وهي الوحدانية في
الالوهية اذ لو كان معه ثان مشارك في الالوهية عام القدرة لما افتقر
اليه تبارك وتعالى شيء للزوم عجزهما بتثنية الضمير حينئذ اي حين
وجود ثان مشارك معه سواء اتفقا ام اختلفا اما في الاختلاف فواضح
كما تقدم واما في الاتفاق فلامتناع اجتماع قدرتين مؤثرتين على مقدور
واحد فقد بان لك عجزهما وان الواحد ما افتقر اليه كل ما سواه وهو الله
تعالى وكيف يكون معه ثان مشارك وهو الذي يجب بان يفتقر
يحتاج اليه كل ما سواه ايجادا وامدادا فان قلت لم زاد المؤلف هنا
لفظة يجب دون سائر المواضع فالجواب لوجود الخلاف هنا فرد بذلك
على المخالف فان قلت وجوب الوحدانية له تعالى يوخذ من كلمة التوحيد
يوخذ بالمطابقة فلا حاجة لدخولها تحتها بالتضمن لضعف دلالة التضمن
بالنسبة للمطابقة فالجواب المخرج لذلك استيفاء ذكر العقايد والا فلا حاجة
الى ذلك واعلم ان اصطلاح المؤلف حيث بين اندراج العقايد في الاستغنا
والافتقارات يعبر عن الواجب بقوله يوجب وعن الجايز بقوله يوخذ فتنبه
له ثم شرع في ذكر القسمين الجايزين الذين يندرجان في الافتقار مقدما
للاول فقال ويوخذ يفهم منه اي من الافتقار المذكور حدوث العالم

اي

اي وجود العالم بعد عدمه باسره بفتح الهمزة اي بجمعه فكانه ماخوذ من
سور المدينة لانه محيط بها اذ لو كان شيء منه من العالم قديما لا اول له
ولا ابتدا لكان ذلك الشيء واجب الوجود لا يقبل العدم لا سابقا ولا لاحقا
فلا يفتقر الى المخصص فيكون مستغنيا عنه تعالى اي غير محتاج كيف
يكون ذلك وهو جل وعز الذي يجب ان يفتقر يحتاج اليه تعالى كل ما
سواه مطلقا ثم صرح بالقسم الثاني من الجايز فقال ويوخذ يفهم منه
ايضا من الافتقار المذكور ان لا تاثير اي لا قدرة لشيء من الكاينات
اي المكونات بطبعه اي بحقيقته وسجيته في اثر ما اي مفعول ما والا
اي وان قدرت لشيء منها تاثيرا في مفعول ما لزم ان يستغني ذلك
الاثر اي المفعول عن مولانا جل وعز وان يفتقر الى موثره كيف يكون
ذلك وهو اي مولانا تعالى الذي يفتقر اي يحتاج اليه تعالى كل ما سواه
عموما في الذوات وعلى كل حال في الصفات هذا الاشارة عايدة
على كل حال اخذ عدم التاثير للاسباب العادية من الافتقار ان قدرت
ان شيئا من الكاينات يوثر بطبعه اي بحقيقته في شيء منها والتاثير المذكور
محال للبرهان المذكور اتفاقا بين الحذاق ولا خلاف في كفر من يعتقد
هذا اي التاثير المذكور واما ان قدرته اي شيئا من الكاينات موثرا
في اخر منها بقوة اي خاصية جعلها ووضعها الله فيه اي في شيء من الكاينات
فيوخذ بيان نفي التاثير على هذا الوجه من الاستغنا ويحتمل انه تعود الا
شارة الى قوله لزم ان يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز واستغناوه
ان قلنا انها توثر بطبعها وان قلنا ان الاسباب العادية توثر بقوة
جعلها الله فيها فلا يستغني ذلك الاثر عن مولانا جل وعز ويحتمل ان تعود
الاشارة الى المعتقد والتقدير هذا اي المعتقد الذي يعتقد ان شيئا
من الكاينات يوثر بطبعه وحقيقته فلا خلاف في كفره كما قاله ابن دهاق
واما ان اعتقد ان شيئا من الكاينات يوثر بقوة وخاصية جعلها
الله تعالى فيه فكاين غير اي يعتقده كثير من الجهلة فمعتقد هذا التاثير
مبتدع فاسق وفي كفره قولان فذلك اي كون شيء من الكاينات موثرا
بقوة جعلها الله تعالى فيه محال اي مستحيل ايضا لانه يصير حينئذ
اي حين جعل شيء من الكاينات يوثر بقوة مولانا خالقنا جل وعز
مفتقرا محتاجا في ايجاد اي خلق بعض الافعال او الاشيا الموثرة

بفتح المثلثة الى واسطة اي الاشيا المؤثرة بكسرها وهي القوة وذلك
اي الافتقار المذكور باطل لما عرفت قبل من وجوب استغنائه جل وعز
عن كل ما سواه ومن جملتها الواسطة وهي القوة التي تخلق في النار ونحوها
من الاسباب العادية وبهذا تعرف انه لا تاثير لقدرتنا في شي من افعالنا
الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وقيامنا وقعودنا ونحوها بل جميع ذلك
مخلوق لله تعالى بلا واسطة وقدرتنا ايضا مثل ذلك عرض مخلوق لمولانا
جل وعز تقارن تلك الافعال وتتعلق بها من غير تاثير لها في شي من ذلك
اصلا وانما اجرا الله العادة ان يخلق عند تلك القوة لا بها ما شاء من
الافعال بقدرته ولا تاثير للافلاك والعلل ولا الطبايع والامزجة
فلا تاثير للنار في شي من الاحراق والطبخ والتسخين ونحو ذلك ولا للسكين
في القطع ولا للجرح في الالم ولا للطعام في الشبع ولا للماء في الري والانبات
ولا للشمس والسراج ونحوهما في الضوء ولا للجدار والشجر ونحوهما في
الظل ولا للبارد في التبريد ولا للحرارة في الحار ولا للثوب ونحوه في الستر
ودفع الحر والبرد ونحو ذلك مما لا ينحصر لا بطبع كل ذلك ولا بقوة
وضعها الله فيه اذ لو كان لشي مما ذكرنا تاثير في شي ما لشاركه مولانا جل
وعلا وكيف تشتبه الصنعة بالصانع والافعال بالفاعل فاقطع في كل ما ذكرنا
بانه مخلوق لله تعالى ابتداء ودواما بلا واسطة البتة وانه لا تاثير
فيه اصلا لذلك الشي الذي اجرا الله العادة اختيارا منه بوجوده عنده
شهد البرهان العقلي ودل عليه الكتاب والسنة والاجماع قبل ظهور
البدع فعض على ما ذكرناه بالنواجذ فهو الحق الذي لا شك فيه ولا يصح
غيره واقطع تشوفك الى سماع الباطل تعش سعيدا او تمت كذلك واسناد
التاثير الى الاسباب العادية احد انواع الشرك الستة وثانيها شرك
الاغراض وهو العمل لغير الله تعالى وثالثها شرك الاستقلال وهو
ثبوت الهين مستقلين كشرك المجوس ورابعها شرك التبعيض وهو
تركيب من الهة كشرك النصارى وخامسها شرك التقريب وهو عبادة
غير الله تعالى ليقرب الى الله تعالى زلفى وسادسها شرك التقليد وهو
عبادة غير الله تعالى تبعا للغير وحكم الاربعة الاخيرة بالاجماع وحكم الثاني
المعصية من غير كفر بالاجماع وحكم الاول وهو شرك الاسباب التفصيل فمن
قال انها تؤثر بطبعها وقال ابن دهاق في شرح الارشاد لم يختلف في كفره

ومن قال

ومن قال انها تؤثر بقوة اودعها الله فيها فهو مبتدع اجماعا وفي كفره
قولان وكان ينبغي لنا ان نصل الشرك باصول الكفر والبدع وهي سبعة
الايجاب الذاتي وهو اسناد الكاينات الى الله تعالى على سبيل التعليل
او الطبع من غير اختيار والتحسين العقلي وهو كون افعال الله واحكامه
موقوفة عقلا على الاغراض وهو جلب المصالح ودرء المفاسد والتقليد
الردي وهو متابعة الغير لاجل الحمية والتعصب من غير طلب للحق والربط
العادي وهو اثبات التلازم بين امر وامر وجودا او عدما على سبيل
التاثير وهو شرك الاسباب المتقدم والجهل المركب وهو ان يجهل الحق
ويجهل جهله به والتمسك في عقايد الايمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة
من غير تفصيل بين ما يستحيل ظاهره منها وما لا يستحيل والجهل بالقواعد
العقلية التي هي العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات وباللسان
العربي الذي هو علم اللغة والاعراب والبيان وبالله التوفيق فقد بان
اي ظهر واتضح لك مما تقدم لا يخفي تضمن اي جمع واستلزام قول
لا اله الا الله للاقسام الثلاثة المتقدم [illegible] التي تجب على المكلف معرفتها
اي ادراكها وعلمها في حق مولانا جل وعلا وهي اي الاقسام الثلاثة
ما يجب في حقه تعالى كالصفات العشرين وما يجوز كخلق العالم من
الفرش للعرش وما يستحيل في حقه تعالى كاضداد العشرين وبيان
تضمينها للاقسام الثلاثة انها لما استلزمت ثبوت ما يجب له تعالى كما
رايت فقد استلزمت نفي ضد ذلك لان المستلزم لثبوت شي مستلزم
لنفي ضده ضرورة وبقي ما عدا ذلك لا يحكم عليه بنفي ولا ثبوت وهو
معنى الجايز فان قلت ما سر تقديم المؤلف الجايز على المستحيل لفظا قلت
لما كان المستحيل لا يقبل الوجود البتة حصلت بينه وبين الواجب منافاة
ولما كان الجايز يقبل الوجود كان بينه وبين الواجب مجانسة فقدم
الجايز على المستحيل لذلك فان قلت اذا تقرر هذا فما بال المؤلف عكس
اول الكتاب قلت لما ذكرنا حقيقة الواجب وكانت حقيقة المستحيل
نقيضا لها كان من المناسب والمشاكل تقديمها وهذه كانت سيرة الناس
في ذكر القسمة العقلية والله اعلم وهذا تمام العشرين صفة التي تجب في حقه
تعالى من الواجبات في حقه تعالى وقد دخل في استغنائه عز وجل عن كل
ما سواه احدى عشر صفة من الواجبات في حقه تعالى واستلزم من ذلك

استحالة اضدادها عليه فدخل فيه ايضا مثل عددها من المستحيل ودخل
فيه الجايز في حقه تعالى ودخل في وجوب فتقاره كل ما سواه اليه التسعة
الباقية مما يجب في حق الله تعالى واستلزم ذلك استحالة اضدادها عليه
فقد كمل الواجب والمستحيل والجايز ولله الحمد ولما فرغ من الكلام على الجملة
الاولى من كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله شرع في الكلام على الجملة الثانية
لتلازمهما اذ لا تصح الاولى بدون الثانية فقال **واما قولنا** معشر المومنين
كقول ابن مالك في الفيته كلامنا لفظ مفيد كاستقم اراد معشر النحات
محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو تصديق برسالته ونبوته صلى
الله عليه وسلم تنزيلا للفظ منزلة المعنى **فيدخل** اي يندرج **فيه** اي في
قولنا محمد رسول الله **الايمان** اي التصديق هذا حده لغة واما اصطلاحا
فالتصديق بما جاء به من عند الله جملة وتفصيلا **بساير الانبيا عليهم الصلاة
والسلام** اي بقيتهم ويحتمل ان المراد بجميعهم لان ساير تستعمل بمعنى جميع
على الصحيح خلافا لمن انكره فيندخل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على هذا
دون الاول ومعنى الايمان بالانبيا الايمان بوجودهم والصحيح انه لا يعتبر
لعددهم لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك
والنبي بالهمز ودونه فهو على الاول من النبا اي الخبر اذ هو منبي عن الله
عز وجل اي مخبرا ومخبر بالكسر والفتح وعلى الثاني من النبوة اي الرفعة
اذ النبي مرفوع الرتبة على غيره من الخلق واصله نبوي اجتمعت الواو
واليا وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا
فصار نبيا فاليا منقلبة عن الهمزة على الاول وعن الواو على الثاني فافهم
والايمان بجميع الملايكة عليهم الصلاة والسلام والملايكة قال شيخنا
العلامة عبد السلام اللقاني اجسام لطيفة نورانية قادرة على التشكل
باشكال مختلفة كاملة في العلم والقدرة على الافعال الشاقة شانها
الطاعات ومسكنها السموات هم رسل الله الى انبيائه عليهم الصلاة
والسلام وامناوه على وحيه يسبحون الليل والنهار لا يفترون لا
يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يومرون لا يوصفون بذكورية ولا
بانوثية لعدم دليل على ذلك قال سيدي احمد زروق بعد كلام له في
حق الملايكة فقال تسميته رجلا هذا يوخذ منه جواز اطلاق الذكورية
على الملايكة وفي المسيلة خلاف فاحسن الوقف عن ذلك مع تبريهم من

الانوثية

الانوثية التي نفاها الله تعالى عنهم **وجميع الكتب السماوية** اي المنزلة من
السما وجميع الشرايع والصحف السماوية سميت بذلك اما لسموها وارتفاعها
او لان الملك نزل بها من السما وعدد الكتب مائة واربعة عشر كتابا خمسون
على شيت وثلاثون على ادريس وعشرون على ابراهيم والتورية على موسى
والانجيل على عيسى والزبور على داود والفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم
وعليهم اجمعين وعشرة قيل على ادم حين نزل من الجنة وقيل على موسى
قبل التورية **واليوم الاخر** وهو يوم القيمة والمراد به من وقت الحشر الى
ما لا يتناهى او الى ان يدخل اهل الجنة الجنة واهل النار النار سمي بذلك
لانه اخر الاوقات المحدودة ولانه لا ليل بعده ولانه اخر ايام الدنيا **لانه**
اي محمد **عليه الصلاة والسلام قد جاء** اي رسل وبعث **بتصديق جميع
ذلك** اي بانه حق صدق ويدخل فيه ايضا الايمان بما اخبر به النبي صلى
الله عليه وسلم كالبعث لعين هذا البدن لا لمثله تجاوزا بما باشرته به
الروح من الافعال وذلك مقتضى العدل وكفتنة القبر وعذابه ونعيمه
والصراط والميزان والحوض وتطاير الصحف واخذها باليمين او بالشمال
وغير ذلك مما لا يحصر **ويوخذ** اي يفهم **منه** اي من قولنا محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم **وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام
واستحالة الكذب عليهم** لان الايمان برسالته صلى الله عليه وسلم يلزم
منه الايمان برسالتهم لانه اي محمد صلى الله عليه وسلم جاء بتصديقهم و
بيان وجه الاخذ هو ان قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول
الله انما يكون بعد ظهور المعجزة على يده الدالة على صدقه واستحالة
كذبه والا لما امن به لان الاقرار بالشي فرع العلم به ولا جرم ان هذا
السبب الذي لاجله وجب له ذلك موجود في الانبيا على سبيل القطع لانهم
كلهم صلوات الله وسلامه عليهم قد ايدوا بالمعجزة فوجب تصديقهم
واستحالة الكذب عليهم **والا** اي لو جاز الكذب عليهم **لم يكونوا
رسلا امنا لمولانا العالم بالخفيات** اي بالمغيبات ان الله لا يخفى عليه
شي في الارض ولا في السما وبالجملة فكل ما يخفى على غيره فهو يعلمه **جل
وعز** اذ لو علم منهم كذبا لما اختارهم للرسالة ويستحيل ان يكون في الوجود
شي لا يعلمه **و** يوخذ منه ايضا **استحالة فعل المنهيات كلها** منهم
المشتملة على ما يحرم وما يكره التي يفهم من استحالتها عنهم وجوب الامانة

لهم وتبليغ ما امروا بتبليغه الى الخلق وعطفه على ما قبله من عطف العام على
الخاص اذ دخل فيه ما قبله وانما استحال فعل المنهيات لانهم ارسلوا اي
بعثوا وجاوا ليعلموا الخلق الشرايع باقوالهم وافعالهم وسكوتهم تقريرا
اذ لا يقرون احدا على باطل ومعناه ان الرسول صلى الله عليه وسلم اذا فعل
احد من الناس فعلا وعلمه وسكت عنه ولم ينكر على الفاعل فيستدل بسكوته
على انه جايز لنا ان نفعله ان كان من جنس العبادة فمطلوب وان كان من
جنس العادة فمباح ولم يزل علماء كل امة يستدلون بافعال انبيايهم وتروكهم
على جواز تلك الافعال وتلك المتروكات وذلك اجماع منهم على استحالة
فعلهم فعلا منهيا مما نهي عنه نهي تحريم او كراهة فمن جوز شيئا عليهم صلوات
الله وسلامه عليهم من ذلك عد مخالفا للاجماع ولم يلتفت لقوله بل يجعل
نسيا منسيا ولم يسلم النسب الشريف من الاذى حتى يرا قع على جوانبه الدم
فيلزم ان لا يكون في جميعها اي الاقوال والافعال والسكوت مخالفة
لامر مولانا جل وعز الذي اختارهم اي اصطفاهم للرسالة على جميع خلقه
يوخذ منه انهم افضل من الملايكة وهو كذلك واختيارهم يستلزم وصفهم
بالصدق والامانة لانهما وصفا كمال ولا يختار تعالى الا الكامل لان علمه
محيط بكل شيء على ما هم فيلزم ان لا يكون الصدق والامانة الا ما علي تعالى
وذلك يوجب استحالة ضدهما وانهم على سر وحيه للرسالة اذ لو كان عنده
مخالفة لامره لعلمها سبحانه ويستحيل ان يرسلهم مع علمه بها منهم ولو وقعت
منهم مخالفة لانقلبت طاعة لانه تعالى يامرنا لا اقتدا بهم ويستحيل انقلاب
المخالفة طاعة ولما ثبت بالمشاهدة جواز الاعراض البشرية على النبي صلى
الله عليه وسلم فيلزم جوازها على غيره من الانبيا صلوات الله وسلامه
عليهم ضرورة ان ما جاز على احد المتماثلين جاز على الاخر ويوخذ
اي يفهم منه اي من قولنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا جواز
الاعراض البشرية عليهم يعني الاعراض المتقدمة التي لا تودي الى نقص في
مراتبهم العلية صلوات الله عليهم وسلامه ووجه الاخذ هو ان مسمى هذا
الاسم الذي هو محمد تقرر جواز الاعراض عليه فلاجرم صح ان يوخذ منه
جوازها على كل من يشاركه في الرسالة لان ذلك المذكور من الاعراض لا يقدح
اي لا يوثر وقوعه بهم نقصا في رسالتهم وعلو منزلتهم عند الله تعالى
بل ذلك المذكور من الاعراض مما يزيد فيها اي في منزلتهم عنده تعالى

باعتبار تعظيم اجرهم من جهة ما يقارنها من طاعة الصبر والاخلاص وفيها
اعظم دليل على صدقهم وانهم مبعوثون من عند الله تعالى وان تلك الخوارق
التي ظهرت على ايديهم هي محض خلق الله تعالى لها تصديقا لهم اذ لو كانت
لهم قوى على اختراعها لدفعوا عن انفسهم ما هو ايسر منها من الامراض
والجوع والالام والحر والبرد ونحو ذلك مما سلم منه كثير ممن لم يتصف بالنبوة
وفيها ايضا رفق بضعفا العقول لئلا يعتقد فيهم الالوهية بما يرون
لهم عليهم الصلاة والسلام من الخوارق والخواص فقد اتضح اي ظهر لك
التباين المتقدم من كل برهان تضمن اي جمع واستلزم كلمتي الشهادة
المفيدتين للشهادة والسعادة والفوز والفلاح والنجاح والرضا و
الرضوان ورفع الحجاب ومشاهدة المعبود القديم الاحسان رب الارباب
ومعتق الرقاب مع قلة عدد حروفها اي كلمتي الشهادة لجميع ما يتعلق بالمصدر
الذي هو تضمن ما يجب تصوره على المكلف من مفهوم مباني عقايد الايمان
من الواجبات والمستحيلات والجايزات في حقه تعالى وفي حق رسله
عليهم الصلاة والسلام المتقدم بيانها بحسب التفسير وبيان اندراجها
فيها وعبر هنا في قوله كلمتي الشهادة بالتثنية وسيقول بعدها ولعلها
لاختصارها الخ ولكل وجه اما ما هنا فلان المقام مقام عدد وتفصيل
اجزا المركب ذلك ان بعد ان بين ما يدخل تحت كل جزء على انفراده فبعد
الفراغ ناسب كلمتي واما قوله بعد ولعلها ففيه اشارة الى انهما كالكلمة
الواحدة فلا تكفي احداهما على الاخرى كما لا يكفي جزء الكلمة عن جزئها الاخر
وبالجملة فقد عبر لكل مقام بما يناسبه جزاه الله افضل جزائه ونفعنا
به وببركاته وبركة جميع اوليائه وقد صرح المولف رحمه الله تعالى و
نفعنا به ايضا بالصفات الثلاثة الواجبة في حق الرسل عليهم الصلاة
والسلام ويعلم من الواجبات والمستحيلات اضدادها والجايز في حق
الرسل صرح به ايضا ولعلها اي كلمة الشهادة لاختصارها الحسي مع
اشتمالها المعنوي على ما ذكرناه مفصلا ومجملا من اقسام الحكم العقلي
قيل لعل هنا للشك باعتبار كونها مختصرة مشتملة على جميع العقايد
ولم يجد غيرها مما يودي معناها من الكلمات مثلها وقيل للترجي لئلا
يلزم دعوى علم الغيب لو قطع بذلك لان ما ذكره لا يتعين ان يكون
الشارع اراده فقط لجواز ارادة غيره فقطا وارادته مع غيره وقيل

للتحقيق باعتبار ما اخبر به صلى الله عليه وسلم من ان من ذكر هذه الكلمة الشريفة
دخل الجنة لا محالة وافرد الضمير في جعلها لتلازم الكلمتين كما في قوله
تبارك وتعالى والله ورسوله احق ان يرضوه القياس ان يرضوهما فلاجل
التلازم افرد جعلها صيرها والضمير العايد على الشهادتين هو مفعولها
الاول ومفعولها الثاني يا اي الشرع اي الشارع المرسل للمكلفين و
المبين للاحكام المكلف بها الله تعالى صلوات الله وسلامه عليه ومفعولها
الثاني هو قوله ترجمة بفتح الجيم اي دليلا يترجم بها اللسان على ما حصل
في القلب من الاسلام المكلف به وبلوازمه وظاهره ان الايمان والاسلام
مترادفان وان النطق شرط لا شطر لجعله اياها ترجمة على ما حصل في القلب
من الايمان ولو كانت شطرًا لكان ما حصل في القلب بعض ايمان وجزءا منه
وما في اللسان كذلك لكن قال المولف في شرحه في الفصل الرابع واما الكافر
في حقه فشرط ومفهومه ان المؤمن ليس كذلك ولم يقبل الشرع اي الشارع
من احد من المكلفين الايمان اي التصديق الا بها اي الا بالنطق بصيغتها
حتى انه لو قال لا اله الا السميع او العزيز ونحو ذلك لم ينفع اسلام هكذا نقل
سيدي يوسف ابن عمر وذكر بعض المشايخ ان المولف نقل خلافا في شرحه
بمسلم في ذلك وبالجملة فاختلف الائمة فيمن اعتقد في قلبه اعتقادا صحيحا
ولم ينطق هل يصح ايمانه او لا يصح ثالثها وهو المشهور ان من امتنع من النطق
لعذر صح والا فلا وبه قال القاضي عياض وبالاول قال ابو حامد الغزالي
وحكموا بعصيان التارك له اختيارا ورجح بعض المحققين الثاني بان قال
الله سبحانه سمي باسمائه الحسنى فلا بد في الايمان من شيئين شيء يتعلق
بالمسمى وهو الايمان بالقلب وشيء يتعلق بالاسم وهو النطق باللسان
والحاصل ان الخلاف مبني على ان النطق جزء من اجزاء الايمان او شرط
او ليس بجزء ولا شرط وكان حمل الامام الفخر له بذلك اي بان الايمان
القلبي المعبر عنه بالايمان والتصديق فقط والنطق بموافقة شرط في
اجراء الاحكام مبني على هذا القول الاخير والله اعلم وهل يشترط في الدخول
في الاسلام النطق باشهد والاتيان بالنفي والاثبات فلا يكفي الله
واحد ومحمد رسول الله الظاهر من كلامهم اشتراط النفي والاثبات
لاشتماله على القصر كما تقدم فيحصل الرد على المشركين واما الاتيان باشهد
فلا محل لتوهم اشتراطه كيف والمولف يذكره فتنبه له وفي حاشية الصقلي

للجامع

للجامع الصغير حيث قيل كلمة الشهادة او كلمة الاخلاص فهي لا اله الا الله
محمد رسول الله كما يوخذ من فتح الباري وغيره ومنه يوخذ انه لا يشترط
في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول اشهد وهو الراجح المعتمد
بل الصواب واما حصول الثواب فلا نزاع في انه لا يشترط فيه ما ذكر لان
مجرد الله واحد ذكر فعلى للحث والتحضيض لا للوجوب لانها انما تجب مرة في
العمر العاقل اي المكلف او المعرض عن الفانيات باقباله على الباقيات الصالحات
وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا
بالله ان يكثر من ذكرها اي كلمتي الشهادة مراعيًا لحقوقها وادابها وقد
تقدم ذلك كله مستوفا في الفصول السبعة فانظره فيها ان شئت واذا
كان قدر هذه الكلمة المشرفة من اعظم الامور العظام تعين على العاقل الذي
يريد الفوز بما لا يكيف من النعيم ان يكثر من ذكر هذه الكلمة المشرفة في كل
وقت وعلى كل حال ويسأل الله ان لا يسلبه اياها ويحفظ نفسه من المعاصي
فان كثيرًا من الناس يقولون هذا القول وينزع منهم في اخر اعمارهم بسبب
اعمالهم الخبيثة فانظر يا اخي واجتهد في اصلاح امرك قبل ان يأتيك
الموت فجاءة واعلم ان العمر قصير والحسرة طويلة فعليك بالاكثار من
قول لا اله الا الله وقد ورد في فضلها احاديث كثيرة منها حديث
يعلى بن شداد قال حدثني ابي شداد وعبادة ابن الصامت حاضر يصدقه
قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل فيكم غريب يعني من اهل
الكتاب قلنا لا يا رسول الله فامر باغلاق الباب وقال ارفعوا ايديكم
وقولوا لا اله الا الله فرفعنا ايدينا ساعة ثم قال الحمد لله اللهم انك
بعثتني بهذه الكلمات وامرتني بها ووعدتني عليها الجنة وانت لا تخلف
الميعاد ثم قال الا ابشروا فان الله قد غفر لكم رواه احمد باسناد
حسن والطبراني وزاد فيه فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعنا
وقال فيه ثم قال ضعوا ايديكم وابشروا فقد غفر لكم وعن بعض الصحابة
رضي الله عنهم من قال لا اله الا الله خالصًا من قلبه ومد كفا بالتعظيم
غفر له اربعة الاف ذنب من الكبائر قيل وان لم تكن له هذه الذنوب قال
يغفر له من ذنوب ابويه واهله وجيرانه وروى ابو الليث السمرقندي
عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يؤتى برجل الى الميزان ويؤتى بتسعة وتسعين سجلا كل سجل منها

مد البصر فيها خطاياه وذنوبه فتوضع في كفة الميزان ثم تخرج بطاقة
مقدار الانملة فيها شهادة ان لا اله الا الله محمد رسول الله فتوضع في الكفة
الاخرى فترجح بخطاياه وذنوبه وفضل هذه الكلمة كثير لا يمكن استقصا
ولهذا اختار الايمة ملازمة هذا الذكر في كل حال حتى ان منهم من لا يفتر عنه
ليلا ولا نهارا ومنهم من يذكره بين اليوم والليلة سبعين الف مرة واهل
التسبب والاشتغال والخدمة والصنايع اثني عشر الف مرة وروي ان
من قالها سبعين الف مرة كانت فداه من النار الى غير ذلك مما ذكره
المؤلف رضي الله عنه في الشرح فايدة سيل المؤلف رحمه الله تعالى عن كلمة
الاخلاص هل توزن ام لا فاجاب بما نصه اما كلمة الشهادة فالتي يدخل
بها الاسلام لا توزن اذ ليس هناك ما يوضع في مقابلتها اذ السيئات
التي في الفروع لا تقابلها ولا تقاربها اذ ليست من جنسها والسيئة
التي في الاصول وهي الكفر لا تجتمع معها حين توضع في الكفة الاخرى واما ما
يذكر الانسان من كلمة الشهادة بعد الدخول في الاسلام على سبيل التطوع
بها كساير الاذكار فهي توزن كساير الاعمال الفرعية لوجود ما يقابلها
ويوضع في الكفة الاخرى من السيئات الفرعية وقد نص هذا التفصيل
الترمذي الحكيم في نوادر الاصول ولما كان تحقيق هذا الخير العظيم لذاكر
هذه الكلمة موقوفا على فهم معناها اولا ثم استحضاره عند ذكره اياها
ولو بطريق الاجمال ثانيا قيد في اصل العقيدة ذكرها بقوله **مستحضرا**
لمعناها بتقليد **لما احتوت** الكلمتان **عليه من عقايد الايمان** المصلحة
بالنظر الصحيح المخلص من ورطة التقليد الموصل الى فضايل انوار التوحيد
والى ما ابيناه من المعاني الاتية **حتى** يبلغ في اكثاره لذكرها **ممتزج** اي يختلط
صورتها **مع معناها** العام المتقدم ثم الخاص الاتي بحسب مقامه فيه **بلحمه**
ودمه لقوة انطباعها الناشي على الاعتنا بها والطمانينة لها لتتوحد
في مرات قلبه وحده تمنع مزاحمة غيرها ولا اله الا الله ثلاث معاني وتقدم
الخلاف فيه ومعنى خاص بالسالك الاخذ في الترقي في كل نفس وهو اقسام وقد
تقدم عليها الكلام في الفصل السادس في كيفية ذكر الكلمة المشرفة ومعنى
خاص بالمراقب اي المشاهد لوجود الحق من حيث تجليا بحسب مقامه
وهو ثلاثة ايضا لانه اما مبتدي في الشهود وهو الذي يتقبل شهود
وجود الحق فيعني بها لا رقيب ولا حاضر الا الله او نحوهما واما متوسط

فيه وهو المشاهد لوجود الحق من غير تقبل لغلبة حكم المحو لما سوى المشهود فيعني
بها لا مشهود الا الله واما منتهي فيه وهو الماحي في الشهود بعد المحو به المعايد من
الحق الى الخالق بالحق ليقوم له بكمال الحق فيعني بها لا موجود الا الله فاذا واظب
العاقل على ذكر هاتين الكلمتين مع استحضار هذه المعاني بحسب مقامه **فانه**
اي الذاكر للكلمة المشرفة بالشروط المتقدمة **يرى** اي يشاهد ويعاين و
يبصر ويكشف من اجل ذكره **لها من الاسرار** الباطنة وهو ما يجلي الله به باطنه
من المعارف والاوصاف المحمودة كما راها المؤلف رحمه الله تعالى وامثاله وكل
احد يحصل له من بركتها على قدر همته وحضور قلبه مع ربه عز وجل ولهذا قال
صلى الله عليه وسلم ان الله لا ينظر الى صوركم ولكن ينظر الى قلوبكم وقال صلى
الله عليه وسلم ان الله لا يقبل دعاء من قلب غافل **ويرى** لها **من العجايب الظاهرة**
ان شاء الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر اي ضبط وعدد وان تعدوا
نعمة الله لا تحصوها وان لم يشا سبحانه ذلك فلا يكون وان عطاءه ومنته
لا تتوقفان على سبب ويكفيه كرامة ان حصل له ذكر الله من الاسرار الحاصلة
بسببها ان شا الله تعالى جلاء القلب وشهود الرب ومحو الحجاب بانواع
المشاهدة والمعاينة الى غير ذلك مما هو للخواص الناتج عن المعرفة الخاصة
المنقذة من دايرة الكون للمكون ومن العجايب الحاصلة بسببها طي الارض
والمشي على الما والطيران في الهوى والسكون في السحاب وخرق الكثايف
وتكثير القليل واجزا اليسير وقلب الصخر وتحرك الجبال وامطار السما وفلق
البحر وانباع العيون من الصخر وقهر الجان وتبديل الصور ورؤية الملايكة
والجان والتحدث معهم والاخبار واحضار فاكهة الشتا في الصيف وفاكهة الصيف
في الشتا ونبع الفرات والعلم بالمغيبات الى غير ذلك من صرام عوام الطريق من
الخوارق التي لم تخرج عن دايرة الكون والفوايد كثيرة ومن ارادها فليجتهد
في اسبابها فيعرفها بالذوق **وبالله تعالى التوفيق** مصدر وفق عبارة
عن خلق المقدور في محل العبد على موافقة امر الله تعالى وهو مبتدا وقدم
المؤلف الخبر لافادة الحصر وفيه اشارة الى ان المتصف به قليل ولعزة
قدره عند الله تعالى لم يذكره في كتابه الا في موضع واحد وهو قوله تعالى
وما توفيقي الا بالله **لا** دالة على نفي الجنس و **رب** اسمها مبني على الفتح وخبرها
محذوف تقديره معبود بحق ونحوه و **غيره** صفة لاسم لا لان التحقيق عند
ايمة العربية لا تتعرف بالاضافة وهو اذا ذاك محمول على اسم الفاعل والتقدير

لا ربّ غير الله معبود بحق والمراد بالغيرية نفي وجوب ربّ اخر لا الغيرية التي
تتلقا في مقابلة المثلية فان تلك نافية عن هذا المقصود ويصح ان يكون غير
مرفوعًا على الخبرية وعليها قول الشاعر وما لي الا الله لا ربّ غيره • وما
لي لا سوى الله ناصر ومعين • قاله غير واحد من النحويين في اعراب البيت
نسئله اي نطلبه سبحانه التسبيح عبارة عن تنزيه الله تعالى عن صفات النقص
والضمير منصوب بمضمر اي عتقد نزاهته وافراده في كل نقيصة به والسؤال
كلام دال بالقصد الاول على طلب الفعل على سبيل الخضوع وهو مع الاستعلا
امر ومع المساوي التماس ودعنيه وعبر بالمضارع لافادة التكرار والتجد
دون الماضي لافادة الانقطاع وهذا شان الناس في ذلك ولا شك ان
الدعا والتضرع الى الله تعالى هو مخ العبادة ولبها ولب الشيء هو اشرف ما فيه
ولذلك ختم كتابه بما هو المقصود من كل العبادات وحقيقة الدعا هو رفع
الحاجات الى رفيع الدرجات وينفع الدعا مما نزل ومما لم ينزل وينفع
الاموات ويضرهم والنفع الخير وهو ما يتوصل به الانسان الى مطلوبه
فالدعا يوصل الى المطلوب ولو صدر من كافر لحديث انس رضي الله عنه
دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا والقضا على قسمين مبرم ومعلق
فالمعلق لا استحالة في رفع ما علق رفعه منه على الدعا ولا في نزول ما علق
نزوله منه على الدعا واما المبرم فالدعا وان لم يرفعه لكن ربما اناب الله
العبد على دعائه برفعه او انزل بالدعا على الطف فيه والمدعي ترتب نفع الله
او لغيره على دعائه عاجلا واجلا يخرجه عن العبثية والجزم باعتقاد نفع الدعا
لان الله تعالى وعد به في القران قال تعالى وقال ربكم ادعوني استجب لكم
واذا سالك عبادي عني فاني قريب اجيب دعوة الداعي اذا دعان واطلاق
هاتين الايتين يقيده قوله تعالى فيكشف ما تدعون اليه ان شاء فالمراد
الاجابة المصرح بها في حديث مناجات موسى عليه السلام وان دعوني
استجبت لهم فاما ان يروه عاجلا واما ان اصرف عنهم سوءا واما ان
ادخره لهم في الاخرة وفي كلام بعضهم ان الاجابة تتنوع فتارة يقع المطلوب
بعينه على الفور وتارة يقع ولكن يتاخر لحكمة فيه وتارة تقع الاجابة
بغير عين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة ناجزة وفي الواقع
مصلحة ناجزة او اصلح منها وقد دعا صلى الله عليه وسلم ربه سبحانه في
مواطن كثيرة كيوم بدر وعلى قاتلي اهل بير معونة وعلى المستهزئين واجمع

عليه

عليه السلف والخلف ومن اداب الدعا تحري الاوقات الفاضلة كالسجود
وعند الاذان ومنها تقديم الوضوء والصلاة واستقبال القبلة ورفع
الايدي وتقديم التوبة والاعتراف بالذنب والاخلاص والبداءة بالحمد
والثنا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجعلها في وسطه ايضا والله
اعلم وانما اطلت في ذكر هذا الكلام بعض الطول لكونه غريبا فهذه ان كنت
من اهل التحصيل **نسئله سبحانه ان يجعلنا** الضمير للمعظم نفسه لا للمتكلم ومعه
غيره لئلا يتكرر مع ضمير يجعلنا على ان الاطناب في الدعا مطلوب **ويجعلنا**
اي من يحبنا لان محبته كما نقل عن المؤلف **عند الموت** اي حصول الاجل **ناطقين**
لا فاطنين ومتكلمين **بكلمتي الشهادة** لا اله الا الله محمد رسول الله
وهذا فيمن يستطيع النطق لقوله صلى الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله
الا الله دخل الجنة **عالمين بها** وهذا فيمن لم يستطع النطق لقوله صلى
الله عليه وسلم من مات وهو يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة ولما ورد في
الخبر عنه صلى الله عليه وسلم ان الدعا موقوف بين السما والارض حتى يبدا
الداعي ويختم بالصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ختم المؤلف رحمه الله
تعالى كتابه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال **وصلى الله على
سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون**
اختلف العلما رضي الله عنهم فيمن قال اللهم صلى على سيدنا محمد عدد ما
خلق الله وعدد ما ذكره الذاكرون ونحوه هل يحصل له الاجر بالعدد المذكور
او لا يحصل له فذهب ابن عرفة الى انه يحصل له من الاجر اكثر من اجر صلاة واحدة
وذهب ابن مرزوق التلمساني الى انه يحصل له الاجر بعدد ما ذكره في تاليفه
الذي الف في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحكمة في ان الدعا
موقوف بين السما والارض حتى يبداه الداعي ويختمه بالصلاة على محمد صلى
الله عليه وسلم ما قاله ابن شاش وان ذلك تشبيه بالرجل المتردد بين
ملكين يذهب من احدهما الى الاخر في قضا حاجته من غير واسطة ولا حاجب يحجبه
من ذلك **ورضي الله تعالى عن اصحاب رسول الله اجمعين وعن التابعين
لهم باحسان الى يوم الدين وسلام على جميع الانبيا والمرسلين و
الحمد لله رب العالمين** خبر بمعنى الدعا والرضا هنا صفة فعل بمعنى
الانعام وقيل صفة ذات بمعنى ارادة الانعام قال المؤلف رحمه الله
تعالى ويتعين الاول لان الدعا انما يكون بمستقبل لم يوجد في الحال

وارادته تعالى ازلية يستحيل تجددها حتى يتعلق بها الدعا واصحاب جمع
صحب الذي هو جمع لصاحب واسم جمع بمعنى الصحابي واحسن ما يحد به الصحابي
ان يقال من لقي وهو حي مؤمن النبي صلى الله عليه وسلم في حياته خاتمة وافضل
جميع الخلق على الاطلاق محمد حبيب الله المصطفى صلى الله عليه وسلم فخليله
ابراهيم فموسى وعيسى ونوح وهم اولو العزم فسائر الانبيا على تفاوت
درجاتهم فالملائكة فابو بكر فعمر فعثمان فعلي فباقي العشرة فاهل بدر
فاحد فالبيعة فالحديبية فسائر الصحابة فباقي الامة على اختلاف وصا
وافضل النسا مريم وفاطمة وافضل امهات المؤمنين خديجة والانبيا
عليهم الصلاة والسلام معصومون والصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول
ونشهد بالجنة للعشرة الذين بشرهم النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
نشهد لفاطمة والحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم ولا نشهد بالجنة
والنار لواحد بعينه بل نشهد بان المؤمنين من اهل الجنة والكافرين
من اهل النار ومالك والشافعي وابو حنيفة وسائر الائمة على هدى
من ربهم والامام ابو الحسن الاشعري امام في السنة مقدم وطريق
الجنيد وصحبه طريق مقوم ويجب الايمان بالقدر وهو ان يؤمن بان
كل ما يجري في العالم من الخير والشر والنفع والضر والاسلام والكفر
والطاعة والعصيان والربح والخسران والارادات والخطرات والحركات
والسكنات بقضا الله وقدره والفرق بين القضا والقدر هو ان
القضا وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ اجمالا والقدر هو تفصيل
قضايه السابق بايجادها في المراد الخارجية مفصلا واحدا بعد واحد
وحقيقة الولي هو العارف بالله وبرسوله حسب الامكان المواظب على
الطاعات المجتنب للمعاصي المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات
المباحة فهو من تولى الله سبحانه امره فلم يكله الى نفسه ولا الى غيره
لحظة او الذي يتولى عبادة الله تعالى وطاعته فعباداته تجري على
التوالي من غير ان يتخللها عصيان وكلا المعنيين واجب تحققه حتى يكون
الولي عندنا وليا في نفس الامر وكرامات الاوليا حق وهي ظهور امر خارق
للعادة من قبله غير مقارن لدعوى النبوة فما لا يكون مقرونا بالايمان
والعمل الصالح يكون استدراجا وما يكون مقرونا بدعوى النبوة يكون
معجزة واحتجوا على الوقوع بما جاء في الكتاب من قصة مريم وولادتها

عيسى

عيسى عليهما السلام دون زوج مع كفالة زكريا لها وما وقع لها وقصة
اصحاب الكهف ولبثهم سنين بلا طعام ولا شراب وقصة آصف ومجيئه
بالعرش قبل ارتداد طرف سليمان عليه السلام اليه وما وقع من كراماته
الصحابة والتابعين الى وقتنا هذا وليست الولاية مكتسبة كالنبوة
ولا يبلغ ولي درجة الانبيا والرزق عند اهل السنة هو ما ينتفع به
الحيوان من اكل وشرب وغير ذلك ويرزق الله الحلال والحرام والمكروه
والكفاف افضل من الفقر والغنا وفضل قوم التوكل على الاكتساب
وعكس قوم وفضل اخرون باختلاف الاحوال والمختار انه لا ينافي التوكل
الكسب ولا ادخار قوت سنة وكل من الخلق اقامه الله على ما يريد من
الحالة التي هو عليها من الكسب وترك وعلم وعمل وارتفاع وانخفاض
وغير ذلك لانتظام الوجود وتفاوت المراتب في الدنيا والاخرة
لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه والروح جسم لطيف شفاف حي لذاته
مشتبك بالاجسام الكثيفة اشتباك الماء بالعود الاخضر واحتجوا
لهذا بوصفها بالهبوط والعروج والتردد في البرزخ وهي حادثة اجماعا
ولكنها باقية ويجب على الامة بالشرع وجوبا كفائيا نصب امام عدل
يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم وتحصين
جيوشهم واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبة وقهر المتلصصة وقطاع
الطريق واقامة الجمع والاعياد وقطع المنازعة الواقعة بين العباد
وقبول الشهادة القائمة على الحقوق وتزويج الصغار والكبار
الذين لا اوليا لهم وغير ذلك قال مؤلفه رحمه الله تعالى وهذا
ما امكنني تقييده الان مع كثرة الشواغل واختلست هذا من بين حساب
العوائق وحوافزها لكثرة ميني دنيانا واهوالها واقتصرت في هذا
الشرح على ظاهر كلام المؤلف والله المسئول ان يتجاوز عما تجاسرنا
على كلام هذا العارف بعفوه وكرمه امين ووافق الفراغ من نسخه نهار
السبت سلخ ربيع الثاني في شهور سنة ١٢٢٨ ثمانية وعشرين ومائة
والف على يد افقر الورى حسين بن ابراهيم الشهير بابن الجنيد
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين تم م م م م م م م

